

ج 106/03(08/20)/29 - ش (0218)



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (106)

تقرير الأمين العام

الأمانة العامة: سبتمبر/أيلول 2020

المحتويات

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- 1 - (أ) متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) - الجوانب الاقتصادية..... 7
(ب) متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19"
(الجوانب الاقتصادية)..... 28
- 2- (أ) متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) - الجوانب الاجتماعية..... 31
(ب) متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19"
(الجوانب الاجتماعية)..... 34

ثانياً: نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (105-106):

- 1- نشاط الأمين العام 35
- 2- نشاط القطاع الاقتصادي 53
- 3- نشاط القطاع الاجتماعي 103
- 4- نشاط إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي 155



أولاً:

متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

1/ أ - متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) - الجوانب
الاقتصادية.

1/ ب - متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي
والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة
"كوفيد-19" (الجوانب الاقتصادية).

1/ أ - متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) – الجوانب الاقتصادية:

رقم القرار: (2261)

موضوع القرار: تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (104) و(105).

❖ نص القرار:

"الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (104) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (104) و(105)."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقم القرار: (2262)

موضوع القرار: الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31) (مارس/آذار 2020).

❖ نص القرار:

" 1- الإحاطة علماً بالموضوعات التالية المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31):

- تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (2019/1/20).

- الاستراتيجية العربية للسياحة.
- دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.
- تقرير حول التقدم المُحرز لاستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي.
- الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي.
- إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
- الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.
- الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وفق معايير عرض الموضوعات على القمة.
- 2- دعوة الدول الأعضاء لموافاة الأمانة العامة بالموضوعات التي تقترح إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وذلك في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخه.
- 3- الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (31)، إلى الدول الأعضاء، في أجل أقصاه أسبوعين قبل تاريخ انعقاد القمة. "

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً تم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

رقم القرار: (2263)

موضوع القرار: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت - الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20).

❖ نص القرار:

" 1 - الترحيب بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة والدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك لتنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة التي عُقدت في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية بتاريخ 2019/1/20.

2 - تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وإعداد تقرير في هذا الشأن يتم رفعه إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (2020).

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية الصادرة عن القمة، وسيتم عرض الإجراءات المتخذة ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

رقم القرار: (2264)

موضوع القرار: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الأفريقية في دورتها الرابعة (مالابو - غينيا الاستوائية: 2016/11/23) والإعداد للقمة في دورتها الخامسة (الجوانب الاقتصادية).

❖ نص القرار⁽¹⁾:

" الإحاطة علماً بالموضوعات المقترح إدراجها في مشروع الملف الاقتصادي المرفوع

(1) تذكر كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية انسحابها من أشغال الدورة الرابعة للقمة.

للجنة العربية الإفريقية في دورتها الخامسة، ودعوة الدول الأعضاء لموافاة الأمانة العامة بملاحظاتها حول مشروع الملف في أجل أقصاه 2020/2/15، تمهيداً لعرضها على دورة غير عادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين، تعقد يومي 19-20/2/2020، بتفويض من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري، للنظر في الموضوعات المدرجة في مشروع الملف الاقتصادي المرفوع للجنة العربية الإفريقية في دورتها الخامسة، ووضعها في شكلها النهائي، حتى تتمكن الأمانة العامة من التنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي في هذا الشأن.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية والمجالس الوزارية لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

رقم القرار: (2265)

موضوع القرار: محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ نص القرار:

" أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- لجنة التنفيذ والمتابعة:

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (48) للجنة التنفيذ

والمتابعة (الأمانة العامة: 10-12/12/2019).

ب. الطلب من الدول الأعضاء إخطار الأمانة العامة بالإجراءات

المتخذة بشأن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل حيال الدول التي صدر

بشأنها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2234)

د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5 في إطار تطبيق آلية التزام الدول بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج. إحالة مشروع بروتوكول التعاون في مجال المنافسة بالدول العربية إلى قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة للمراجعة، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة للاعتماد.

- قواعد المنشأ التفصيلية العربية:

الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الأول للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة: 14-2020/1/16).

- تطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بآلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أ- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين المختصين بتطوير آلية فض المنازعات بين الدول العربية (الأمانة العامة: 8-2019/12/9).

ب- الموافقة على تعديل مسمى "لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ليكون "آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

- التعاون الجمركي:

أ. حث الدول العربية على الإسراع في الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، لتسريع دخولها حيز النفاذ.

ب. الترحيب بتوقيع دولة قطر على اتفاقية التعاون الجمركي العربي.

ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:

- أ. الترحيب بتصديق دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- ب. حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سرعة استكمال إجراءات التوقيع والتصديق على الاتفاقية.
- ج. حث الدول العربية غير المنضمة إلى الاتفاقية على استكمال عروضها النهائية، لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:

- أ. الطلب من الأمانة العامة استكمال الدراسات الخاصة بالاتحاد الجمركي العربي وسرعة الانتهاء منها، حتى يتسنى الاستفادة بها في مراحل العمل القادمة.
- ب. الموافقة على القانون الجمركي العربي الموحد ولأئحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية بالصيغة المرفقة (2) (3).

(2) بخصوص مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولأئحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، تؤكد المملكة المغربية على تحفظها السابق المسجل على مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولأئحته التنفيذية والمتعلق بالمادة 87، كما تؤكد المملكة المغربية على إدراج تحفظها الخاص بالباب الثالث عشر من مشروع القانون والمتعلق بالقضايا الجمركية وفق الصيغة المدونة في تقرير الاجتماع 33 للجنة القانون الجمركي العربي الموحد (القاهرة: 16-17 أبريل 2019) وذلك على الشكل التالي:

- تؤكد المملكة المغربية على تحفظها على الباب الثالث عشر المتعلق بالقضايا الجمركية وعلى ضرورة استثناء المقتضيات المتعلقة بالمنازعات من قاعدة التوحيد، لاعتبارات عدة منها كون القانون الزجري (العقوبات) الجمركي جزء من البناء القانوني الوطني الذي لم يوحد بعد على مستوى الدول العربية و أيضا اعتبارا لتباين المعطيات و التوجهات

ج. اعتماد دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد بالصيغة المرفقة (4). "

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار.

الاقتصادية والمالية لكل بلد مما يفسر كون معظم الاتحادات الجمركية في العالم تقتصر في تشريعاتها الجمركية الموحدة على الجوانب الجبائية والمسطرية (الإجرائية) دون أن تشمل المجال الزجري.

- كما تؤكد المملكة المغربية على تحفظها بشأن المادة (11) من مشروع اللائحة التنفيذية.
- كما تتحفظ على إضافة فقرة (ب) للمادة (100) من مشروع القانون ضمن الباب الثامن الخاص بالإعفاءات وتؤكد على موقفها المسجل سابقاً بخصوص الموضوع، ضمن تقرير الاجتماع (33) للجنة القانون الجمركي العربي الموحد (القاهرة: 16-17 أبريل 2019) والقاضي بإحالة الموضوع للجنة التعريفية الجمركية العربية الموحدة للبت فيه. وتؤكد على إدراج هذا التحفظ كذلك ضمن نص مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية.

- (3) تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على تحفظها على المادة (87) في مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة.
- (4) بخصوص مشروع دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد، تؤكد المملكة المغربية على تحفظها السابق المسجل على مشروع دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد، المتعلق بالضابط 4 من البند 0304 الخاص بالإيداع في المناطق والأسواق الحرة، تماشياً مع تحفظ المغرب على المادة (87) من مشروع القانون الجمركي العربي الموحد، وتؤكد على إدراج تحفظ الجانب المغربي على الضابط 4 من البند 030101 من دليل الإجراءات الجمركية والخاص بالإدخال المؤقت للسيارات السياحية الأجنبية، وذلك تماشياً مع تحفظ الجانب المغربي المسجل على المادة (11) من اللائحة التنفيذية لمشروع القانون. وتؤكد على إدراج هذا التحفظ كذلك ضمن نص مشروع دليل الإجراءات الجمركية العربي الموحد. كما تؤكد المملكة المغربية على إرجاع مشروع الدليل للجنة القانون الجمركي العربي الموحد لإعادة مراجعته على ضوء التعديلات التي أدرجت على مشروع القانون ولائحته التنفيذية خلال الاجتماعين (32) و(33) للجنة المختصة.

رقم القرار: (2266)

موضوع القرار: الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) أحد أعمدة البنية التحتية للجودة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

❖ نص القرار:

" 1 - الترحيب بالدور الذي يقوم به الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) كأحد أعمدة البنية التحتية للجودة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2 - دعوة الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الاستمرار في دعم الجهاز العربي للاعتماد (ARAC)، من خلال أجهزة الاعتماد بالدول الأعضاء، حتى يتمكن من مواصلة عمله."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقم القرار: (2267)

موضوع القرار: الاستثمار في الدول العربية.

❖ نص القرار:

" أولاً: إعداد مسودة اتفاقية استثمار عربية جديدة:

1- الإحاطة علماً بتقرير الاجتماع عالي المستوى للخبراء (المملكة المغربية: 14-2020/1/15) المنعقد بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الإسلامي للتنمية، وذلك للاسترشاد بما خلص إليه الاجتماع في إعداد اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة.

2- دعوة الدول العربية لموافاة الأمانة العامة بالنصوص التي ترغب في تضمينها في بنود اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة في أجل أقصاه شهرين من تاريخ مخاطبة الأمانة العامة لهم في هذا الشأن.

3- تكليف الأمانة العامة بدعوة لجنة الخبراء لعقد اجتماعها الثالث لمناقشة المسودة الجديدة لاتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، والذي سيتم تحديد مواعده لاحقاً، في ضوء تقرير الاجتماع عالي المستوى للخبراء، والنصوص المقترحة التي ستقوم الدول العربية بإرسالها إلى الأمانة العامة.

4- حث لجنة الخبراء المعنية بالاستثمار في الدول العربية على سرعة الانتهاء من إعداد اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة قبل نهاية عام 2020.

5- عرض مشروع اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة فور الانتهاء منها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لرفعها إلى القمة العربية للاعتماد.

ثانياً: مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:

1. توجيه الشكر لمملكة البحرين على حُسن التنظيم لأعمال الدورة (18) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب التي عُقدت خلال الفترة 11-13/11/2019 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بالتنسيق مع الجهات المعنية.

2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتحديد موعد ومكان عقد الدورة (19) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب وبدء التحضير له، وحث الدول العربية على المشاركة في هذه الدورة.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقم القرار: (2268)

موضوع القرار: دور الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة.

❖ نص القرار:

" 1- الإحاطة علماً بتقرير اتحاد الغرف العربية حول الأنشطة التي قامت بها الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة خلال العامين 2018 و2019.

2- حث الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة على تعزيز علاقاتها بالدول العربية."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقم القرار: (2269)

موضوع القرار: الاستراتيجية العربية للسياحة.

❖ نص القرار:

" 1- الموافقة على الاستراتيجية العربية للسياحة بصيغتها المعدلة، ورفعها إلى القمة العربية في دورتها العادية (31) للاعتماد.

2- تكليف المجلس الوزاري العربي للسياحة بوضع خطة العمل التنفيذية لمبادرات الاستراتيجية العربية للسياحة بشكل يراعي خصوصية كل دولة والأنظمة المعمول بها."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

رقم القرار: (2270) (5) (6) (7)

موضوع القرار: الوضعية القانونية للتمديد للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

❖ نص القرار:

1- إلغاء القرار الخاص بالتمديد بصفة استثنائية لأمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمدة سنتين، لمخالفته للنظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة ولقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة في هذا الخصوص وللنظام الداخلي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(5) يسجل وفد الجمهورية اليمنية احتجاجه واعتراضه على هذا القرار جُملةً وتفصيلاً والذي كان مقدماً من الإدارة القانونية بالأمانة العامة، وتم رفض تقديم أي صيغة أخرى توافقية.

(6) تحتفظ كل من: جمهورية الصومال الفيدرالية، الجمهورية اليمنية على الفقرة الأولى والثانية من التوصية للأسباب التالية:

1- استندت الفقرة الأولى إلى مخالفة قرار التمديد للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للنظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وهو النظام الذي تسري أحكامه فقط على المنظمات العربية المتخصصة والذي ليس من ضمنهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وإنما يعد المجلس مؤسسة عمل عربي مشترك.

2- مخالفة الفقرة الأولى لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية رقم (83) بالموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات في شأن اعتماد الأنظمة واللوائح والنماذج الجديدة والتي نصت في فقرتها السابعة على "تطبيق الأنظمة الأساسية الموحدة في المنظمات العربية المعنية بالحساب الموحد". ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية غير معني بالحساب الموحد كونه ليس من المنظمات العربية المتخصصة وبهذا لا تطبق.

3- استبقت الفقرة الأولى والثانية حكم المحكمة الإدارية في الدعوى المثارة أمامها من أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية والمقيدة تحت رقم 1 لسنة 2020 ضد رئيس قطاع الشؤون القانونية، مدير إدارة الشؤون القانونية، ومدير إدارة المنظمات والاتحادات. والمتعلقة بالموضوع محل النظر.

(7) ملاحظة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق:

نظراً لإلغاء قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المرقم 1815/د 108 بتاريخ 20/6/2019، ولضيق الوقت وقرب انتهاء عمل الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الحالي (السفير/ محمد الربيع)، تطلب كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق الإعلان عن شغور المنصب ليتسنى للدول الأعضاء الترشيح من تاريخ صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي د.ع (105).

2- ضرورة التزام مجلس الوحدة الاقتصادية بالقرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطبيق النظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، أسوة بكافة المنظمات العربية، والتأكيد على خضوع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لولاية كل من: لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.
- قامت الأمانة العامة بموجب المذكرة رقم 5/844/20 بتاريخ 2020/2/12 بإبلاغ الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بنص القرار والطلب إليها موافاة الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة بشأن متابعة تنفيذ القرار.
- تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ج.ع/3/1055 بتاريخ 2020/5/19 بشأن الطلب من مجلس الوحدة الإسراع بالإعلان عن شغور منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حتى يتسنى للدول العربية الأعضاء الترشح لشغل المنصب.
- نظراً لانتهاء المدة القانونية لولاية الأمين العام الحالي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وإشارة إلى مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية التي تطلب الإسراع بالإعلان عن شغور المنصب، وجهت الأمانة العامة بموجب المذكرة رقم 5/2518/20 بتاريخ 2020/6/28 الدعوة للدول الأعضاء في مجلس الوحدة إلى الاجتماع للإعلان عن شغور منصب الأمين العام بتاريخ 2020/7/5 وتعيين من يسير الاعمال مؤقتاً إلى حين انتخاب الأمين العام الجديد وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2270 بتاريخ 2020/2/6. وقد تلقت الأمانة العامة

- موافقة أربع دول أعضاء في المجلس (المملكة الأردنية الهاشمية - جمهورية العراق - جمهورية السودان - جمهورية مصر العربية) لعقد الاجتماع.
- تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ج.ع/280/3 بتاريخ 2020/6/29 بشأن المشاركة في الاجتماع الاستثنائي بتاريخ 2020/7/5 لاتخاذ ما يلزم بخصوص شغور منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- تلقت الأمانة العامة نسخة من مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ح/ع/322/3 بتاريخ 2020/7/2 الموجهة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تطلب فيها سرعة عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوحدة على مستوى نواب الممثلين الدائمين لاتخاذ ما يلزم بخصوص شغور منصب الأمين العام، وقد أيدت بعض الدول الأعضاء هذا المقترح.
- وفي هذا الشأن، دعت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بموجب مذكرتها رقم أ/م/211 بتاريخ 2020/7/12 الدول الأعضاء إلى الاجتماع الاستثنائي بشأن منصب الأمين العام للمجلس، وذلك بتاريخ 2020/7/19.
- عُقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 2020/7/19 بحضور الدول الأعضاء (المملكة الأردنية الهاشمية - جمهورية العراق - جمهورية السودان - جمهورية الصومال الفيدرالية - دولة فلسطين - جمهورية مصر العربية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية - الجمهورية اليمنية)، واتخذوا مجموعة من التوصيات منها:
- تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2270 بتاريخ 2020/2/6، وإعلان شغور منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في الدورة العادية 110 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن تُعقد قبل انعقاد الدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - تكليف الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بتقديم تقرير حول ملائمة تطبيق

النظام الأساسي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، على أن يقدم للدورة 110 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- الدعوة لتشكيل لجنة قانونية مشتركة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للبتّ في قانونية الفترة التي يشغلها الأمين العام للمجلس ما بعد 10 يونيو 2020، على أن ترفع تقريرها للدورة 110 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- توجيه الشكر والتقدير لسعادة السفير / محمد محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الجهود التي قام بها خلال فترة عمله.

رقم القرار: (2271) (8)

موضوع القرار: وضع منظمة المرأة العربية.

❖ نص القرار:

"1- التأكيد على ضرورة التزام منظمة المرأة العربية بجميع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره المرجعية والسلطة العليا لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

- (8) تسجل الجمهورية اللبنانية تحفظها على هذه التوصية لأسباب الإجرائية والقانونية التالية:
- 1- مخالفة الأمانة العامة للإجراءات والمهل القانونية وضربها لمبدأ سيادة الدول الأعضاء وذلك عبر الاستمرار والإصرار على الإشارة إلى مذكرة الأردن الاستفسارية بالرغم من سحبها من قبل المندوبية الأردنية قبل توزيع المذكرة الشارحة، فضلاً عن إعطاء الأمانة العامة نفسها الحق بتفسير المذكرات الشفهية للدول على نحو مخالف لنية الدولة صاحبة المذكرة.
 - 2- تضمين المذكرة الشارحة لمعلومات مغلوبة وغير دقيقة عن الأوضاع المالية والإدارية، وبالتالي دفع المجلس لاتخاذ قرار بمعزل عن الوقائع الدقيقة.
 - 3- تركيز الأمانة العامة على أن هذه الأوضاع المستجدة في المنظمة في حين أنها وأسوة بكثير من المنظمات العربية هي وليدة تراكمات عبر سنوات.
 - 4- إن طابع العجلة القصوى الذي أسبغ على الموضوع غير مبرر ولم يُعط المندوبيات الوقت الكافي للتواصل مع عواصمها، خاصة وأن المجلس الأعلى للمنظمة يتألف من السيدات الأول في الدول الأعضاء.

2- الطلب من منظمة المرأة العربية تعديل اتفاقية إنشائها بما يتوافق مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأنظمة واللوائح الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة، وعرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3- تشكيل لجنة من الدول الأعضاء مفتوحة العضوية، والأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية - إدارة الشؤون القانونية)، ورئيس الهيئة العليا للرقابة، لدراسة وتقييم أوضاع المنظمة، والتركيز على الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية، وتقديم تقرير متكامل للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها القادمة."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

- قامت الأمانة العامة للجامعة بإبلاغ منظمة المرأة العربية بنص القرار بموجب المذكرة رقم 5/847/20 بتاريخ 2020/2/12 والطلب إليها وموافاة الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة بشأن متابعة تنفيذ القرار.

- قامت الأمانة العامة بتوجيه الدعوة للدول الأعضاء ورئيس الهيئة العليا للرقابة المالية والإدارية بموجب المذكرة رقم 3/446/20 لحضور اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية لدراسة وتقييم أوضاع منظمة المرأة العربية الذي كان مقرراً عقده بتاريخ 2020/3/12 بمقر الأمانة العامة، إلا أنه تم إلغاء عقد اجتماع اللجنة نتيجة للظروف المترتبة على تفشي فيروس كورونا في العالم والمنطقة العربية.

رقم القرار: (2272)

موضوع القرار: شغور منصب المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

❖ نص القرار:

" 1- توجيه الشكر للدكتور/ رفيق صالح - المدير العام للمركز العربي لدراسات

المناطق الجافة والأراضي القاحلة، على الجهود الكبيرة التي بذلها في تطوير وتفعيل عمل المركز والمحافظة على مكتسباته ومقدراته في ظل المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية.

2- التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2162) في دورته العادية (100) بتاريخ 2017/8/24، (الفقرة 18) والخاصة بشغور منصب المدير العام للمنظمة والتي تطلب من المنظمات العربية المتخصصة في حالة تغيب المدير العام للمنظمة يتم تكليف أقدم مدير إدارة للقيام بتسيير أعمال المنظمة.

3- الطلب من الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في دورتها القادمة اختيار أقدم مدير إدارة في المركز لتولي مهام المدير العام للمرحلة القادمة.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

- قامت الأمانة العامة بإبلاغ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بنص القرار بموجب مذكرتها رقم 5/848/20 بتاريخ 2020/2/23.

- عقدت الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة اجتماعها بتاريخ 2020/6/23 وأصدرت القرار رقم (6) د.ع (35) بالموافقة بالإجماع على انتخاب الدكتور نصر الدين العبيد مديراً عاماً للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ 2020/7/1، على أن يتمتع المدير العام الجديد بكافة الحقوق والمزايا والصلاحيات الممنوحة للمدير العام السابق.

رقم القرار: (2275).

موضوع القرار: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

❖ نص القرار (الجوانب الاقتصادية):

" أولاً: المجالس الوزارية:

الإحاطة علماً بـ:

- تقرير وقرارات الدورة (36) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة: 2019/10/6).
- تقرير وقرارات الدورة (31) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (الأمانة العامة: 2019/10/24).
- تقرير وقرارات الدورة (13) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء (الأمانة العامة: 2019/11/5).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (32) لمجلس وزراء النقل العرب (مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - مدينة الإسكندرية: 2019/11/14-13).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (23) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (الرياض-المملكة العربية السعودية: 2019/12/18).
- تقرير وقرارات الدورة العادية (22) للمجلس الوزاري العربي للسياحة (محافظة الأحساء - المملكة العربية السعودية: 2019/12/23).

ثانياً: اللجان:

الموافقة على:

- تقرير وقرارات الاجتماع الخامس للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (الأمانة العامة: 2019/9/24-22).
- تقرير وتوصيات الاجتماع (40) للجنة الفنية الدائمة للإحصاء (الأمانة العامة: 2019/11/14-13).
- تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة

المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة:

17-19/12/2019)، مع التأكيد على ما يلي:

1- الموافقة على الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وفق الصيغة المرفقة.

2- الموافقة على الهيكل التنظيمي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، وفق الصيغة المرفقة.

3- الموافقة على إنشاء المكتب العربي للزيتون ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

4- الترحيب باستضافة الجمهورية التونسية للمكتب العربي للزيتون، على أن تتحمل التكاليف المترتبة على تشغيل المكتب دون تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية نتيجة إنشاء المكتب.

5- عقد دورة تدريبية لرؤساء هيئات الرقابة المالية والإدارية ورؤساء وحدات الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة خاصة بالتعديلات الجديدة في الأنظمة واللوائح الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وذلك خلال النصف الثاني من عام 2020.

- الموافقة على تقرير وتوصيات اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة والتي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 20-22/1/2020.

- تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 21-22/1/2020).

✓ **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9.

- عُقد الاجتماع (29) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/7/23، وصدر عنه عدة توصيات أهمها:

- الموافقة على اعتماد موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام 2021 فقط، ووفق ما اعتمد لها في عام 2020م، على أن تعرض موازنات عام 2022 للمنظمات العربية المتخصصة في الاجتماع القادم للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمقرر عقده في يوليو 2021.
- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة الالتزام بأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة في تنفيذ موازاناتها.
- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة الاستمرار في جهودها في مجال التمويل الذاتي من خلال تقديم خدماتها بمقابل وتعزيز التعاون مع الدول العربية (حكومات وقطاع خاص) من أجل الترويج لخدماتها كونها بيوت خبرة في مجالات عملها.
- التأكيد على عدم المساس بحقوق الموظفين من المنظمات العربية المتخصصة ورواتبهم ومستحققاتهم، أو إجراء أية تعديلات عليها دون صدور قرارات بذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الادارية إعداد مذكرة توضح فيها الظروف التي تواجهها بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) وما سببته لها من عدم القيام بنشاطاتها وبرامجها المعتمدة في عام 2020، والتكاليف الثابتة التي تحملتها وتحملها بسبب ذلك، وتقديمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (106)، للنظر في صدور

قرار بمساهمة الدول العربية الأعضاء في تغطية تلك التكاليف لتلك السنة (2020).

● الطلب من المنظمات العربية المتخصصة وضع ميزانية تقديرية لعام 2022، تغطي احتياجاتها الأساسية للعام القادم، أخذاً بالاعتبار تطورات تأثيرات جائحة كورونا.

● الطلب من المنظمات العربية المتخصصة سرعة العمل على وضع خطط بديلة لتنفيذ مشاريعها وأنشطتها وبرامجها المعتمدة، في حال استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، ليتم عرضها على الاجتماع الاستثنائي الذي سيعقد في شهر ديسمبر 2020.

● دعوة المنظمات العربية المتخصصة الى عقد ورش عمل وندوات متخصصة من خلال تقنية "فيديو كونفرانس" للاستفادة من الخبراء المتواجدين في المنظمات ودعوة الدول العربية للمشاركة فيها.

● إحالة المواصفات والمعايير والشروط الخاصة لشغل منصب رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأكاديمية، إلى الدول الأعضاء لآخذ مرئياتها وملاحظاتها على ان ترسل هذه المرئيات والملاحظات للأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) قبل عقد اجتماع الدورة 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوقت كاف، على ان تعرض على المجلس لاتخاذ القرار المناسب.

● التأكيد على التزام المنظمات العربية المتخصصة بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي المشترك وأن قراراته ملزمة ونهائية ويلغى حكماً أية قرارات أو تعليمات تتعارض معها.

- التأكيد على الأمانة العامة للجامعة والدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة عدم عرض أية مواضيع مالية وإدارية وهيكلية وتنظيمية خاصة بشؤون المنظمات العربية المتخصصة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس جامعة الدول العربية إلا بعد عرضها على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- الموافقة على فتح مكتب إقليمي للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بجمهورية العراق، على ان تتحمل جمهورية العراق التكاليف المترتبة على تشغيل المكتب، دون تحمل الدول الأعضاء ايه أعباء مالية نتيجة إنشاء المكتب.
- الموافقة على التمديد لكل من الخبيرين بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية على النحو التالي:
 - الدكتور / غالب شحادة مدير المعهد العربي التقني للزراعة والثروة السمكية باللاذقية - الجمهورية العربية السورية وذلك لمدة عام اعتباراً من 2021/1/1 حتى 2021/01/31.
 - الدكتور / فيصل رشيد خبير زراعي بادرارة البرامج الفنية والمشرف على وحدة الدراسات والاستشارات بمقر المنظمة بالخرطوم وذلك لمدة عام اعتباراً من 2021/1/1 حتى 2021/01/31.
- دعوة اللجنة الفنية المعنية بدراسة الانظمة الاساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة عقد اجتماعها في الفترة القادمة لدراسة المواضيع المكلفة بها من قبل لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- عقد دورة استثنائية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر ديسمبر 2020 لمراجعة الخطط البديلة التي ستضعها المنظمات العربية المتخصصة في حال استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، بالإضافة لمراجعة أوضاع المنظمات وادائها خلال عام 2020، يسبق ذلك اجتماع للجنة الفنية المعنية بدراسة الانظمة الاساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة لمناقشة ما احيل اليها من موضوعات تمهيدا لمناقشة ما تتوصل اليه في اجتماع لجنة المنظمات المشار إليه.

- عقد الاجتماع الثلاثون للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 12-15/7/2021 الموافق 3-6 ذو الحجة 1442هـ ويسبقه الاجتماع التشاوري لرؤساء هيئات الرقابة المالية ورؤساء وحدات الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة يوم 2021/7/11 الموافق 2 - ذو الحجة 1442هـ.



1/ب - متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19" (الجوانب الاقتصادية):

قامت الأمانة العامة باتخاذ عدد من الإجراءات في إطار متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19"، من خلال المجالس الوزارية واللجان العربية المتخصصة، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات العربية.

(الموضوع معروض في بند مستقل)



أولاً:

متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

2/ أ - متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) - الجوانب
الاجتماعية.

2/ ب - متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي
والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة
"كوفيد-19" (الجوانب الاجتماعية).

2/ أ - متابعة تنفيذ قرارات الدورة (105) – الجوانب الاجتماعية:

رقم القرار: (2261)

موضوع القرار: تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (104) و(105).

❖ نص القرار:

"الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (104) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (104) و(105)."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم (3/310/20) بتاريخ 9/2/2020، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/760/20) بتاريخ 9/2/2020.

رقم القرار: (2262)

موضوع القرار: الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31) (مارس/آذار 2020).

❖ تضمنت الفقرة الأولى من القرار:

- 1- الإحاطة علماً بالموضوعات التالية المقترحة تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31):
 - تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
 - تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
 - تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (2019/1/20).
 - الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي.

- إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
- الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/310/20 بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم 5/760/20 بتاريخ 2020/2/9. وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأعدت تقريراً موجزاً تم مناقشته ضمن البند المخصص لذلك.

رقم القرار: (2263)

موضوع القرار: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت - الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20).

❖ نصت الفقرة الثانية من القرار على:

"تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وإعداد تقرير في هذا الشأن يتم رفعه إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (2020)."

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

سيتم عرض الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذه القرارات ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

موضوع القرار: التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.

❖ نص القرار في فقراته (ثانياً) و(ثالثاً) على:

"ثانياً: منتدى التعاون العربي - الصيني:

1- في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا:

الترحيب بنتائج أعمال الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي - الصيني لنقل التكنولوجيا والإبداع، الذي عقد يومي 5-6/9/2019 في مقاطعة نينغشيا بجمهورية الصين الشعبية، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ نتائجه.

2- في مجال حوار الحضارات:

الترحيب بنتائج أعمال الدورة الثامنة لندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية، التي عقدت يومي 17-18/12/2019 بالمملكة المغربية، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ نتائجه.

3- في مجال المرأة:

الترحيب بنتائج أعمال الدورة الثالثة لمنتدى المرأة العربية الصينية، التي عقدت يومي 19-20/12/2019 بالمملكة العربية السعودية، وبالبيان الختامي الصادر عن هذه الدورة، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ نتائجه.

ثالثاً: منتدى التعاون العربي - الهندي:

في مجال التعليم والبحث العلمي:

الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للإعداد والتحضير لعقد مؤتمر رؤساء الجامعات العربية والهندية، في دولة الإمارات العربية المتحدة. "

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تتابع الأمانة العامة موضوعي: التعاون العربي - الصيني، والتعاون العربي - الهندي، وذلك في مجالات: الصحة، والبحث العلمي والتكنولوجي، والتعليم والبحث

العلمي، وحوار الحضارات. مع الأخذ في الاعتبار ما فرضته جائحة كوفيد-19 من إجراءات احترازية أثرت على تنفيذ عدد من الأنشطة المتفق عليها.

رقم القرار: (2275)

موضوع القرار: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.

❖ تضمنت الفقرة أولاً من القرار:

الإحاطة علماً بـ:

• تقرير وقرارات الدورة (39) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية: 2019/12/17).

✓ الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

تم تعميم القرار على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم (3/310/20) بتاريخ 2020/2/9، والمنظمات العربية المتخصصة بموجب المذكرة رقم (5/760/20) بتاريخ 2020/2/9.

﴿﴾

2/ب- متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19" (الجوانب الاجتماعية):

قامت الأمانة العامة باتخاذ عدد من الإجراءات في إطار متابعة تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعامل مع تبعات جائحة "كوفيد-19"، من خلال المجالس الوزارية واللجان العربية المتخصصة التابعة للقطاع الاجتماعي، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.
(الموضوع معروض في بند مستقل)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (106)
تقرير الأمين العام



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثانياً:

نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس
(106 – 105)

1 – نشاط الأمين العام

1- استقبل السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/2/24، السيدة فاطنة دعنون الأمين العام للاتحاد النسائي العربي العام والذي يُعدّ أحد أقدم الاتحادات النوعية العربية. وقد رحب السيد الأمين العام بالسيدة فاطنة والوفد المرافق لها، مؤكداً على أهمية تعزيز التعاون بين الجامعة العربية والاتحاد من أجل دعم المرأة خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والتي لها انعكاسات متعددة على وضع المرأة في المنطقة العربية عموماً. كما أشاد السيد الأمين العام بدور الاتحاد وبالجهود التي يبذلها في خدمة قضايا تمكين المرأة في المنطقة العربية ودعم قضاياها، مشيراً إلى أن الجامعة العربية تلعب دوراً هاماً في هذا المجال، فضلاً عن وجود تعاون مع الشركاء والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة. ومن جانبها أشارت السيدة فاطنة إلى أهمية الدعم الذي تقدمه الجامعة للاتحاد من أجل توسيع نطاق عمله، مؤكدة على حرصها على تعزيز التعاون والتنسيق لخدمة قضايا المرأة العربية.

2- دعا السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/3/5، كافة الدول المانحة، والتي تُساهم في تمويل عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إلى المُسارعة بسدّ الفجوة الكبيرة في موازنة الوكالة هذا العام، والتي تُتذر بأزمة خطيرة قد تُلم بمجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الوكالة الخمس. جاء ذلك خلال استقبال السيد الأمين العام للسيد "كريستيان ساوندرز"، المفوض العام بالإنابة لأونروا بمقر الأمانة العامة للجامعة. وخلال اللقاء، استعرض المفوض العام بالإنابة أوضاع وكالة أونروا، وكيفية سدّ العجز الذي يواجهها في المرحلة الحالية، والذي يصل إلى 1.1 مليار دولار، ويؤثر سلباً على عمليات أونروا في

قطاعات التعليم والصحة وغيرها، بما ينعكس على أوضاع اللاجئين بصورة مباشرة.

وقد أكد السيد الأمين العام أن وكالة الأونروا تلعب دوراً مهماً في دعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، موجهاً الشكر للدول المانحة -العربية وغير العربية- على مساهمتها الكريمة، ومطالباً هذه الدول بعدم التخلي عن الأونروا في هذه المرحلة الحرجة. ومن جهته، طرح المفوض العام بالإنابة على السيد الأمين العام بعض الأفكار التي تهدف لاستقطاب مانحين جُدد، من العالم العربي والإسلامي ومن خارجه، سواء من الدول أو المؤسسات أو حتى الأفراد. وقد عبّر السيد الأمين العام من جانبه عن دعمه الكامل لجهود الأونروا، مؤكداً سعيه المستمر مع الدول المانحة لضمان استمرارها في الإسهام في ميزانية الوكالة، وتطلعه لتوسيع دائرة المانحين، خاصة من بين الاقتصادات الصاعدة في آسيا وغيرها، من أجل الإبقاء على عمليات الأونروا وضمان ألا تُغلق المدارس التي يتعلم فيها الأطفال الفلسطينيون، أو تتأثر المستشفيات التي تُعالج اللاجئين.

3- وجّه السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/4/6، رسالة مكتوبة إلى السيد "روبير مارديني"، المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، بشأن أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في ظل خطر انتشار وباء كورونا. وشدّد السيد الأمين العام خلال الرسالة على خطورة الأوضاع التي يتعرض لها نحو 5 آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية في ظل تفشي الوباء في إسرائيل، علماً بأن من بين هؤلاء عدداً كبيراً من كبار السن والمرضى وأصحاب المناعة المتدنية، وهي الفئات الأكثر ضعفاً وعرضة للخطر في مواجهة فيروس "كوفيد-19".

كما لفت السيد الأمين العام في رسالته إلى الأوضاع الخطيرة التي يتعرض لها الأسرى في السجون الإسرائيلية، ومن بينها غياب الأطباء المتخصصين وكذا الأجهزة الطبية لمساعدة المرضى، فضلاً عن افتقار أماكن الاحتجاز للتهوية الجيدة، والنقص الشديد في مواد التنظيف وغيرها من المواد الضرورية. كما عبر السيد الأمين العام في رسالته عن الأسف لقيام إسرائيل باتخاذ قرارٍ بالإفراج عن بعض السجناء الجنائيين من مواطنيها فيما استتنت الأسرى الفلسطينيين، مشيراً إلى أن ذلك يُعدّ أمراً مخالفاً لمعايير الانسانية ولقواعد القانون الدولي التي نصت في اتفاقية جنيف الرابعة على حماية حقوق الأسرى في زمن انتشار الأوبئة، علماً بأن دولاً كثيرة في العالم قد قررت الإفراج عن أعداد من السجناء لتفادي خطر تفشي الوباء في السجون.

كما ناشد السيد الأمين العام مدير عام الصليب الأحمر، بإسم آلاف الأسرى الفلسطينيين وذويهم، القيام بما في وسعه من أجل حمل الحكومة الإسرائيلية على مراجعة مواقفها وسياساتها حيال هذا الأمر، واتخاذ قرار فوري بإطلاق دفعاتٍ من الأسرى الأكثر عُرضة للخطر، وذلك تفادياً لكارثة إنسانية مُحدقة، مؤكداً أن الأوضاع الحالية تقتضي من الجميع إعلاء الاعتبارات الإنسانية فوق كل وأي اعتبارٍ آخر.

4- رحب السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/4/12، بالنداء الذي أطلقه مبعوثو الأمين العام للأمم المتحدة إلى كل من سوريا والعراق ولبنان واليمن باسكات المدافع ووقف النزاعات الدائرة في المنطقة، وحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية، ووضع حدٍ لمعاناة الشعوب التي تفاقمت كثيراً جراء مواجهة فيروس كورونا، بتبعاته الصحية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة. ونوّه السيد الأمين العام إلى أن الشعوب التي تُعاني

الصراعات والأزمات الإنسانية والاستقطابات السياسية الحادة، في كل من سوريا واليمن ولبنان والعراق وليبيا، تحتاج إلى هدنة حقيقية تستجمع خلالها طاقاتها لمواجهة الأوضاع الخطيرة والضاغطة التي نشأت عن تفشي فيروس كورونا. وحذر السيد الأمين العام من أن استمرار الصراعات يُهدد بانزلاق الأوضاع في هذه الدول إلى ما هو أخطر وأشد وطأة على السكان، مناشداً كافة الأطراف الاستماع إلى صوت الشعوب التي عانت كثيراً جراء استمرار الأزمات، مُضيفاً أن الوضع الحالي يوفر نافذة ضيقة يتعين اغتنامها بسرعة من أجل وضع حدٍ للنزاعات المُسلحة التي استنزفت المجتمعات، وكذا لإنهاء الصراع السياسي والاستقطاب الحاد الذي أدى إلى حالة من الشلل السياسي والاقتصادي في بعض هذه الدول.

5- وجّه السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/4/13، رسالةً إلى عددٍ من القيادات العالمية، من بينها السكرتير العام للأمم المتحدة ووزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا والممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حول خطورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في ظل وباء كورونا، خاصة في ضوء مؤشرات متواترة تُفيد بقيام الاحتلال الإسرائيلي بتوظيف الأزمة من أجل تحقيق مخططاته بضم أجزاء من الضفة الغربية، وتوسيع الاستيطان، واحكام السيطرة على سكان القدس الشرقية.

وحذر السيد الأمين العام في رسائله من توجهه خطير وواضح لدى الزعامات الإسرائيلية، وخاصة من حزب الليكود، باستغلال الظرف العالمي الطارئ والمتعلق بمواجهة وباء كورونا "كوفيد-19"، من أجل تكثيف التوسع في البؤر الاستيطانية ومحاولة فرض واقع جديد على الأرض خاصة في القدس الشرقية ومحيطها. وأشار إلى أن الأخطر في كل ذلك

هي المساعي التي يبذلها اليمين الإسرائيلي لتوظيف الانشغال العالمي بمواجهة هذا الوباء لتفعيل وتنفيذ مخططات ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، خاصة في منطقة غور الأردن.

وتناولت رسائل السيد الأمين العام المصاعب الاقتصادية التي كان الفلسطينيون يواجهونها بالفعل قبل جائحة كورونا، ثم جاء الوباء العالمي ليزيد من صعوبتها، حيث أشارت إلى أن السياسات الإسرائيلية تُخاطر بإشعال وضع يُعاني بالفعل من الهشاشة وقابل للانفجار. وناشد السيد الأمين العام الوزراء الخمس والمسؤولين الدوليين بذل جهودهم من أجل حمل إسرائيل على مراجعة تلك السياسات الخطيرة لضمان عدم انزلاق الأوضاع في فلسطين أو في مخيمات اللاجئين خارجها، إلى ما هو أسوأ وأخطر خصوصاً جراء الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة لوباء كورونا.

6- ناقش السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/4/15، مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا مستجدات الأوضاع على الساحة السورية، والتبعات الخطيرة لاحتمال انتشار وباء كورونا "كوفيد-19" في المناطق الأكثر هشاشة بين اللاجئين والنازحين. وقد استمع السيد الأمين العام لتقديرات المبعوث الأممي حول الوضع الأمني والصحي في سوريا، مؤكداً على أهمية تثبيت الهدنة الحالية التي تم التوصل إليها بين الجانبين التركي والروسي والحفاظ على وقف إطلاق النار وتهدئة الوضع العسكري حتى يتمكن السكان المدنيون من التقاط الأنفاس ومواجهة مخاطر الوباء بالامكانات القليلة المتوفرة لديهم، خاصة في شمال غرب سوريا، حيث تشرد أكثر من مليون شخص خلال الشهور الماضية جراء العمليات العسكرية.

ومن جهته، أوضح السيد الأمين العام أن الوضع في سوريا بالغ الخطورة، ويتطلب التفاتاً من العالم، فهناك نحو 6.5 مليون نازح داخل البلاد، و5.6 مليون لاجئ خارجها، ويعيش أغلبية هؤلاء في مخيمات تفتقر إلى أبسط مقومات الصحة العامة، بما قد يُشكل كارثةً محققة إذا انتشر الوباء بينهم. وأكد على أن كافة الأطراف الدولية مطالبة بالمساعدة في هذا الوضع الصعب تفادياً لوقوع كارثة، مشيراً إلى أن الاعتبارات الإنسانية تستدعي التسامي فوق المواقف السياسية، وأن الحفاظ على الهدنة القائمة هو ضرورة لضمان وصول المساعدات والخدمات الطبية للسكان، من دون تمييز أو تسييس.

7- عقد السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/4/24، لقاءً عبر تقنية "فيديو كونفرانس" مع مجموعة "مجلس العلاقات العربية والدولية"، الذي يضم مسؤولين عرب سابقين رفيعي المستوى، لمناقشة انعكاسات أزمة كورونا على العالم العربي في المستقبل، وكيفية تفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة هذا التحدي الخطير. وناقش اللقاء ورقة أعدها المجلس حول الانعكاسات المحتملة لكورونا على العالم والمنطقة العربية حيث طرح المشاركون في الحوار عدداً من السيناريوهات والأفكار لتعامل عربي ناجع مع الازمة التي شكلها الوباء العالمي، وفي مقدمتها ضرورة تعزيز العمل العربي الجماعي ودعم جامعة الدول العربية في المرحلة القادمة خاصة أن آثار الازمة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لم تتضح بشكل كامل حتى الآن وإن كان من المؤكد أنها ستتطال جميع الدول.

وتطرق الحوار كذلك إلى مجمل الاوضاع الاستراتيجية الاقليمية والدولية والتأثير المرتقب لإحداث الأشهر القليلة الماضية على موازين القوى الدولية، وتناول النقاش الصعوبات والتحديات والتدخلات التي كانت

ولا تزال تواجه الدول العربية من جراء هذه الأوضاع حتى قبل تفشي الوباء عالمياً، حيث أشار المشاركون إلى أهمية تكاتف الدول العربية لمواجهة تلك التحديات بشكل فعال حيث لا تستطيع الدول مواجهتها فرادى. كما تم اقتراح ضرورة دراسة الآثار المتوسطة والبعيدة المدى للوباء على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في العالم العربي، وفي إقليم الشرق الأوسط بشكل أشمل.

وأجمع المشاركون في اللقاء أيضاً على أهمية العمل على وضع خطط عربية مشتركة تُعزز من قدرات الدول العربية جماعياً على عبور الأزمة بأقل الخسائر، وأعربوا عن أهمية الاهتمام في هذا الإطار ببعدي تحقيق الأمن الغذائي والأمن الصحي الدوائي على المستوي العربي. من جهة أخرى، أبرز اللقاء أهمية الاستعانة بالخبرات العربية - في داخل الدول العربية أو خارجها- لتقديم المشورة والرأي العلمي الذي يُمكن صناع القرار في الدول العربية من التعامل مع الأزمة والتخفيف من تبعاتها على المجتمعات العربية.

وقد أعرب السيد الأمين العام في ختام اللقاء عن تثمينه لمبادرة المجلس باللقاء معه لتبادل الرأي ومناقشة تقديرات كوكبة من حكماء الوطن العربي خاصة في ظل الارتباك الذي تسبب فيه تفشي وباء الكورونا عالمياً وما أفرزه وسيفرزه من نتائج وتبعات ستعاني منها جميع الدول ومن بينها الدول الاعضاء في الجامعة العربية. وأعرب المشاركون عن امتنانهم للاجتماع مع السيد الأمين العام، وتم الاتفاق على عقد لقاء ثاني قريب لتقييم الوضع العربي والدولي مجدداً وبما يسهم في تعزيز عناصر الرؤية الاستراتيجية من جانب الجامعة العربية.

هذا وقد شارك في اللقاء كل من: السيد إياد علاوي نائب رئيس جمهورية العراق الأسبق، والسيد فؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان الأسبق، والسيد طاهر المصري رئيس وزراء الأردن الأسبق، والسيد عمرو موسى الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، والسيد محمد بن عيسى وزير خارجية المغرب الأسبق، والأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق، والسيد محمد جاسم الصقر الرئيس الأسبق للبرلمان العربي ورئيس غرفة التجارة والصناعة في الكويت.

8- شارك السيد الأمين العام بتاريخ 2020/5/11 في الاجتماع الاستثنائي للسادة الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في العالم العربي عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، لمناقشة تأثيرات أزمة كورونا على القطاع الثقافي في البلدان العربية. وتناول الاجتماع التأثيرات المباشرة لأزمة تفشي فيروس كورونا المستجد على القطاع الثقافي، وأهم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة هذه الأزمة والخطط المستقبلية لمرحلة ما بعد انتهاء الوباء. وفي هذا الإطار، أكد السيد الأمين العام في كلمته على أهمية دور القطاع الثقافي في رفع قدرة المجتمعات وتعزيز مناعتها عند مواجهة الأوضاع الاستثنائية والتغلب عليها بنجاح. كما أكد على أهمية التنسيق والتعاون بين كافة القطاعات من أجل وضع آليات فعّالة وخطط استراتيجية استشرافية تساعد على التغلب على التداعيات السلبية لهذه الأزمة على كافة القطاعات، وخاصة القطاعات الثقافية والإبداعية. وأشار أيضاً إلى أهمية النظر في وضع إطار قانوني لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاعات الثقافية والإبداعية.

9- رحب السيد الأمين العام بالنداء الإنساني الذي أطلقته "اللجنة العليا للأخوة الإنسانية" بدعوة القيادات الدينية وجموع الناس حول العالم للصلاة

والصيام والدعاء من أجل الإنسانية في المواجهة الصعبة مع جائحة فيروس كورونا المستجد. وكانت "اللجنة العليا للأخوة الإنسانية" قد أصدرت بياناً لدعوة جميع الناس حول العالم للصلاة والصيام والدعاء في يوم 2020/5/14 من أجل أن يرفع الله عزّ وجلّ هذا الوباء عن البشرية، حيث لاقت هذه الدعوة تجاوباً وتفاعلاً إيجابياً واسعاً بالترحيب بالمشاركة وتلبية الدعوة من قبل عدد كبير من الشخصيات الدينية والسياسية والمجتمعية الفعالة والمؤثرة حول العالم، في مقدمتهم كل من فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف وقدااسة بابا الفاتيكان، وذلك بهدف تحقيق وحدة إنسانية عالمية في مواجهة تهديد الوباء العالمي.

هذا، وقد شارك السيد الأمين العام في "الصلاة من أجل الإنسانية" بكلمة قصيرة دعا خلالها إلى التمسك بما يجمع شمل البشر في وقت يجدون أنفسهم مضطرين لانعزال مؤقت وتباعد حتى بين الأهل، مؤكداً أن هذا الانعزال المفروض على الشعوب لمواجهة الوباء العالمي لا يمنع التعاطف والتراحم، وأن التباعد لا يلغي التعاضد. وتناول السيد الأمين العام في كلمته كذلك أهمية التمسك بالمشاعر الدينية في هذه اللحظة الحرجة التي تواجه الإنسانية، مؤكداً أن إغلاق الكثير من دور العبادة لأبوابها في الشرق والغرب كإجراء احترازي ضروري لمنع انتشار العدوى يُذكرنا بأن وجود الله تعالى ليس محدوداً بمكان، وأنه موجود مع البشر في كل مكان.

وتجدر الإشارة إلى أن "اللجنة العليا للأخوة الإنسانية" هي لجنة دولية مستقلة تضم مجموعة من الخبراء والقادة في مجال حوار الأديان والثقافات، بهدف تحقيق القيم والغايات السامية لوثيقة "الأخوة الإنسانية" التي وقعها كل من فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف وقدااسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية، في الرابع من

فبراير/شباط 2019 بمدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك برعاية سمو الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي، راعي وثيقة الأخوة الإنسانية.

10- أكد السيد الأمين العام أن الدول العربية تجد نفسها، وهي تواجه جائحة فيروس كورونا المستجد، في وضع لا تُحسد عليه، إذ تمر هذه الدول بلحظة بالغة الدقة من تاريخها المعاصر، وبعد عقدٍ من المعاناة والاضطراب أنهك المنطقة ودولها، واستنزف موارد وطاقتٍ ليست قليلة. وفي حين تواجه بعض الدول العربية حروباً أهلية تُهدد وجودها ذاته ككيانات سياسية موحدة ذات سيادة، فإن دولاً أخرى تُعاني أزمات سياسية واقتصادية مركبة، تضعها تحت ضغوط شديدة قد تصل إلى حد الانفجار. وتُعاني المنطقة في مجملها من "تمر إقليمي" من الجيران المباشرين الذين يعملون على استغلال هذه الأوضاع لتثبيت مواطئ أقدام لهم، وترسيخ وجودهم ومصالحهم على حساب شعوب المنطقة من العرب.

جاءت هذه الكلمات في مقالٍ مطول بقلم السيد الأمين العام نشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2020/6/19 تحت عنوان "العالم العربي في مواجهة الجائحة والتتمر الإقليمي التركي- الإيراني". وقد تناول المقال تأثيرات أزمة كورونا الممتدة على الوضعين الدولي والإقليمي وانعكاساتها المحتملة على العالم العربي. وجاء بمقال السيد الأمين العام أن تضافر التحديات العالمية والإقليمية قد يخلق قوس أزماتٍ ممتد يضم دول المنطقة من مشرقها إلى مغربها. وأمام هذه الأزمات الخطيرة، فليس أمام العرب سوى تفعيل العمل المشترك بأسرع وقتٍ ممكن، ذلك أنه لن يكون في استطاعة أي دولة -مهما كان حجم مواردها وقدراتها- التصدي للأزمات

مفردة، فضلاً عن أن الأزمات ذاتها لن تقف عند حدود هذه الدولة أو تلك، وسيقتضي التعامل معها مقاربة عربية جماعية.

وجدّد السيد الأمين العام الدعوة إلى تسريع خطط التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية التي ما زالت تعاني من معدلات متواضعة للتجارة البينية لا تتجاوز 10%، مؤكداً "أن الأزمات الاقتصادية التي خلقتها الجائحة ستُعِيد ترتيب أوراقاً كثيرة، حيث ستكتسب التجارة البينية وبرامج التعاون الاقتصادي والمشروعات الإقليمية المشتركة لتوطين الصناعات الاستراتيجية أهمية متزايدة". وأضاف أن ثمة أفقاً مفتوحاً أمام تفعيل ما هو قائم بالفعل، واستكمال ما قُطِع من أشواط، نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما يستلزمه ذلك من إنهاء سريع وناجز لكافة القضايا المتعلقة بقواعد المنشأ وغيرها.

11- اختتمت الدورة العادية (49) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك أعمالها برئاسة السيد الأمين العام، وذلك بتاريخ 2020/7/13 عبر تقنية "فيديو كونفرانس". وقد استعرضت المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك رؤيتها في كيفية مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاديات والمجتمعات العربية، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الهامة المرتبطة بتنسيق التعاون والتفاعل الإيجابي بين مؤسسات العمل العربي المشترك.

وخلال كلمته الافتتاحية أمام اللجنة، أكد السيد الأمين العام على أهمية الدور الإيجابي الذي تلعبه منظمات ومؤسسات العمل العربية المتخصصة في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصادات والمجتمعات العربية نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك لما تُشكّله هذه

المنظمات والمؤسسات من بيوت خبرة عربية في جميع المجالات التي تمس أمن وسلامة المواطن العربي. كما أوضح السيد الأمين العام أن المرحلة الحالية تقتضي إذكاء روح جديدة تتسم بالجدية والاخلاص والحيوية، خاصة وأن المنطقة العربية تمتلك من القدرات والامكانيات التي تؤهلها لمواجهة أصعب الظروف وأقوى التحديات شريطة تبني النموذج الذي يعكس هذه القدرات والامكانيات.

وفي هذا الإطار، وافقت لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك على مقترح السيد الأمين العام بتقديم درع العمل التنموي العربي هذا العام لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، نظراً للجهود والانجازات التنموية الكبيرة التي يقودها سيادته داخل مصر، علماً بأنه سبق وأن تم تقديم هذا الدرع في العام الماضي إلى جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الاردنية الهاشمية. كما اطلع السيد الأمين العام على المبادرات والمساهمات والافكار والاجراءات التي تبلورت نتيجة جهود قطاعات الأمانة العامة المختلفة للجامعة العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك خلال الفترة الماضية ومنذ بدء أزمة فيروس كورونا، والتي يأتي في مقدمتها الاجراءات والتدابير التي شملها بيان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر يوم 2020/5/6، وكذلك الاجراءات والتدابير التي شملها بيان وقرار مجلس وزراء الصحة العرب في 2020/6/10.

وفي ضوء مقتضيات ومتطلبات الفترة الحالية، وأيضاً المرحلة القادمة بعد انتهاء جائحة فيروس كورونا المستجد، اتفقت لجنة التنسيق العليا على الالتئام أكثر من مرة سنوياً لمناقشة كافة الموضوعات المرتبطة بتعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، وذلك

في ضوء مساحة التلاقي والتفاعل التي تتيحها منصة هذه اللجنة لمعالجة وتفاذي أية سلبيات قد تنتج في حالة عدم التعاون والتنسيق بالشكل المرجو. كما رحب أعضاء لجنة التنسيق العليا بمبادرة السيد الأمين العام بتشكيل فريق عمل مكوّن من أعضاء اللجنة يختص بإدارة أزمة كورونا بكافة أبعادها، وعلى أن تناقش اللجنة بكامل هيئتها توصيات هذا الفريق خلال اجتماعها القادم.

12- ألقى السيد الأمين العام، بتاريخ 20/7/2020، كلمة مسجلة في مناسبة إطلاق دولة الإمارات العربية المتحدة لمشروع "مسبار الأمل"، وأشاد خلالها بنجاح عملية إطلاق المسبار، موضحاً أنها مناسبة فريدة ومحطة فارقة في مسيرة الانجازات الإماراتية والعربية لما تجسده من رسالة أمل وطموح وتحفيز لكل شعوب المنطقة في قدرتها على تخطي التحديات وإحياء لتاريخ عربي زاخر بالإنجازات في مختلف العلوم. وأكد أن مشروع دولة الإمارات العربية المتحدة "مسبار الأمل" لاستكشاف كوكب المريخ إنما يعكس هوية الدولة وثقافة أبنائها في تحدي المستحيل وتخطيه، والمثابرة على التطوير وتعزيز المعرفة واستكشاف آفاق جديدة يمكن أن تغير مسار التاريخ.

كما أكد السيد الأمين العام أن هذا الانجاز يُعدّ مساهمة إماراتية عربية في تشكيل وصناعة مستقبل واعد للإنسانية، ويرسل رسالة إلى أجيال المستقبل أنه لا يوجد مستحيل، بل ويعطي أصحاب المبادرة العزيمة على تخطي الحواجز والتحديات والتطلع الدائم إلى اكتشاف المزيد والجديد. وأوضح أن هذا الانجاز هو نتيجة طبيعية لمنهج دولة الإمارات في تشجيع الابتكار والإعلاء من قيمة التخطيط والرؤية البعيدة، وأن هذا المنهج خلق لنا

نموذجاً ملهماً وموضوعاً للدرس والتدبر من كافة الأمم الناهضة، الساعية إلى التميز، كما أنه اتاح المجال لوصول العرب إلى المريخ.

13- شارك السيد الأمين العام، بتاريخ 2020/7/27 عبر تقنية الفيديو كونفرانس"، في أعمال الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، لمناقشة وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء والموقف من الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء). وفي هذا الإطار، حثّ السيد الأمين العام في كلمته خلال الاجتماع علي الموافقة علي النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين، وتتويج الجهد المشرف الذي بذله المجلس خلال العقدتين الأخيرين في سبيل تحقيق تكامل السوق العربية المشتركة للكهرباء. كما أكد السيد الأمين العام على أهمية الدور الحيوي والهام لقطاع الطاقة والكهرباء في رفع وتعزيز قدرة المجتمعات على تحقيق نهضة تنموية شاملة ومستدامة، داعياً إلى تركيز الجهود على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الامكانيات المتاحة لقطاعات الطاقة والكهرباء في المنطقة العربية، والتي تعتبر من أكثر القطاعات التي تنطوي على امكانيات واعدة. وفي هذا الإطار، أشار السيد الأمين العام إلى أنه في حالة ما تحقق الربط الكهربائي بشكل متكامل، فإن المنطقة العربية ستصبح ثاني أكبر سوق اقليمية بعد الاتحاد الاوروبي.

وأخيراً، وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوزاري العربي للكهرباء قد اختتم أعماله بالموافقة على النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين، حيث تعتبر تلك الخطوة دفعة هامة للأمام على طريق استكمال الإطار المؤسسي والتشريعي لتحقيق السوق العربية المشتركة للكهرباء.

14- شارك السيد الأمين العام بتاريخ 2020/7/28 في احتفال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اللكسو) بمناسبة مرور 50 عام على تأسيسها، حيث أكد السيد الأمين العام في كلمته على الدور الهام الذي تلعبه المنظمة في خدمة الثقافة والتعليم في الوطن العربي، وفي في العمل على تجديد مفهوم الثقافة من منطلق الهوية العربية.

15- شارك السيد الأمين العام بتاريخ 2020/8/11 في مؤتمر صحفي حول نتائج دراسة وإطلاق منصة للشباب العربي، حيث أكد سيادته على أهمية الدراسة التي تتيح الفرصة للاقتراب بمنهج علمي من تصورات الشباب في العالم العربي. كما أشاد السيد الأمين العام بنتائج الدراسة التي توضح قدر الوعي لدى الشباب ومدى ادراكهم للأوضاع العامة في منطقتنا والتحديات التي تواجهها.





ثانياً:

نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105 – 106)

2 - نشاط القطاع الاقتصادي

2- نشاط القطاع الاقتصادي

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (105) و(106)

1. في مجال التكامل الاقتصادي العربي.
2. في مجال الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث.
3. في مجال شؤون البيئة والأرصاد الجوية.
4. في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.
5. في مجال الطاقة.
6. في مجال النقل والسياحة.
7. في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات.
8. في مجال المنظمات والاتحادات العربية.
9. في مجال العلاقات الاقتصادية.
10. في مجال الملكية الفكرية والتنافسية.
11. في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية.

1- في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

❖ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

لجنة التنفيذ والمتابعة:

عقدت لجنة التنفيذ والمتابعة اجتماعها (49) (الأمانة العامة: 2020/8/23) عبر تقنية "فيديو كونفرانس" لمناقشة عدة موضوعات، من أهمها متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء في تطبيق الأحكام المتعلقة بالمنطقة. كما تم استعراض التقرير السنوي لاتحاد الغرف العربية، وكذلك تقارير اللجان والفرق الفنية المنبثقة عن اللجنة.

اللجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية:

عُقد الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية بتاريخ 2020/5/11 عبر تقنية "فيديو كونفرانس". وقد خلص الاجتماع إلى عدد من التوصيات، من أهمها: قبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المُدْرَج بها الختم والتوقيع إلكترونياً) من الدول العربية خلال فترة جائحة فيروس كورونا المستجد، طالما يتوفر بها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية، أو أي وسيلة تحقق إلكترونية أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون شهادة المنشأ وفق النموذج المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يتوافق مع الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، والطلب من الدول الأعضاء التي ترغب في إصدار شهادة المنشأ إلكترونياً إخطار الأمانة العامة بذلك قبل أسبوع من بدء الإصدار مع توضيح آلية التحقق منها وتاريخ بدء التطبيق حتى يتسنى تعميمها على الدول الأعضاء. كما تم

الطلب من الأمانة العامة الدعوة لعقد اجتماع للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر/ أيلول القادم لتقييم التجربة، وكذلك الطلب من الدول الأعضاء تذييل أية عقبات من شأنها أن تتسبب في تعطيل حركة التجارة بين الدول العربية الأعضاء في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة.

فريق الخبراء المختص في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكار في الدول العربية:

عقد فريق الخبراء المختص في مجال المنافسة ومراقبة الاحتكار في الدول العربية الاجتماع (11) (الأمانة العامة: 2020/2/19-17)، حيث تم مناقشة الاستبيان الخاص بسياسات وقوانين المنافسة في الدول العربية، وتم الطلب من الأمانة العامة إرسال الاستبيان للدول الأعضاء لغرض ملئه، ثم إعادة إرساله للأمانة العامة لتقوم بتحليله وعرضه على الاجتماع القادم للفريق. كما تم المناقشة والانتهاء من الصياغة الأولية لمواد مشروع القانون الاسترشادي العربي للمنافسة؛ من الفصل الأول حتى الفصل الثالث.

لجنة الخبراء القانونيين المختصين لتطوير لائحة القواعد الاجرائية المتعلقة بآلية

فض المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

عقدت لجنة الخبراء القانونيين المختصين لتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. اجتماعها (3) (الأمانة العامة: 2020/2/25-23) وذلك بمشاركة وفود 12 دولة عربية، حيث ناقش الاجتماع المادة الأولى من الاتفاقية، كما توصل الاجتماع لعدد من التوصيات، من أهمها:

- تكليف الأمانة العامة بوضع ديباجة (فصل تمهيدي) للآلية تحدد مرجعيتها ونطاق عملها وأهدافها.

- تكليف الأمانة العامة بإضافة الأرقام الواردة في متن الآلية بالحروف إلى جانب الأرقام.
- تكليف الأمانة العامة باستبدال مصطلح فريق التحكيم بفريق تسوية المنازعات أينما وجدت في النص.
- إعادة النظر في موقع المادة (5) والتي تنص على "يجوز لدول أطراف النزاع حضور جميع مراحل تسوية المنازعات الواردة في هذه الآلية أو تفويض من يمثلهم قانوناً كما يجوز لهم الاستعانة بمستشارين" لتلحق بالمادة الخاصة بإجراءات العمل.
- فتح النقاش لاحقاً للمادة (6) الفقرة (2) العناصر (أ)، (ج)، (د) والتي تنص على (أ) (تقديم المشورة القانونية والدعم الفني في مجال تسوية المنازعات)، (3) من المادة (6).
- (ج) تلقي الاخطارات، ومتابعة مختلف مراحل وإجراءات تسوية النزاع للمرجعة.
- اعتماد تقارير فرق تسوية المنازعات. (وجهاز الاستئناف).
- فتح باب النقاش حول الفقرة (3) من المادة (6).
- إضافة المادة (7) من اتفاق منظمة التجارة العالمية إلى المادة التي تتناسب معها في الآلية.
- الطلب من مملكة البحرين تقديم مقترح يضاف للمادة (11) بخصوص كيفية عقد الاجتماعات عن بعد عبر وسائل الاتصال الحديثة، في حال اتفاق الأطراف على ذلك.

الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة:

- عقد الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة اجتماعاً استثنائياً (المملكة الاردنية الهاشمية: 25-26/2/2020)، وتم خلاله

مناقشة خطة عمل المرحلة القادمة للفريق، حيث تم تشكيل مجموعتين عمل من الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة: المجموعة الأولى: لمراجعة الشروط المرجعية لعمل الفريق ووضع خطة استراتيجية لفريق سلامة الغذاء في تسهيل التجارة في المنطقة العربية، والمجموعة الثانية: لوضع سياسة عربية عامة لسلامة الغذاء في المنطقة العربية.

- عقد الفريق العربي لسلامة الغذاء وتسهيل التجارة اجتماعاً عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/6/22، حيث تم استعراض ما تم التوصل إليه من قبل المجموعتين، وتم الطلب من مجموعة عمل مراجعة الشروط المرجعية وإعداد الخطة الاستراتيجية للفريق مواصلة جهودها لإعداد النسخة النهائية من الوثيقتين وعرضهما على الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء من أجل الاعتماد النهائي، والطلب من مجموعة عمل إعداد السياسة العامة العربية لسلامة الغذاء مواصلة جهودها من أجل إعداد مسودة وثيقة السياسة العامة حتى يتم عرضها على الفريق لإبداء الملاحظات قبل الاجتماع القادم له، تمهيداً للاعتماد النهائي للوثيقة. كما تم الموافقة على خطة العمل المقترحة للفريق خلال النصف الثاني من عام 2020 والتي تتضمن عقد اجتماعات شهرية للفريق (اجتماعات عن بُعد)، والتأكيد على مواصلة الفريق لمهامه وفقاً لخطة العمل المقترحة خلال تلك الفترة.

❖ الشؤون الجمركية:

عُقد اجتماع مدراء عامي الجمارك في الدول العربية (40) (الأمانة العامة: 2020/3/3-2)، وذلك لمتابعة كافة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، حيث تم استعراض آخر تطورات اتفاقية التعاون الجمركي العربي، والترحيب بتوقيع دولة قطر عليها، ومتابعة تنفيذ الدول الأعضاء للمبادرة الاسترشادية حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة كدليل استرشادي للدول

العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم استعراض أعمال لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات؛ حيث تمت الموافقة على اعتماد مركز المعلومات الجمركي العربي ليكون مركزاً للمعلومات الجمركي العربي فور إطلاق الاتحاد الجمركي العربي، وكذلك اعتماد أعمال لجنة التوفيق بين الترجمات للنظام المنسق، ومتابعة التطورات بشأن اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية المعدلة، خاصة فيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة (5) من الاتفاقية بشأن رسوم البضائع ووحدات النقل.

❖ تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

عُقد الاجتماع الأول للجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (الأمانة العامة: 19-20/2/2020)، حيث تم الموافقة على الشروط المرجعية لعمل اللجنة بصيغتها النهائية، كما تم اقتراح حذف كلمة دائمة من مسمى اللجنة، وكذلك تم الموافقة على آلية انضمام الدول لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية بعد دخولها حيز النفاذ، وتم الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بأسماء نقاط الاتصال الخاصة بالتجارة في الخدمات وفقاً للنموذج المعدّ من قبل الأمانة العامة لتعميمها، وكذلك نشرها على الموقع الإلكتروني لإدارة التكامل الاقتصادي العربي.

❖ الاتحاد الجمركي العربي:

عقدت لجنة التعريفات الجمركية العربية الموحدة اجتماعها (43) (الأمانة العامة: 2-6/2/2020) بهدف استكمال التفاوض على توحيد التعريفات الجمركية العربية الموحدة للفصول (87-97)، حيث تم استكمال وضع الرسوم المطبقة للدول الأعضاء والرسوم المثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية للدول أعضاء المنظمة. وخلال الاجتماع، أقيمت جمهورية السودان على فئات

الرسوم الجمركية الوطنية المطبقة لديها لحين الانتهاء من دراسات الاتحاد الجمركي والاتفاق على السياسات الوطنية لديها من خلال الجهات ذات الصلة باستثناء البنود المدرجة تحت البند (9018)، حيث قامت بتخفيض رسومها الجمركية من 25% لتصبح 5%. كما تم رفع رسوم الاستيراد المطبق في المملكة المغربية على جميع البنود التي لها نسبة رسوم 25% لتصبح 30% وفقاً لقانون المالية للمملكة لعام 2020، وتم تسجيل بقية مواقف الدول الأعضاء على قاعدة البيانات.

❖ ورش العمل:

عقدت الأمانة العامة ورش العمل التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

- ورشة عمل حول "تداعيات فيروس كورونا المستجد على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى التجارة العربية البينية"، بتاريخ 2020/5/12، وشارك فيها حوالي 50 شخصاً ممثلين عن الدول العربية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية. وقد تم تقديم العروض من كل من: د. هبة علي - رئيس قسم البحوث الاقتصادية بصندوق النقد العربي، د. خالد المعلم - خبير باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السيد/خير الدين راموال - من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ حيث تم استعراض تأثير الجائحة على التجارة العربية، وقد أجمع المتحدثون على أن العالم ما بعد كورونا لن يكون كما كان قبلها، ولا بد أن تقوم الدول بتغيير سياساتها النمطية وأن تقوم باستحداث آليات جديدة تتوافق مع المرحلة القادمة والتي من أهمها الاعتماد على الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة، وتعزيز البنية التحتية الخاصة بشبكات الاتصالات بما يتواءم مع التداعيات الحديثة التي تستوجب التباعد الجسدي. هذا ويمكن تلخيص أهم التوصيات فيما يلي:

- ضرورة تعاون الدول العربية في ضمان الإمداد الكافي والتداول السلس للسلع والخدمات عبر الحدود، خاصةً فيما يتعلق بسدّ الفجوة المتوقعة في الواردات من السلع الأساسية، خاصة السلع الغذائية والمنتجات الطبية والصحية والصيدلانية، والاستفادة من قدرات وثروات المنطقة من خلال تعزيز الاستثمار العربي- العربي في قطاعات المنتجات الغذائية والصناعية والأدوية، على أساس الميزة التنافسية لكل دولة في المنطقة.
- اتخاذ إجراءات استثنائية لتسهيل التجارة خلال فترة الجائحة مثل إنشاء ممرات خضراء أو مسارات سريعة للسماح بالتفتيش والفحص والإفراج السريع عن المنتجات الأساسية والطبية دون الإخلال بمتطلبات الأمن والصحة.
- استخدام الأنظمة الإلكترونية المميكنة وتداول المستندات والوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير إلكترونياً، وتبادل الخبرات وتوفير الدعم الفني في مجال إصدار شهادات المنشأ الإلكترونية بحيث تتجه كافة الدول العربية إلى إصدارها بدلاً من استخدام الختم والتوقيع الحيّ، بما يُصعّب الأمر على المصدرين خاصةً في ظل الظروف الاستثنائية الحالية، وتطبيق إجراءات من شأنها التقليل من الاتصال المباشر بين التنفيذيين في الجمارك ومعامل الفحص والتجار والمخلصين، وتفعيل استخدام أدوات تسهيل التجارة مثل النافذة الواحدة.
- تشجيع الصناديق العربية المتخصصة الإقليمية في الدعم المالي السريع والكبير في ظل المساعدات والمبادرات العربية، من خلال تصميم وتمويل مناسب لبرامج دعم المصدرين والمستوردين العرب، وتوفير مصادر لتمويل تلك الصناديق لكي تفي باحتياجات الدول العربية خلال فترة الجائحة وما بعدها.
- مساعدة الدول العربية الأقل نمواً على تخطي الآثار الاقتصادية للأزمة، وضمان توصيل المعونات لها خاصةً المواد الغذائية والمستلزمات الطبية، مع التزام الدول

العربية بأن تراعي مصالح الدول العربية الأقل نمواً المستوردة للغذاء عند اتخاذ أية اجراءات أحادية للتعامل مع أزمة فيروس كورونا.

- ورشة عمل تحت عنوان "تداعيات فيروس كورونا المستجد على التجارة في الخدمات بين الدول العربية وفرص الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية" بتاريخ 2020/6/15، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار برنامج تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من أجل التنمية المستدامة. وقد شارك في ورشة العمل حوالي 60 شخصاً ممثلين عن الدول العربية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية التالية: (لجنة الاسكوا - اغادير - المؤسسة الإسلامية لتنمية التجارة المركز الإسلامي للتنمية - اتحاد الغرف العربية - الاتحاد العربي للصناعات الغذائية - منظمة العمل العربية - منظمة السياحة العربية - اتحاد النقل العربي). وقام بتقديم العروض وأوراق العمل بالورشة مجموعة من الخبراء الدوليين في مجال التجارة في الخدمات، من بينهم: د. عبد الحميد ممدوح المرشح المصري لرئاسة منظمة التجارة العالمية، د. أحمد غنيم أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وخبير في تجارة الخدمات، السيدة/ريما يونس، د. خالد السقطي عميد كلية النقل واللوجيستيات باكاديمية النقل البحري، د. وليد الحناوي أمين عام المنظمة العربية للسياحة. وقد ناقشت ورشة العمل التأثيرات المحتملة لانتشار وباء فيروس كورونا على أداء قطاعات الخدمات على المستوى العالمي والإقليمي، والتعرف على فرص الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية خلال تلك الأزمات، وكذلك التعرف على وضع قطاع السياحة وخدمات السفر في الدول العربية بشكل خاص كأكثر القطاعات التي تأثرت سلباً جراء هذا الوباء، كما تم التطرق لقطاع النقل والذي يعد حلقة الوصل بين كافة القطاعات السلعية والخدمية وكيفية التقليل من الآثار السلبية المحتملة، وأخيراً القطاع المالي

وقدرته على التأثير في كافة القطاعات السابقة وقدرته على الاستجابة لإجراءات استثنائية خلال تلك الازمة، وتم الخروج بعدد من التوصيات والمقترحات الاستثنائية لتعميمها على الدول العربية للاستفادة منها خلال فترة الأزمة. ويمكن تلخيص أهم التوصيات بشكل عام فيما يلي:

- تعميق التكامل الاقتصادي العربي بوصفه سبيل الخروج من الأزمة على المدى القصير، وتعزيز وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية في تجارة الخدمات، من خلال سياسات هادفة لتحسين البيئة التجارية والاهتمام بصورة أساسية بالقطاعات الأكثر تضرراً، وهي قطاع السياحة وخدمات النقل وقطاع الخدمات الطبية.
- الاستفادة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في تسهيل حركة الأفراد الطبيعيين المرتبطة بزيادة إنتاج الإمدادات الطبية والسلع الأساسية، وكذا في تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال خلال الفترة القادمة فيما بين الدول العربية في القطاعات المدعمة للاقتصاد واللازمة لإعادة انتعاش اقتصادات الدول العربية وتحقيق النمو للخروج من الأزمة.
- إنشاء صندوق تمويل عربي لمساعدة الدول العربية في التغلب على الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصادات العربية، ودعم القطاعات الأكثر تضرراً، وتحقيق التنسيق اللازم لحشد الموارد ووضع خطة مجمعة تشتمل على كافة القطاعات تجنباً لهدر الموارد.
- تشجيع السياحة الداخلية كمخرج مؤقت للنهوض بالقطاع السياحي مع اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية للحدّ من تفشي الوباء.
- زيادة الوعي بأهمية الاقتصاد الأزرق والاستغلال الأمثل لموارد الدول العربية في هذا المجال.

● التنسيق العربي في التوجه نحو النقل الصديق للبيئة وميكنة النقل لخفض التكاليف لخدمة حركة التجارة العربية والتي تتماشى مع الإجراءات التي توفر الحماية للمتعاملين.

● توفير البدائل التأمينية التي تتعامل مع المخاطر الجديدة التي ظهرت بعد جائحة كورونا.

● وضع أطر تشريعية في الدول العربية تكون حاکمة للتجارة الالكترونية.

● استعداد النقل الجوي للإجراءات التي سيتخذها فيما بعد الجائحة، من أجل الحفاظ على صحة وسلامة الركاب والبضائع.

● التركيز على مشكلة التمويل والسيولة، والطلب من المصارف العربية تقديم حزم دعم بشروط مرنة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

● فتح قنوات تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية للتشاور بشأن سياسات الاقتراض والإقراض وشروط الملاءمة المالية، واتخاذ إجراءات استثنائية خلال الأزمة.

- ورشة عمل تحت عنوان "دور تسهيل التجارة في تدفق السلع والخدمات بين الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19"، بتاريخ 2020/7/12، وذلك بالتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من أجل التنمية المستدامة. وقد شارك في ورشة العمل حوالي 40 شخصاً ممثلين عن الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية التالية (لجنة الاسكوا - اغادير - اتحاد الغرف العربية - الاتحاد العربي للصناعات الغذائية - اتحاد المخلصين العرب). وقدّم العروض في ورشة العمل كل من: د. منة حسن خبير السياسة التجارية وتسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية، السيد علاء بسيوني خبير الجمارك بالبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة مي سرحال

مستشار باتحاد الغرف العربية، د. بهجت أبو النصر مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي بالأمانة العامة. وتناولت ورشة العمل الدور الهام الذي يقوم به تسهيل التجارة في مواجهة الجائحة، وذلك من خلال إتخاذ إجراءات متعلقة بالعمل عن بُعد، وإنهاء التعامل بالمستندات الورقية، وتطبيق إجراءات التحول الرقمي للإفراج عن السلع الأساسية من المواد الغذائية والطبية، وذلك دون الإخلال بمتطلبات الأمن والصحة، وتفعيل إدارة المخاطر، وتدعيم إستمرارية وترابط سلاسل التوريد الإقليمية وحماية الإقتصاديات العربية وسلامة مجتمعات الأعمال والمستهلكين، وسرعة تلبية إحتياجات الأسواق العربية، وذلك بالتوازي مع تطبيق أعلى مستويات الإجراءات الإحترازية والوقائية لحماية العاملين بالإدارات الجمركية في الخطوط الأمامية، بالإضافة إلى حماية التجار والمتعاملين في سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية، ووسطاء الجمارك، ووكلاء شركات الشحن والتفريغ والنقل وغيرهم من المشتغلين بالمنافذ والمعابر الحدودية. وقد تم الاطلاع على مجهودات الأمانة العامة في هذا الصدد، وقد تم الخروج بعدد من التوصيات من شأنها جمع كافة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت خلال الأزمة والسير نحو الحفاظ علي ديمومتها كونها تسير في اتجاه تسهيل التجارة بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويمكن تلخيص أهم توصيات ورشة العمل علي النحو الآتي:

- التعجيل بتخليص السلع الضرورية والتخليص العاجل للبضائع التي تؤثر بشكل مباشر أو تساعد في التخفيف من المشكلات المواقف المتعلقة بتفشي فيروس كورونا. وقد قدمت منظمة الجمارك العالمية توجيهات واضحة في هذا الشأن.

- الاستفادة من موقع منظمة الجمارك العالمية على شبكة الإنترنت والتوجيهات بشأن اتفاق الأمم المتحدة النموذجي بشأن التعجيل بتخليص السلع الطبية وسلع الطوارئ الأساسية.
- تشجيع اعتماد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءات ما قبل الوصول، بهدف تسريع الإفراج عن الشحنات منخفضة المخاطر عند الوصول، وتقليل الاتصال الشخصي، الذي سيحمي ضباط الجمارك والمستوردين/ المصدرين على حد سواء.
- التقليل من عمليات التفتيش المادي: لتوظيف موارد التفتيش المحدودة بشكل أكثر فعالية، ويجب على سلطات الجمارك الحدّ من 5 عمليات التفتيش المادي والتحقق الإداري غير الضرورية أو التي تهدر الوقت.
- التسجيل الإلكتروني والتوجه نحو الرقمنة من أجل الحفاظ على التباعد الاجتماعي، حيث يجب أن يؤدي الانتقال إلى الرقمنة إلى 7 معاملة كاملة بدون أوراق دون الحاجة إلى نسخ مطبوعة من البيانات الإلكترونية.
- ضرورة اتباع مبدأ الشفافية فيما يخص السياسات التجارية التي تؤثر على التجارة في ظل الجائحة، وضرورة التنسيق بين الدول العربية بشأن الإجراءات الاستثنائية المتخذة خلال فترة الازمة.
- التشجيع نحو تطبيق منظومة النافذة الواحدة باعتبارها الحلقة الأصعب في هذه المنظومة والأكثر تكلفة والأكثر تأثير على التجارة.

2- في مجال الإسكان والموارد المائية والحد من الكوارث:

قامت الأمانة العامة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

في مجال الموارد المائية:

- اجتماع اللجنة العلمية الفنية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه على مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2020/7/2 بمشاركة 40 ممثلاً عن 14 دولة و5 منظمات إقليمية ودولية، بتنظيم مشترك بين الأمانة الفنية للمجلس وبالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية/ رئاسة الدورة الحالية للمجلس. و صدر عن الاجتماع التوصيات التالية:
- تكليف الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بإعداد تقرير إقليمي لتأثير جائحة "كوفيد- 19" على المياه والصرف الصحي، من خلال تقارير الدول، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بالموضوع.
- خلق منصة إقليمية للخبراء العرب لتبادل الخبرات حول الجوانب الفنية وكذلك خطط رفع الجاهزية وسرعة الاستجابة في مواجهة الجائحة.
- دعم جهود الدول للتحويل الرقمي والرقمنة في قطاع المياه والصرف الصحي.
- دعم مجهودات الدول خصوصاً لمواجهة الاحتلال وتطوير خدمات المياه والصرف الصحي في الدول التي تعرف نزاعات مسلحة، وكذا دعم الدول العربية المتشاطئة مع دول غير عربية.
- الحاجة الملحة لإعداد خطة وطنية للتعامل مع المخاطر والكوارث في قطاعي المياه والصرف الصحي.
- تكوين احتياطي من المعدات وقطع الغيار والمواد الكيميائية تحسباً لتوقف سلاسل الإمداد.
- العمل ما أمكن على توطين تكنولوجيا المعالجة والتحلية والتطهير.

- تطوير بنيات وآليات العمل للاستفادة من الخدمات الرقمية في التشغيل والصيانة وتطوير الخدمات.
- الاستفادة من التجارب القائمة لوزارات المياه والري في الدول العربية في إدارة الأزمة القائمة جراء تفشي فيروس كورونا وامكانية توحيد وتعميم الاجراءات والاليات الناجعة في كافة الدول العربية وبما يتناسب مع الخطط والاستراتيجيات القائمة في كل دولة عربية.
- إنشاء مركز/خلية أزمات من الخبراء المختصين للعمل مع الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، تكون مهمته مساعدة الدول العربية في الاستجابة السريعة والتغلب على التحديات الادارية والفنية والمالية المتعلقة بهذه الجائحة والمساهمة في التخفيف من حدتها، من خلال طرح سيناريوهات وآليات العمل، بما يتوافق مع الوضع المائي القائم، والمستجدات المؤثرة.
- دعوة الدول غير العربية المتشاطئة مع الدول العربية إلى ضرورة تحييد المياه المشتركة كأساس للنزاعات القائمة، والعمل على توظيف الأزمة الراهنة كأساس لتعزيز التعاون وبناء الثقة بين الاطراف المتشاطئة.
- إصدار وثيقة ليتم اعتمادها من قبل المجلس الوزاري العربي لتكون مرجعية توعوية حول الاجراءات الاحترافية المعتمدة في التعامل مع قضايا المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية، والتي تضمن مأمونية واستدامة خدمات المياه.
- اعتماد تقنيات التواصل الاجتماعي عن بعد (online hangouts) لعقد مزيد من ورشات العمل الفنية والاجتماعات الدورية التشاورية لبحث كيفية ادارة المياه والصرف الصحي في ظل أزمة كورونا.
- إيجاد آليات لدعم مشغلي مرافق المياه والصرف الصحي في ظل أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية وبما يضمن استدامة هذه المرافق وتعزيز عمليات الجباية.

• تحليل التغيرات في سياسات تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية جراء أزمة تفشي فيروس كورونا، ووضع استراتيجيات مائية قادرة على التجاوب مع هذه السياسات الجديدة.

- شاركت الأمانة العامة ضمن فريق عمل في إعداد ورقة سياسية لمجموعة العشرين في إعداد ورقة سياسية لمجموعة العشرين بتاريخ 2020/5/18 والتي تترأسها المملكة العربية السعودية، بعنوان: Human Centric technologies and Promoting urban nexus water energy and Food sustainability challenge of smart cities.

- شاركت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورة تدريبية حول أهمية تقنيات الاستشعار عن بُعد في دراسة التغيرات المناخية، والتي نظمتها لجنة الاسكوا بتاريخ 2020/7/1، وبمشاركة ممثلين عن الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. وتم خلال الدورة عرض أسس النماذج الإقليمية المناخية والهيدرولوجية. كما تم عرض مخرجات مبادرة "ريكار" الإقليمية ونتائج تطبيق النموذج الإقليمي العربي للتغيرات المناخية والهيدرولوجية.

- عُقد اجتماع شركاء المبادرة الإقليمية لندرة المياه بتنظيم مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والأمانة الفنية للمجلس بتاريخ 2020/7/8. وشارك في الاجتماع 40 ممثلاً عن 12 منظمة إقليمية ودولية، ويعتبر هذا الاجتماع امتداداً لاجتماعات تحضيرية تم عقدها خلال شهر إبريل/نيسان ومايو/أيار ويونيو/حزيران 2020. وتم خلاله مناقشة مقترحات الشركاء حول إعداد مصفوفة أنشطة ومشاريع المياه للشركاء الإقليميين وتحديد آليات التنسيق التي ستمكّن منظمة الفاو والأمانة العامة من خلق فرص تعاون بين مختلف المنظمات، وكيف يمكن لشركاء المبادرة الإقليمية لندرة المياه دعم اللجنة المشتركة رفيعة المستوى للمياه والزراعة وتنفيذ إعلان القاهرة 2019". وقد خلص الاجتماع إلى لائحة لأنشطة المنظمات حسب المواضيع، والدول المستفيدة والمدى الزمني والموازنات المرصودة لها.

3- في مجال شؤون البيئة والأرصاد الجوية:

- عقدت المجموعة العربية لقضايا ومفاوضات تغير المناخ اجتماعها (25) (الأمانة العامة: 10-11/2/2020)، وناقش المشاركون الموضوعات الحيوية التي تهم الدول العربية مثل التنوع الاقتصادي وأثار تنفيذ تدابير الاستجابة وتحديد الأنشطة التي تدرج في المساهمات الوطنية، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية التي أقرتها أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في دورتها (24) ببولندا والتي سيلتزم بها المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق باريس. وفي ضوء المناقشات اعتمدت المجموعة العربية الأمور والضوابط لموقف المجموعة خلال الجولات التفاوضية لعام 2020 وآلية التنسيق العربي للتعامل مع قضايا تغير المناخ.

- قامت الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد الجوية والمناخ بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

- ورشة عمل حول "تقييم احتياجات تمويل المناخ في الدول العربية" بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ يومي 12-13/2/2020، حيث ناقش المشاركون تقييم حالة تمويل المناخ في المنطقة العربية وتبادل المعرفة والمعلومات بين الخبراء بهدف مساندة الدول العربية في تعزيز قدرتها على إجراء تقييمات لاحتياجات تمويل المناخ، بما في ذلك التقييمات المؤسسية والحوكمة، والمساهمة في إعداد استراتيجية عربية لتعبئة موارد لتمويل المناخ وتسهيل الوصول إليها لتنفيذ المشاريع المناخية ذات الأولوية والاستثمارات والبرامج وفقاً للأهداف المحددة، والاستفادة من الآليات الدولية لتمويل المناخ بما تشمله من صناديق وآليات ثنائية ومتعددة الأطراف، والتركيز على تمويل مشاريع التكيف والتي تعتبر أولوية إقليمية.

● الاجتماع الأول للمجموعة العربية لقضايا ومفاوضات تغير المناخ بتاريخ 2020/4/22 بمشاركة ما يقارب 45 خبيراً ومفاوضاً عربياً لمناقشة عدة موضوعات تتعلق بالظروف الراهنة والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للجائحة العالمية "كوفيد-19" وتأثيرها على المسارات التفاوضية لتغير المناخ. واتفقت المجموعة العربية على أن تأجيل الجلسات القادمة للهيئات الفرعية ومؤتمر الأطراف يجب أن يكون لمصلحة الجميع، وأن المجموعة لا توافق على عقد اجتماعات عبر تقنية "فيديو كونفرانس" تدعو لها سكرتارية الاتفاقية وبالأخص إن كانت تشمل مواضيع متشعبة وقرارات رسمية، وأكدت على عدم قبول أي قرارات رسمية تصدر عنها. كما أكدت المجموعة على أهمية عقد اجتماعات عربية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" تساهم بشكل إيجابي في التشاور فيما بين المجموعة العربية ولبناء القدرات وتوحيد الموقف العربي.

● الاجتماع الأول للفريقين الفنيين لكل من منتدى التوقعات المناخية للدول العربية ومنتدى التوقعات المناخية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتاريخ 2020/6/17، بتنظيم ومشاركة الأمانة الفنية المشتركة للمنتدى: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد الجوية والمناخ، ومشاركة ممثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وناقش الفريقان التقارير الفنية للتنبؤ الموسمي لفصل الصيف (يونيو/حزيران - يوليو/تموز - أغسطس/آب) لهذا العام 2020، وتقارير التحقق من التنبؤ الموسمي للشتاء الماضي والصادرة عن مراكز التنبؤات والمراكز المناخية بمرافق الأرصاد الجوية العربية، واستخدام هذه النتائج في توفير المعلومات اللازمة لصنع القرارات

المرتبطة بالأنشطة الإنسانية المختلفة وخطط التنمية المستدامة، لاسيما تعزيز الجهود الداعمة لتخفيف أثر المخاطر المرتبطة بالطقس القاسي ودوره الهام في تحليل التوقعات بالتغيرات المناخية على المنطقة العربية وتلبية متطلبات المستخدمين من المعلومات المناخية الإقليمية.

● اللقاء الخاص بإطلاق تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2020 الذي عقد بتاريخ 2020/6/17 بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويحمل عنوان "الماء وتغير المناخ" بهدف مساعدة المجتمعات على معالجة تحديات تغير المناخ والاستفادة من الفرص التي توفرها إدارة المياه المحسنة واعتماد تدابير متكاملة للتكيف والتخفيف لإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة، والتأكيد على حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي. وتناول اللقاء أسباب تغير المناخ ونتائجه، بما فيها كيفية التعامل مع الظواهر المناخية المتطرفة، وإسهامها في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة.

● اللقاء الأول من سلسلة لقاءات علمية، تحت عنوان "استشراف مستقبل البحث العلمي في الوطن العربي في ظل جائحة كورونا وما بعدها" بتاريخ 2020/6/18، بمشاركة عدد من العلماء والمسؤولين العلماء العرب وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وضمن أعمال الدورة الثامنة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة.

● ندوة الآليات التطبيقية لحماية البيئة في الوطن العربي تحت شعار "من أجل الطبيعة" بالتعاون مع الاتحاد العربي للتطوع بتاريخ 2020/6/18. وقدمت الأمانة العامة عرضاً حول جهودها في مجال حماية البيئة

والأنشطة والبرامج التي تقوم بتنسيقها ضمن أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

● الاحتفال بيوم التصحر والجفاف بتاريخ 2020/6/22 بمشاركة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وكان الموضوع المختار لهذا العام هو "الغذاء. التغذية. الألياف. الإنتاج والاستهلاك المستدامان" بهدف حشد التحدي لمواجهة تدهور الأراضي وفقدانها الناتج عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والتأكيد على حماية الأراضي التي تواجه تحديات متزايدة لضمان الأنشطة الإنتاجية الحالية والمستقبلية لدعم الأمن الغذائي وسبل العيش؛ وهو التحدي الأكبر في المنطقة العربية، حيث البيئة القاحلة والحاجة الماسة إلى إدارة أفضل للأراضي.

● سلسلة من الندوات التدريبية عبر الإنترنت لمدة ساعة واحدة أسبوعياً (اعتباراً من 2020/7/1 لمدة ستة أسابيع) تتناول تحليل ظواهر تغير المناخ باستخدام أدوات نظم المعلومات الجغرافية، لتعزيز الفهم الإقليمي والحوار حول تحديات تغير المناخ التي تواجه الدول العربية وتتضمن تمارين تفاعلية لبيانات المناخ للمساعدة في زيادة فوائد التعلم إلى أقصى حد.

● الاجتماع الثاني للمجموعة العربية لقضايا ومفاوضات تغير المناخ بتاريخ 2020/7/6 بمشاركة أكثر من 40 خبيراً ومفاوضاً عربياً، لمناقشة ومتابعة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ وخاصة الاجتماعات عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وتأثيرها على المسارات التفاوضية لتغير المناخ؛ حيث أوصت المجموعة بضرورة التواصل بين المعنيين بمفاوضات تغير المناخ بالدول العربية وبعثاتها الدبلوماسية بالأمم المتحدة في نيويورك، وذلك بصورة مباشرة وعن طريق

وزارات الخارجية، وحثهم على المشاركة في فعاليات اجتماعات مجموعة الأصدقاء التي ستتم بمقر الأمم المتحدة. كما ستتولى الأمانة العامة للجامعة متابعة ذلك من خلال بعثتها في نيويورك. وسيتم في الفترة القادمة العمل على مشاركة عدد من مفوضي المجموعة العربية في تلك الاجتماعات، كما أكدت المجموعة على موقفها الثابت بالتعامل بحذر مع عقد الاجتماعات الدولية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بصورة انتقائية، والتنسيق مع المجموعات الإقليمية الأخرى، لتأكيد عدم الموافقة على عقدها وبالأخص إن كانت تشمل مواضيع متشعبة وأكدت على عدم قبول أي قرارات رسمية تصدر عنها.



4- في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:

❖ في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

- قامت الأمانة العامة بتنظيم الاجتماع (26) الخاص بفريق العمل العربي للطيف الترددي بالتعاون مع دولة الامارات العربية المتحدة (مدينة أبو ظبي: الفترة 8-2020/2/12).

- قامت الأمانة العامة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

● المنتدى العربي الأول حول "دور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مجابهة جائحة كورونا - مبادرات عربية وقصص نجاح"، اذلي عقده الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العربية للاتصالات والمعلومات ولجنة الاسكوا بتاريخ 2020/6/16. وتضمن المنتدى جلسة وزارية لعرض الخطط والمبادرات الوطنية لمجابهة جائحة كورونا أو الحدّ من آثارها. كما تضمن أيضاً جلسة لعرض أفضل التجارب والحلول التكنولوجية العربية والعالمية. صدر عن المنتدى عدة توصيات أهمها:

○ تقديم المساعدة للبلدان التي لها ظروف خاصة من حيث تطوير البنية التحتية للاتصالات قدر الإمكان، حيث أن الوباء أثبت أن الاتصالات ضرورة للحياة كالماء والهواء.

○ تعزيز دور الاتصالات في حالات الاستغاثة والطوارئ.

○ اغتنام هذه الفرصة للعمل على محو الأمية الرقمية لدى بعض الفئات بالشعوب العربية.

○ في مجال التعليم، اضطرت المؤسسات التعليمية إلى التحول للتعليم عن بُعد، والذي أظهر عدم استعداد العديد من الجامعات والمدارس لهذا الأسلوب سواء من ناحية طرق التعليم وايصال المادة العلمية، أو من ناحية توفر البنية

التكنولوجية اللازمة لتطبيق هذه الطريقة للتدريس، نظراً لاعتماد التدريس عن بعد إلى حد كبير على توفر منصة الكترونية وانترنت ذات ساعات مناسبة وإتاحة الأجهزة اللازمة للمتلقي، وهذه المتطلبات ليست متوفرة في عدد من البلدان العربية.

○ تغير طرق العمل والإدارة، حيث أظهرت الأزمة إمكانية تحويل عدد كبير من الأعمال والوظائف للعمل عن بُعد، مع إظهار أهمية البنية التحتية للإنترنت والاتصالات المحمولة وتدارك نقاط الضعف عند التحميل الزائد للشبكات.

○ الاهتمام باستخدام ودمج الذكاء الصناعي بشكل أفضل في مجال الصحة العامة.

● اجتماع تحت عنوان الحوار الإقليمي العربي للتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بتاريخ 2020/6/23 بمشاركة جميع الدول العربية وبتنظيم مشترك مع المكتب العربي للاتحاد الدولي للاتصالات.

● الاجتماع الأول لفريق العمل العربي لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات بتاريخ 2020/7/16.

● الاجتماع (30) لفريق عمل بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات بتاريخ 2020/7/28.

❖ في مجال البريد:

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع التشاوري العربي الخاص بالبريد بتاريخ 2020/6/4، الذي نظّمه المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي، وتم خلاله مناقشة تنظيم ورش عمل في المنطقة العربية، وذلك في إطار تنفيذ خطة التنمية الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية للفترة 2017-2020 والتي يتولى المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي تمويلها بالكامل، ويتم التنسيق لتنفيذها بين الأمانة العامة والمكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي.

- عقدت ورشة عمل في المنطقة العربية خاصة بالتجارة الإلكترونية يومي 20-2020/7/22 بمشاركة المنسق الإقليمي للاتحاد البريدي العالمي المُكلّف بالمنطقة العربية ومسؤول الأمانة الفنية للجنة العربية للبريد ومدراء الاستعداد التشغيلي للتجارة الإلكترونية في المنطقة العربية، وذلك بعنوان: (Operational Readiness of E-commerce).
- عَقِد الاجتماع السادس لفريق العمل العربي للأجور، عن بُعد، بتاريخ 2020/8/6.
- جاري التنسيق مع رؤساء فرق العمل البريدية العربية لتنظيم اجتماعات عن بعد لفرق العمل البريدية العربية المتخصصة التابعة للجنة العربية الدائمة للبريد، وسوف يتم تحديد المواعيد التي تناسب الجميع في موعد لاحق.



5- في مجال الطاقة:

❖ تم إعداد مجموعة من التقارير حول:

- "تداعيات كوفيد - 19 على قطاع الطاقة العربي والعالمي"، وتضمن التقرير مراحل تطور أسعار النفط منذ عام 1973 وحتى الآن، بالإضافة إلى آثار الأزمة على الطلب العالمي على الطاقة المتجددة.
- "استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتكامل أنظمة الطاقة والهيدروجين"، وتضمن التقرير التعريف بوقود الهيدروجين الأخضر وكيفية إنتاجه وأهميته لتكامل أنظمة الطاقة. كما تم عرض استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتكامل أنظمة الطاقة وكيفية استخدام الهيدروجين كمصدر أساسي بها.
- "إمكانات الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية"، حيث تم عرض إمكانات الغاز الطبيعي ودوره المستقبلي في خليط الطاقة بالمملكة العربية السعودية. وتضمن التقرير عرض مفصل لاحتياجات الغاز وإمكانية استخدامه في توليد الكهرباء بدلاً من الزيت الثقيل والوقود الخفيف (وقود الديزل) وما ينتج عن ذلك من وفورات اقتصادية وبيئية كبيرة بمنظومة الطاقة الكهربائية.
- "إمكانات النفط والغاز الطبيعي في الدولة الليبية"، وتناول التقرير بالتفصيل والأرقام وضع قطاعي النفط والغاز بدولة ليبيا ومدى تأثيرهما نتيجة للحرب الدائرة هناك. كما تناول أيضاً الوضع الحالي للصادرات الهيدروكربونية بالدولة والاحتياجات المؤكدة من النفط والغاز والنفط الصخري مقارنة بالاحتياجات العالمية.
- "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الأسواق العربية"، وتم البحث في هذا التقرير عن أسباب انهيار أسعار النفط والغاز ومن ثم تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية. وكذلك تم البحث عن الجهود الدولية لخفض التأثيرات السلبية لانخفاض الأسعار وكيفية العمل على استرجاع أسواق الطاقة لعافيتها.

❖ في مجال الربط الكهربائي:

قامت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بمجموعة من الأنشطة والفعاليات التالية سواء بالتنظيم أو المشاركة:

- ندوة حول "الربط الكهربائي الإقليمي العربي في سياق التحول العالمي لأنظمة الطاقة" بتاريخ 2020/5/8، وذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومشاركة المنظمة العالمية لتنمية التعاون في مجال الطاقة (GEIDCO)، وشارك بالحضور عن بُعد حوالي 40 خبيراً ومتخصصاً.
- اجتماع مشترك مع البنك الدولي بتاريخ 2020/5/13، للتنسيق فيما يتعلق بالخطوات المستقبلية للسوق العربية المشتركة للكهرباء.
- اجتماع اللجنة التوجيهية المكلفة بمتابعة دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل بتاريخ 2020/6/10 لمناقشة تطورات وثائق حوكمة السوق العربية المشتركة للكهرباء (موقف الاتفاقية العامة واتفاقية السوق - قواعد تشغيل الشبكات العربية)، وتطورات الإطار التنظيمي للسوق العربية المشتركة للكهرباء ووسائل دعم التجارة في السوق العربية المشتركة للكهرباء (أمانة السوق، تشكيل لجان السوق).
- عقدت لجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية اجتماعها الثاني عشر بتاريخ 2020/7/26 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وبعد مناقشة البنود المعروضة على جدول الأعمال، أصدرت اللجنة عدة توصيات من أهمها:
 - الموافقة على النسخة النهائية للاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق).
 - تأجيل النظر في إنشاء المركز الإقليمي للتنسيق للسوق العربية المشتركة للكهرباء لما بعد تنفيذ البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية.
 - تكليف أمانة المجلس بالدعوة لعقد اجتماع للجنة التوجيهية (اجتماع عن بعد) يخصص لمناقشة البرنامج التجريبي لآلية التسعير الإقليمية.

- انعقد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، بتاريخ 2020/7/27 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، حيث وافق على النسخة النهائية المعدلة من الاتفاقيتين (الاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء)، ويعتبر ذلك خطوة هامة للأمام على طريق استكمال الإطار المؤسسي والتشريعي لتحقيق السوق العربي المشتركة للكهرباء. وقد سبق ذلك اجتماع للجنة خبراء الكهرباء بالدول العربية بتاريخ 2020/7/26.

❖ في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:

- شاركت الأمانة العامة في الندوة الخاصة بتطوير صناعة الهيدروجين بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتاريخ 2020/5/20 والتي نظمتها شبكة تقنيات الطاقة النظيفة في الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان "الاجتماع الثالث لتحالف الهيدروجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وتم عرض آفاق تطوير الهيدروجين الأخضر في المنطقة العربية واستخدام الطاقات المتجددة وإمكانية استخدامه كرافد للوقود الأحفوري في المستقبل.

- شاركت الأمانة العامة في ندوة حول "أدوات كفاءة الطاقة المبتكرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" بتاريخ 2020/6/8 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومشاركة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)، وشركة (Econoler) حول دور أدوات كفاءة الطاقة المبتكرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتم مناقشة التقرير الخاص بأدوات كفاءة الطاقة المبتكرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تم عرض وسائل وطرق مبتكرة لتحسين كفاءة الطاقة في المنطقة العربية.

- شاركت الأمانة العامة في ورشة عمل بعنوان "الهيدروجين والطاقة المتجددة: العوامل الدافعة لتكامل سوق الطاقة المتوسطة بعد COVID-19" بتاريخ 2020/6/25، حيث تم شرح كيف يمكن لحزم التحفيز الخضراء تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة

في أوروبا والاستثمار في الطاقة المتجددة في جميع أنحاء دول البحر الأبيض المتوسط، ولماذا يمكن أن يكون الهيدروجين الأخضر مكماً مهماً للغاية للكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة، وما هي الفرص التي تظهر للشاطئ الجنوبي من البحر المتوسط لتطوير إمكاناته الضخمة من الطاقة المتجددة، وما هي الآثار المترتبة على تجارة الطاقة في البحر المتوسط.

- شاركت الأمانة العامة في ورشة العمل التي نظمتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة حول "برمجية IRENA Flex Tool"، بتاريخ 2020/6/30، والخاصة بمحاكاة خاصة مرنة أنظمة الطاقة الكهربائية وكيفية تقييمها للحصول على حصة أعلى من مصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة استناداً إلى خطط وتوقعات الاستثمار في الساعات المحددة. وقامت الأمانة العامة بعرض رؤيتها في هذا المجال وبينت أهمية الربط الكهربائي بين الدول العربية كأحد الحلول لرفع مرونة أنظمة الطاقة بالدول العربية وبالتالي توفير البنية التحتية الضرورية لزيادة نسبة مشاركة الطاقات المتجددة بها.

﴿﴾

6- في مجال النقل والسياحة:

❖ في مجال النقل:

- عُقد الاجتماع (9) للجنة اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية في نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي المعدلة، (الدار البيضاء: 18-2020/2/19). شارك في الاجتماع وفود تمثل 6 دول عربية وممثلين عن المنظمة العربية للطيران المدني والاتحاد العربي للنقل الجوي، وذلك لمناقشة آراء ومقترحات أعضاء اللجنة حول اتفاقية تبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم (الضرائب) الجمركية في نشاطات ومعدات الناقل الجوي العربي المعدلة، وكذلك الملاحظات الواردة للأمانة العامة بشأن بعض المواد الواردة في الاتفاقية. وأوصى المشاركون برفع مشروع الاتفاقية بالصيغة النهائية إلى مجلس وزراء النقل العرب للنظر في اعتمادها.
- شاركت الأمانة العامة في مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للسكك الحديدية والنقل الذكي (دبي: 2020/2/27). ويُعدّ هذا المؤتمر مناسبة فريدة لصناعة السكك الحديدية الإقليمية، وفرصة سانحة لتوفير فرصة استكشاف التقنيات الجديدة والتواصل مع قادة الصناعة، وهو الفعالية الوحيدة للسكك الحديدية التي تقام بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. وشارك في المعرض (7500) شخصاً وما يزيد عن (300) عارضاً وأكثر من (200) متحدثاً، ليصبح الحدث الأكبر في صناعة السكك الحديدية والنقل والخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.
- قامت الأمانة الفنية للمجلس وزراء النقل العرب بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

- ندوة حول "التأثيرات السلبية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على قطاع النقل البحري والتوقعات والرؤى المستقبلية"، بتاريخ 2020/5/13. واستعرض المشاركون عدداً من الموضوعات والرؤى حول اقتراح تدابير وخطط عملية من

شأنها مواجهة نزيف الخسائر في قطاع النقل البحري في الدول العربية، وذلك في ضوء الإجراءات الاحترازية والظروف الصعبة الطارئة التي تمر بها دول العالم لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد. وقد أوصى المشاركون بالعمل على تطوير القدرات الذاتية على مستوى (المؤسسات والهيئات العربية/ الدول العربية/ التكتلات الإقليمية وخاصةً الأفريقية)، وضرورة العمل على تطوير الاسطول البحري العربي وتشجيع العمل المشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام، مع دعم الشراكة الإقليمية بين البلدان العربية والبلدان الأفريقية.

● ندوة حول "تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وتأثيراتها السلبية على قطاع النقل في الوطن العربي" بتاريخ 2020/6/25، وشارك فيها السادة وزراء النقل أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب، وأوصى المشاركون ببعض المقترحات والإجراءات ذات البعد الاستراتيجي والتشغيلي وكان من بينها ما يلي:

فيما يتعلق بقطاع النقل البحري:

○حث الدول العربية على تبني الإجراءات التي تتطلب تخفيض الاحتكاك البشري المرافق لعمليات النقل البحري من خلال الاستعانة بإمكانيات الثورة الصناعية الرابعة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع النقل البحري.

○حث الدول العربية على توفير حزمة من التسهيلات الضريبية لشركات الملاحة العربية وتخفيض الرسوم والبدلات للسفن رافعة علم إحدى الدول العربية ومد فترة إعفاء البضائع من أراضيات التخزين بالموانئ لغرض دعم ملاك السفن والتجار والمصدرين والمستوردين.

فيما يتعلق بقطاع النقل البري:

○ تفعيل دور اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، كونها المنصة المناسبة

للحوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لإيجاد ومتابعة تطبيق الحلول التي تكفل استمرار تدفق حركة النقل في حالات الأزمات، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف النوعية الخاصة بكل بلد.

○ الاستفادة من الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة التي تتيح تطبيق الحلول الرقمية التي تقلل التداخل البشري المرافق لعمليات النقل، مثل التطبيق الرقمي لاتفاق النقل الدولي العابر للحدود (e TIR) والتطبيق الرقمي للاتفاق الدولي للنقل الطرقي للبضائع (e CMR) وتطبيق الأنظمة الإدارية الرقمية في مجال عمل الجمارك، مثل نظام (Asycuda) أو غيره من الأنظمة المماثلة.

فيما يتعلق بقطاع الطيران المدني العربي:

○ الاسترشاد بالتوجيهات القياسية التي أصدرها فريق تعافى الطيران التابع لمجلس منظمة الطيران المدني الدولي حول الإجراءات الصحية التي يمكن أن تتبناها الدول عند إعادة إطلاق النقل الجوي.

○ التوسع باستخدام التكنولوجيا في كافة مراحل السفر بدءاً من عملية الحجز مروراً بإتمام إجراءات السفر.

○ حث الدول العربية لرفع القيود التشغيلية على أساس النهج الثنائي وتحرير خدمات النقل الجوي بما يلبي متطلبات الحركة الجوية الأصلية بين الدول العربية، وصولاً إلى سوق موحد للنقل الجوي بين الدول الأعضاء.

● ورشة عمل حول "تكامل الميناء والمدينة: الحل الأمثل لمواجهة تحديات ما بعد جائحة (COVID-19)"، بتاريخ 2020/7/8. وشارك في الورشة قنصل جمهورية الصين الشعبية بالإسكندرية، وأستاذ القانون الوقائي بجامعة داليان البحرية، ومدير معهد اللوجيستيات البحرية بجامعة هوهاي، بالإضافة إلى مدير الميناء بمؤسسة ميناء فالنسيا بمملكة إسبانيا. وقد استعرض المشاركون سبل تقديم الحلول والمقترحات والتدابير وخطط عملية من شأنها طرح أفاق التعاون بين الميناء والمدينة في ضوء الإجراءات الاحترازية

والظروف الصعبة الطارئة التي تمر بها دول العالم لمواجهة أنتشار فيروس كورونا المستجد، والعمل على تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري في مدن الموانئ، والابتعاد عن النموذج الاقتصادي الخطي التقليدي، وإعادة هندسة الإنتاج والاستهلاك وفقاً لهدف محدد لتقليل النفايات غير الضرورية، كون هناك واحدة من أعظم التحديات البيئية في العصر الحديث، والتي تضخمت أكثر فأكثر مع تزايد متطلبات التجارة والصناعة وتزايد عدد السكان. كما أوصى المشاركون صانعي القرار في الموانئ والمتعاملين معها النظر في تحديث الخطط الاستراتيجية لمواجهة ومواكبة الآثار السلبية لما بعد هذه الجائحة، والوصول لآلية مشتركة بين المدن والموانئ للوصول إلى مزيد من التعاون المثمر فيما بينهما، وإعادة التفكير في مستقبل الواجهة البحرية، وتقديم نماذج جديدة بإسم مجتمعات الموانئ، تكون أكثر أماناً واستدامة وشمولية ومرونة وأكثر تماسكاً في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها.

● الاجتماع المشترك بين الجهات المعنية بإعداد "دراسة إنشاء البوابة الإلكترونية العربية لتسهيل النقل" بتاريخ 2020/7/14، لبحث المعوقات التي تواجهها وسبل تيسير وإزالة تلك المعوقات. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة متابعة إعداد الدراسة برئاسة رئيس القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة للجامعة وعضوية كل من: مدير إدارة النقل والسياحة بالأمانة العامة، رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، العضو المنتدب للجهة المنفذة للمشروع بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

❖ في مجال السياحة:

قامت الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

- الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري العربي للسياحة، بالتعاون مع وزارة السياحة بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ 2020/6/17، وبترئاسة السيد وزير السياحة

بالمملكة العربية السعودية، وبمشاركة 19 دولة عربية، بالإضافة إلى منظمة السياحة العالمية والمنظمات العربية المعنية في هذا الشأن، لمناقشة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيراتها السلبية على قطاع السياحة في الدول العربية، وفرض عدد من الإجراءات والسياسات لتسريع التعافي.

- الاجتماع (6) للجنة منظمة السياحة العالمية في الشرق الأوسط الذي عُقد بتاريخ 2020/7/6، برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة وبمشاركة السيد وزير السياحة بالمملكة العربية السعودية. وناقش الاجتماع مراحل تفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم بسبب جائحة كورونا. وصدر عن الاجتماع عدة توصيات من شأنها تعزيز التعاون بين منظمة السياحة العالمية والجهات المعنية بالقطاع السياحي في الشرق الأوسط، وتوفير الحلول الداعمة للقطاع السياحي.

٢٢٤٠

7- في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات:

- يحتل العمل الإحصائي موقعاً بارزاً ليشمل الأنشطة عامة، ويحظى باهتمام خاص من أجل إنتاج ونشر إحصاءات عالية الجودة، تلبي احتياجات مستخدمي الإحصاءات العربية. وفي هذا الشأن، يتم تنفيذ توصيات اجتماعات اللجان الإحصائية، وهي:
1. اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء.
 2. لجنة التنسيق الإحصائي بين إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات والمنظمات العربية المتخصصة.
 3. اللجنة الفرعية للإحصاءات الاقتصادية.
 4. اللجنة الفرعية للحسابات القومية.
 5. اللجنة الفرعية للإحصاءات السكانية والاجتماعية.
 6. اللجنة الفرعية لبناء القدرات الإحصائية.
- كما يتم إصدار النشرات الإحصائية، وتقوم الأمانة العامة كذلك بتنفيذ برنامج سنوي يشمل الأنشطة التالية:
- تحديث محتوى قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لدول الوطن العربي واستكمال بياناتها حتى آخر سنة متاحة، مع إتاحة هذه البيانات التفصيلية لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الإدارة.
 - إتاحة قواعد بيانات الزراعة، النقل، الاتصالات والمعلومات، لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الإدارة.
 - تحديث محتويات قواعد البيانات الخاصة بباقي فصول المجموعة الإحصائية (السكان - قوة العمل - الطاقة - الأسعار - التعليم - الصحة - الحسابات القومية).
 - المشاركة في وضع إطار عربي أولي خاص بمؤشرات التنمية المستدامة في الأبعاد الثلاثة (اقتصادية - اجتماعية - بيئية).
 - العمل مع المنظمة العربية للسياحة لتطوير وتحديث محتوى قاعدة بيانات السياحة لدول الوطن العربي.

- توفير الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمستخدمي البيانات داخل وخارج الأمانة العامة.
- العمل على تحديث البيانات لإصدار العدد الثامن من كتيب "دول عربية: أرقام ومؤشرات".
- الاعداد لإصدار العدد الثاني من كتيب "تعريف إدارة الاحصاء وقواعد المعلومات ولجانها".
- متابعة الدارسين على المنح الدراسية في المركز الديمغرافي والإعداد للعام الدراسي 2019-2020.
- كما يجري التعاون مع الأجهزة الإحصائية العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية؛ حيث يتم القيام بما يلي:
 - الاتصال بالأجهزة الإحصائية العربية للحصول على البيانات اللازمة للنشرات الإحصائية ولقواعد البيانات والتعاون المستمر معها فيما يخص تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ولجانها الفرعية، وتنفيذ برنامج العمل السنوي للأمانة العامة.
 - مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتنظيم دورات تدريبية في مجال الحسابات القومية 2008 وورشة عمل حول البيانات الضخمة ودورات تدريبية لتجاوز التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية العربية لإنتاج ونشر مؤشرات التنمية المستدامة 2030.
 - مواصلة التعاون مع الأمانات الفنية المعنية بالمجالس الوزارية المتخصصة من أجل تحسين جودة البيانات الإحصائية في الدول العربية في بعض القطاعات ورفع كفاءة العاملين فيها.
 - التعاون مع لجنة الاسكوا لتعزيز بناء القدرات الإحصائية العربية في مجال الحسابات القومية ومؤشرات التنمية المستدامة 2030.

8- في مجال المنظمات والاتحادات العربية:

- وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي المشترك، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في موائيقها، ويقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازاناتها ودراسة إنجازاتها وتقرير هيئات الرقابة الخاصة بها، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسمى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مرة واحدة كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقرير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها. وتعد إدارة المنظمات والاتحادات العربية هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة الأمين العام. وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر قراراً طلب فيه من إدارة المنظمات والاتحادات العربية أن تشارك في اجتماعات المنظمات العربية وتقديم تقرير دوري عن ذلك للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- وتنفيذاً لذلك، شاركت الأمانة العامة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" لتوضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك:

- الدورة العادية (65) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية بتاريخ 2020/6/13.
- الدورة العادية (35) للجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بتاريخ 2020/6/23.
- الدورة العادية (111) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية خلال الفترة 2020/6/25-23.
- الدورة (57) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتاريخ 2020/6/25.
- الدورة (51) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بتاريخ 2020/7/8.
- الدورة العادية (113) للمجلس التنفيذي والدورة العادية (25) للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتاريخ 2019/7/9.



9- في مجال العلاقات الاقتصادية:

قامت الأمانة العامة بالتنظيم أو المشاركة في الاجتماعات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":

❖ في مجال التعاون العربي الدولي:

التعاون العربي الصيني:

- شاركت الأمانة العامة في أعمال الدورة (9) للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني الذي عقد بتاريخ 2020/7/6 وذلك بمشاركة السيد الأمين العام، وبرئاسة مشتركة لكل من السيد وزير الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية ومستشار الدولة والسيد وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وبمشاركة السادة وزراء خارجية الدول العربية.

• وقد أعرب السيد الأمين العام عن أمله في الارتقاء بالتعاون العربي الصيني لمستوى القمة من خلال عقد قمة عربية صينية تعقد باستضافة المملكة العربية السعودية، وبما يحقق نقلة نوعية في العلاقات بين الجانبين.

• صدر عن المنتدى ثلاث وثائق هامة وهي "إعلان عمّان"، و"البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بين عامي 2020 - 2022"، و"البيان المشترك لتضامن الصين والدول العربية في مكافحة وباء الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا المستجد". وتعكس هذه الوثائق الرؤى المشتركة بين الجانبين العربي والصيني حول القضايا ذات الاهتمام المشترك لتعزيز التعاون بينهما خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية المختلفة.

• في ظل انتشار جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على عدد من القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، وفي إطار التعاون العربي الصيني، تقوم

الأمانة العامة بتنظيم ورشة عمل بتاريخ 2020/8/25، حول تجربة الصين الرائدة في الحد من الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصين، ويتم التركيز على أهم المجالات الاقتصادية المتأثرة بالجائحة في الدول العربية وكيفية الاستفادة من تجربة الصين في هذا الخصوص. وقد تم التنسيق مع الجانب الصيني لتوفير خبير لتقديم استعراض وافي حول تجربة الصين الرائدة في هذا الخصوص.

التعاون العربي الياباني:

شاركت الأمانة العامة في أعمال المائدة المستديرة الثانية التي عقدت تحت عنوان "COVID-19 in the Arab Region: Impact and Responses"، بتاريخ 2020/7/27، وذلك في إطار سلسلة الموائد المستديرة ضمن المشروع المشترك بين الجامعة العربية والحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

❖ في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

عقد اجتماع مبادرة الجامعة العربية حول "التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص العربي" بتاريخ 2020/7/1 بتنظيم مشترك بين الأمانة العامة واتحاد الغرف العربية وبالتعاون مع منظمة العمل العربية. شارك في أعمال المبادرة ممثلو الدول العربية وأكثر من 130 شخص يمثلون كافة القطاعات المعنية من الدول العربية، وممثلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بالدول العربية، وكذلك نخبة من المتخصصين من المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية. وهدف الاجتماع إلى التشاور واستعراض التجارب التي يمكن الاسترشاد بها لتخطي الاثار السلبية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا. و صدر عن الاجتماع عدة توصيات أهمها:

- دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بوصفه واحد من أهم مصادر زيادة الناتج القومي الإجمالي للدول، ويساهم في الحد من معدلات البطالة بين الشباب العربي، ومحاربة الفقر في المجتمعات.
- العمل على إيجاد سياسات حكومية محفزة تعزز من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية إعداد خرائط استثمارية واضحة وملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية.
- تقديم كافة الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمكنها من القيام بدوره على الوجه المطلوب، خاصة فيما يتعلق بمجالات بناء القدرات وقطاع المعلومات والتشييد وغيرها.
- أهمية عمل مخطط لأقطاب النمو بتضافر مجموعة من الجهود من عدة جهات، يأتي على رأسها المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار (يونيدو - البحرين)، والمراكز البحثية المتخصصة، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وذلك بالشكل الذي يحقق تقديم عدد من الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال: توفير التدريب والتنمية للعنصر البشري، البحوث والتطوير بمشاركة من الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، توافر مركز للاستشارات التسويقية لتجميع البيانات وتحليلها، وضع تصور للتمويل لا يعتمد على التمويل البنكي الحالي من خلال التأطير لأسس جديدة للتمويل كأن يكون هناك بورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

10- في مجال الملكية الفكرية والتنافسية:

- شاركت الأمانة العامة للاجتماعات في الندوات التالية عبر تقنية "فيديو كونفرانس":
 - ندوة بعنوان "الملكية الفكرية وتحديات أزمة كورونا"، والتي نظمها منتدى المثقفون بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2020/4/13. وتحدث في الندوة د. مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية، ود. حسام لطفي عميد كلية الحقوق بجامعة بنى سويف. وركزت الندوة التي أدارها المحامي أسامة البيطار على أهمية الملكية الفكرية كصناعة إنتاجية مهمة في زمن كورونا، والآليات التي ينبغي اتباعها لحماية الملكية الفكرية الحالية بأسلوب صحيح، بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة نظام الابتكار وحماية الميزة التنافسية وأهمية الاختراع في المساعدة على إيجاد حلول لإدارة الأزمة. تناولت الندوة المحاور التالية: الملكية الفكرية صناعة إنتاجية مهمة في أزمة كورونا، أهمية الصناعة وتأثيرها على الشركات والأفراد والجهات المختصة، حماية الملكية الفكرية الحالية بشكل صحيح، وسلامة نظام الابتكار وحماية الميزة التنافسية عند تعافي العالم من كورونا، أهمية الاختراع في المساعدة على إيجاد حلول لإدارة الأزمة.
 - ندوة تحت شعار "الابتكار من أجل مستقبل أخضر"، والتي نظمتها شركة المحامون المتخصصون الدوليون وجامعة فلادلفيا الخاصة بتاريخ 2020/4/26 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. تحدث في الندوة د. مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية، ود. وليد عبد الناصر مدير المكتب العربي بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ود. حسام لطفي عميد كلية الحقوق بجامعة بنى سويف، ود. ياسر جاد الله عميد المعهد القومي للملكية الفكرية، والسيدة ريم الريموني المحامية رئيس، والسيد أسامة البيطار المحامي، والسيدة مها القضاة رئيس قسم براءات الاختراع بوزارة الصناعة والتجارة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

كما شارك بالحضور عدد من أساتذة الجامعات ومديري مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية.

● ندوة بعنوان "لنبتكر من أجل مستقبل أفضل" والتي نظمتها جمعية الامارات للملكية الفكرية بتاريخ 2020/4/28 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. وقدمت د. مها بخيت مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية ورقة عمل عن الملكية الفكرية والانفاق على البحث العلمي في ظل جائحة كورونا، وتحدثت في الندوة كل من: السيدة زين العواملة مدير حماية الملكية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة بالأردن، والدكتور خالد النقبي عضو مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية، والدكتور عبد الرحمن المعيني - أمين السر العام لجمعية الامارات للملكية الفكرية، Dr. Jorge Roman أستاذ الاقتصاد بجامعة تشيلي. كما شارك بالحضور نخبة من خبراء الملكية الفكرية بالدول العربية. واستعرضت الندوة نماذج لبعض الدول العربية في دعم الابتكار لمستقبل أفضل، ومن أهم المحاور التي تناولتها الندوة: الملكية الفكرية لدعم اقتصاد مستدام، الملكية الفكرية والانفاق على البحث العلمي، تجربة الأردن في دعم الابتكار لمستقبل أفضل، رسائل COVID 19 للحكومات وأصحاب الحقوق ومكاتب التسجيل. وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة قامت بإعداد بيان بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية وتم ادراجه على الصفحة الرئيسية بالموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية وعلى القنوات الرسمية للجامعة في مواقع التواصل الاجتماعي.

● ورشة عمل حول "سياسات الملكية الفكرية في الدول العربية في ظل جائحة كورونا" بتاريخ 2020/7/15. وتناولت الورشة عدة محاور، من بينها: تعزيز أنظمة وسياسات الملكية الفكرية في جائحة كورونا، البحث عن تنفيذ تدابير لمساعدة مستخدمي ومالكي حقوق الملكية الفكرية في ظل جائحة كورونا، جهود أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مكافحة جائحة كورونا، مواجهة جائحة

كورونا وتأثيرها على مجتمع الملكية الفكرية بالدول العربية، وأهمية التعاون والتنسيق بين أصحاب القرار وبيئة العمل في مجال الملكية الفكرية وذلك بهدف تحسين الاستجابة لجائحة كورونا، أنشطة جمعية الإمارات للملكية الفكرية في ظل جائحة كورونا. وهدفت الورشة إلى تسليط الضوء على أهمية السياسات التي اتخذتها الدول العربية والتدابير التي نفذتها في ظل جائحة فيروس كورونا وكيفية العمل عن بعد في مجال الملكية الفكرية. ومن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها: الدعوة إلى العمل على تعزيز البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية والتكنولوجية لمكاتب الملكية الفكرية العربية بهدف تمكينها من التكيف مع معطيات عالم ما بعد جائحة "كوفيد - 19"، الدعوة إلى السعي من أجل تعظيم الاستفادة العربية من برامج التدريب عن بعد التي تتيحها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الدعوة لتوسيع المشاركة العربية في مشاريع إقامة مراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا وتحقيق استفادة أكبر من مكاتب إدارة التكنولوجيا وإعداد سياسات الملكية الفكرية للجامعات ومراكز الأبحاث، وهي جميعها خدمات يتيحها التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الدعوة من أجل تعزيز الشراكة فيما بين جامعة الدول العربية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومكاتب الملكية الفكرية العربية بما يخدم نشر الوعي بأهمية الملكية الفكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ولمزيد من التعريف بثقافة الملكية الفكرية ولتعزيز نظم الملكية الفكرية في الوطن العربي، التركيز على أهمية التقاضي الرقمي ورقمنة الأمور المالية، وتعزيز البحث العلمي لإنتاج اللقاحات والمزيد من تشجيع الابتكار في الدول العربية، استغلال الترخيص الإيجابي واستغلال مواطن المرونة في الملكية الفكرية لتعزيز صناعة الدواء، أهمية تطوير التعليم عن بعد في المدارس والجامعات والاهتمام باعتماد استراتيجيات للذكاء الاصطناعي، وربط البحث العلمي بالصناعة والتركيز على المجالات التي تشجع الثورة الصناعية الرابعة، تطوير العمل الحكومي لإتاحة

العمل عن بعد وإيجاد وسائل غير تقليدية للتعامل المباشر، التعاون بين كل المؤسسات للتصدي إلى القرصنة والاعتداء على حقوق المؤلف وأساتذة الجامعات خاصة في ظل انتشار ظاهرة التعليم الإلكتروني، الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والاهتمام بتدريب الشباب على الابتكار لارتباطه بالتنمية المستدامة، محاولة إيجاد وسيلة للتعاون الأمني في مجال مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي.

- قامت الأمانة العامة بإعداد مقالة بعنوان "أزمة كورونا والملكية الفكرية وأهمية الانفاق على البحث العلمي"، ونشرت المقالة في عدد من الصحف. كما قامت الأمانة العامة بتسجيل "فيديو" عن الملكية الفكرية وأهمية الانفاق عن البحث العلمي في ظل جائحة كورونا، وتناول جهود جامعة الدول العربية في مجال الملكية الفكرية والابتكار، عن طريق تبني وإطلاق الاستراتيجية العربية للابتكار والبحث العلمي، وتم إدراج "الفيديو" على الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية.

- قامت الأمانة العامة بتعميم تقرير على مندوبيات الدول الأعضاء حول مبادرة شركة ميدترونك (الشركة العالمية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الطبية) والتي تعتبر من أكبر الشركات العالمية الرائدة في مجال التكنولوجيا الطبية، والتي قامت بالتنازل عن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها ونشر التصميمات الصناعية الخاصة بأجهزة التنفس التي طرحتها، داعية الدول لتصنيعها فوراً لمواجهة فيروس كورونا.

- عُقد الاجتماع (6) للجنة الفنية للملكية الفكرية بتاريخ 2020/8/24.

11- في مجال التنسيق والمتابعة الاقتصادية:

❖ متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في

دورتها الرابعة (بيروت: 2019/1/20):

أصدرت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: 2019/1/20)، عدداً من القرارات الاقتصادية، وقامت الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وسيتم عرض الإجراءات المُتخذة لتنفيذ هذه القرارات ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع إلى الدورة العادية القادمة (31) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

❖ متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الإفريقية الرابعة (مالابو: 2016/11/23)

والإعداد للقمة في دورتها الخامسة - الجوانب الاقتصادية:

عقدت القمة العربية الإفريقية الرابعة بغينيا الاستوائية (مالابو: 2016/11/23) لتعزيز الشراكة العربية الإفريقية، وتعد مقرراتها استكمالاً لمقررات القمم في دوراتها السابقة (الدورة الأولى - مصر: 1977، الدورة الثانية - سرت: 2010، الدورة الثالثة - الكويت: 2013). وصدر عن القمة "إعلان مالابو" ومجموعة من القرارات ركزت بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، الطاقة، النقل، الاتصالات، التمويل). وقد تم تنظيم عدة اجتماعات بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي لمتابعة تنفيذ مقررات القمة.

❖ متابعة نتائج القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية - الجوانب

الاقتصادية:

عُقدت القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المملكة العربية السعودية (الرياض: 2015)، استكمالاً لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في الدورة الأولى للقمة (برازيليا: 2005) والدورة الثانية (الدوحة: 2009)، والدورة الثالثة (بيرو: 2012). وصدر عن القمة "إعلان الرياض" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل، الاتصالات). وتواصل الأمانة العامة متابعة تنفيذ مقررات القمة.

❖ الإعداد للدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تم إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) (الأمانة العامة: 8/30-2020/9/3). وتشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، وثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

❖ موضوعات مجلس الجامعة:

تم إعداد تقارير شاملة لما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (30) (الجمهورية التونسية: 2019/3/31).
- نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة (153) و(154) للعرض على الدورة (154) لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (106)
تقرير الأمين العام



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثانياً:

نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس
(106 – 105)

3 – نشاط القطاع الاجتماعي

3- نشاط القطاع الاجتماعي

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (105) و(106)

أولاً: الأنشطة المشتركة.

ثانياً: أنشطة الإدارات:

- 1- في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية.
- 2- في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية.
- 3- في مجال الشباب والرياضة.
- 4- في مجال المرأة والأسرة والطفولة.
- 5- في مجال حقوق الإنسان.
- 6- في مجال منظمات المجتمع المدني.
- 7- في مجال السياسات السكانية.
- 8- في مجال شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة.
- 9- في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي.
- 10- في مجالي الثقافة وحوار الحضارات.

أولاً: الأنشطة المشتركة:

- شاركت الأمانة العامة في الحفل الإقليمي لإطلاق تقرير حالة سكان العالم 2020 على المستوى العربي "ضد إرادتي ... تحدي الممارسات التي تضرُّ بالنساء والفتيات وثقوّض المساواة"، والذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتاريخ 2020/7/8 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ تضمن الحفل عرض فيلم تسجيلي قصير حول موضوع التقرير، والذي ركّز على أكثر ثلاث ممارسات ضارة ضد النساء والفتيات؛ وهي قضية الختان وزواج الأطفال والتمييز القائم على النوع، تلاه كلمة للأمانة العامة للجامعة ألقته السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وكلمة للدكتور/ لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمكتب الدول العربية، ثم تم فتح باب النقاش للسادة الإعلاميين.

- أطلقت الأمانة العامة، خلال شهر مايو/ آيار 2020، تقريراً حول الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا: الوضع الحالي، والتصور لما بعد الكورونا.

■ سلّط هذا التقرير الضوء على ما قامت به الدول العربية لمواجهة الجائحة، وما شكّله ذلك من ضغوطات على الإمكانيات الصحية ونظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية، وكذلك على الخدمات الاجتماعية، من جرّاء التحديات الاقتصادية الناشئة عن التدابير التي اتخذتها الدول على المستوى الوطني.

■ لاحظ التقرير أن غالبية الدول العربية واجهت هذه الجائحة بإجراءات احترازية متشابهة وبشكل شبه منفرد باستثناء عدد قليل من الدول العربية التي اتخذت بعض من إجراءاتها بتسيق وتعاون ثنائي. وبناءً عليه، أُكِّد

التقرير على أهمية التعاون العربي - العربي، تحت مظلة جامعة الدول العربية وبالإستفادة من الشراكات الواسعة لديها سواء مع الأمم المتحدة أو في إطار التعاون القائم مع التجمعات الإقليمية والجهوية. وفي ضوء ذلك، وضع التقرير عدداً من التوصيات الهامة التي بدأت الأمانة العامة بالفعل في تنفيذها، وذلك فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد وتداعياته الصحية، وجائحة كورونا والعوامل الديمغرافية، والتعليم في الوطن العربي في ظل تفشي وباء كورونا وما بعده، والأشخاص ذوي الإعاقة في ظل ظروف جائحة كورونا، وكبار السن وفيروس كورونا، وآثار انتشار فيروس كورونا على المرأة في المنطقة العربية، والآثار النفسية والاجتماعية على الأسرة العربية في ظل تفشي وباء كورونا وفترات الحظر، وآثار وباء فيروس كورونا على الأطفال في الوطن العربي (مقترحات لتعزيز وحماية الأسرة العربية بمكوناتها [المرأة والطفل] من التأثيرات السلبية لتفشي وباء كورونا)، كما تضمن التقرير تأثير فيروس كورونا على الشباب العربي، وآثار انتشار الفيروس على أوضاع المهاجرين واللاجئين، وآثار الفيروس كذلك على الحياة الثقافية والمجتمع المدني، فضلاً عن مبادئ حقوق الإنسان على المحك في مواجهة جائحة كورونا. كما تضمن التقرير جهود الحكومات العربية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا.

- شاركت الأمانة العامة في المائدة المستديرة الثانية تحت عنوان (COVID 19 In the Arab region: impact and Responses) بتاريخ 2020/7/27 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وفي إطار سلسلة الموائد المستديرة ضمن المشروع المشترك بين الجامعة العربية والحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

■ شارك في الاجتماع بالإضافة إلى ممثلي الدول الأعضاء وحكومة اليابان،

عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

■ استعرضت الأمانة العامة خلال الاجتماع الإجراءات التي اتخذتها من خلال آلياتها وفي مقدمتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية المتخصصة واللجان، بما يسهم في تعزيز الجهود العربية الرامية إلى احتواء جائحة كوفيد 19 في المنطقة والتخفيف من آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتوصّل الاجتماع إلى عدد من الخطوات التي يتم بالتنسيق بشأنها مع كافة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية وفي إطار المشروع المشترك بين الجامعة العربية والحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.



ثانياً: أنشطة الإمارات:

1- في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية:

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال التنمية والسياسات

الاجتماعية:

- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، اجتماعاً لكبار المسؤولين في الدول العربية حول "تعزيز المبادرات الوطنية الرامية إلى احتواء جائحة كوفيد 19 وتقليل آثارها الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية على الأشخاص ذوي الإعاقة"، بالتنسيق مع السيدة/ ماري سوليداد سيستيرناس ريبس- المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، وذلك بتاريخ 2020/6/24، عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وبالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، وعدد من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

■ عُقد هذا الاجتماع في إطار متابعة الظروف الصعبة التي تحيط بالعالم بسبب جائحة كوفيد-19، وما شكَّله ذلك من آثار اجتماعية ونفسية على كافة فئات المجتمع، ولاسيما الفئات الأكثر ضعفاً وفي مقدمتها الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين تضاعفت معاناتهم مع هذه الجائحة، خاصةً مع ما تم اتخاذه من إجراءات احترازية زادت من عزلتهم وحاجتهم إلى المساعدة، وهنا تبرز أهمية العمل المشترك والتنسيق والتعلم من التجارب الناجحة التي تقدمها العديد من الدول لمواجهة آثار هذه الجائحة على الفئات الهشة والأشخاص ذوي الإعاقة.

■ شارك في الاجتماع مسؤولون حكوميون من الوزارات المعنية بملف مواجهة آثار جائحة كوفيد-19 على الأشخاص ذوي الإعاقة، ونقاط الاتصال في الدول الأعضاء لدى الاسكوا المعنيين بالإعاقة (IGED)، وممثلون عن المنظمات الإقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة

والتي تعمل بشكل وثيق مع الحكومات (وخاصةً المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة)، وممثلون عن منظمات الأمم المتحدة المتخصصة.

■ صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات، التي تضمنت: العمل على تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن السياسات والاستراتيجيات العاجلة لمواجهة جائحة كوفيد-19، وعلى أن تراعيهم تدابير القيود العامة على قدم المساواة مع الآخرين، مع التأكيد على أن تكون جميع خطط التأهب والاستجابة ووسائل التوعية ممكنة الوصول ودامجة لجميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة، تنظيم دورات تدريبية لمقدمي الخدمات حول إدماج الإعاقة في عمليات الاستجابة في الدول العربية، رفع مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع العمل على أن تكون التوعية بشأن دعمهم جزءاً لا يتجزأ من جميع حملات الحماية. كما طلب الاجتماع من الأمانة العامة ولجنة الإسكوا الموافقة بتقارير حول الجهود الوطنية لمواجهة جائحة كوفيد-19، تمهيداً لإعداد ورقة حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية إلى تسخير التكنولوجيا الرقمية في مواجهة جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأوبئة والأمراض، والعمل على تضمين دور المؤسسات والجمعيات الوطنية ضمن سياسات الاستجابة السريعة لمواجهة كوفيد-19، ودعوة الشركات المبرمجة في الدول العربية لإعداد برامج الدعم التقني وتقديم المساعدة التقنية للحكومات والأطراف المعنية، بما يُمكن من إطلاق برامج (الرعاية الصحية عن بُعد) وخاصة البرامج التي تتدخل بشكل مباشر مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم، وبما يُمكن من توفير الخدمات والاحتياجات التي تلزمهم، واستمرارية الرعاية الصحية الأساسية وجلسات العلاج والتأهيل وتوفير الأجهزة المساعدة وغيرها من الخدمات ذات الصلة. كما دعا الاجتماع وسائل الإعلام لتنفيذ برامج ونشرات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وبما يتجاوب ومختلف الاعاقات، والعمل على إيجاد الآليات اللازمة لتقديم المساعدة وضمان تأمين وصول خدمات الدعم (العمل أو التعلُّم عن بُعد) للأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الموظفين والطلاب ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين، والتدريب عليها.

- نظمت الأمانة العامة الدورة الطارئة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بشأن جائحة كورونا (كوفيد-19)، بتاريخ 2020/6/28، عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، بناء على طلب المملكة الأردنية الهاشمية التي تتولى رئاسة الدورة الحالية للمجلس، ورئاسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- شارك في الاجتماع السادة وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية.
- صدر عن الاجتماع بيان بشأن جائحة كوفيد-19، الذي تضمن التأكيد على أهمية تبادل الخبرات لوضع خطط وبرامج الإدماج الاجتماعي حول تخفيف آثار جائحة كوفيد-19، والتمكين الاقتصادي للمشتغلين في القطاع غير الرسمي وغير المنظم ولفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، لاسيما العاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال وكبار السن. وثمن الاجتماع وأكد على تشجيع المبادرات الوطنية في مجال رقمنة الخدمة الاجتماعية لفئات الهشة/ الضعيفة، لاسيما التبليغ عن كل الحالات الاجتماعية الصعبة عبر الإنترنت لتسهيل عمليات الاستهداف والتدخل في ظروف الحجر الصحي وآثار جائحة كوفيد-19، وأكد على العمل على تحديث منهجية وإطار إعداد التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد، الذي دعا المجلس إلى إعداده في دورته (39)، ليأخذ بعين الاعتبار آثار جائحة كوفيد-19، وذلك بالتعاون مع الشركاء. وحثّ البيان كذلك الدول الأعضاء على تنفيذ الإطار العربي الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، الذي أقرته القمة العربية التنموية الرابعة (بيروت: يناير/كانون الثاني 2019)، بما يستجيب للآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19، على نسب الفقر بمختلف أبعاده، ودعم تنفيذ الاستراتيجية العربية لكبار السن، التي أقرتها القمة العربية العادية في دورتها (30)، بالجمهورية التونسية (مارس/ آذار 2019)، بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب والشركاء، وذلك بالتركيز على البرامج التي تتضمن الحقوق الاجتماعية والصحية لكبار السن، والعمل على أن يتضمن إطار متابعة وتقييم الاستراتيجية،

مؤشرات اختبار الصمود أمام تبعات الأوبئة. كما أكد الاجتماع على وضع خارطة طريق عربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة جائحة كوفيد-19، وغير ذلك من الاجراءات التي طالب الاجتماع باتخاذها في مختلف المجالات الاجتماعية والانسانية ذات الصلة، ولاسيما في إطار تنفيذ خطة 2030.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية:

- شاركت الأمانة العامة في الوبينار الأول تحت عنوان "أساسيات وتقنيات العمل عن بُعد"، الذي نظّمته منظمة العمل العربية عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/6/11، وناقش عدداً من المحاور التي شملت: مفهوم العمل عن بُعد وأنماطه، التغيير الاستراتيجي في أساليب الإدارة، أساسيات العمل عن بُعد وقواعده الحاكمة، ماذا نحتاج في العمل عن بُعد، نظرة على أهم التطبيقات اللازمة للعمل عن بُعد، مستقبل العمل والوظائف في العقد القادم.

■ شارك في الاجتماع عدد من ممثلي الدول العربية الأعضاء وعدد من المنظمات العربية المتخصصة.

■ تضمّن الاجتماع شرحاً مفصّلاً للمحاور، وتعريف بالتحول الرقمي الذي يعني استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة والسريعة والمتغيرة بصفة دائمة لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل، وأنّ العمل عن بُعد هو الحالة التي يقوم فيها الموظف بالعمل من المنزل والتواصل مع جهة العمل عبر البريد الإلكتروني والهاتف، بالإضافة إلى التغيير الاستراتيجي في أساليب الإدارة، وارتباطها بالأهداف والنتائج والتي يجب على إدارة المؤسسة نقلها إلى أعضائها لتحديد الموارد والمسؤوليات والأدوار اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، كما تضمّن الإشارة إلى بعض التطبيقات اللازمة للعمل عن بُعد، مثل مواقع التواصل الاجتماعي وبرمجيات (Zoom) و (webex) و (Microsoft Teams)، وغيرها من البرمجيات التي تُسهّل التواصل وعقد

الاجتماعات والفعاليات من خلالها، وكيفية تبادل الرسائل والملفات ووضع بعض المبادئ الحاكمة لذلك؛ من خلال استخدام البريد الالكتروني الرسمي، والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، والاستثمار في بنية تكنولوجية قوية، والاستثمار في إدارة المعرفة.

■ أكد الاجتماع على أهمية الاستعداد للمستقبل وكيفية ذلك؛ من خلال الاستثمار طويل الأمد في مجالات: البنية التكنولوجية، والبنية المعلوماتية، وعلوم البيانات، والتحول الرقمي.



2- في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية:

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال الصحة:

- نظمت الأمانة العامة أعمال الدورة العادية (53) لمجلس وزراء الصحة العرب ومكتبه التنفيذي يومي 26-27/2/2020 بمقر الأمانة العامة.

■ انعقد المكتب التنفيذي التحضيري للمجلس، بتاريخ 26/2/2020، برئاسة السيد وزيرة الصحة بجمهورية مصر العربية رئيسة المكتب التنفيذي، وعضوية كل من: المملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية.

■ انعقد المجلس على المستوى الوزاري بتاريخ 27/2/2020، برئاسة السيدة وزيرة الصحة بمملكة البحرين، وبحضور السادة وزراء الصحة في الدول العربية، ومشاركة المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط والمدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية بالقاهرة، وأمين عام المجلس العربي للاختصاصات الصحية، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية والاتحادات والمجالس العربية المتخصصة في المجالات الصحية المختلفة، والسيد سفير جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة (بصفة مراقب).

■ ناقش المجلس عدداً من المواضيع الصحية الهامة حول أنشطة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب بين دورات المجلس رقم (51) فبراير/ شباط 2019 ورقم (53) فبراير/ شباط 2020، والتجارب الناجحة والرائدة للدول العربية في المجال الصحي، وتوحيد التشريعات الصحية في الدول العربية، والهيئة العربية لخدمات نقل الدم، وجائزة الطبيب العربي، بالإضافة إلى الدورة التدريبية حول التغطية الصحية الشاملة والصحة والبيئة، وتحسين صحة الأمهات والأطفال والمراهقات في المنطقة العربية، والكلمة المؤخّدة لمجلس وزراء الصحة العرب أمام الدورة (73) للجمعية

العامة لمنظمة الصحة العالمية بجنيف مايو / أيار 2020، وتوحيد معايير خطط الطوارئ والكوارث، وجاهزية المنشآت الصحية الفنية والإدارية لتكون جاهزة للاستجابة السريعة للطوارئ والكوارث، وإطار عمل لوضع استراتيجيات التمويل لإشراك القطاع الخاص من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وأدوار الكفاءات الصحية العربية المهاجرة في تعزيز القطاع الصحي بالدول العربية، والتعاون العربي الصيني في المجال الصحي، والحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس العربي للاختصاصات الصحية، والمركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية، والصندوق العربي للتنمية الصحية.

■ كما بحث الاجتماع إدارة الكوارث والطوارئ في المجال الصحي وأهميتها في ظل الأحداث السياسية المتتالية، والصحة في جميع السياسات، واستبدال الوثائق الورقية بالإلكترونية لاجتماعات مجلس وزراء الصحة العرب ودعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية وباء فيروس كورونا المستجد. وقد صدر عن المجلس بيان حول أزمة كوفيد -19.

- نظمت الأمانة العامة اجتماعاً لمجلس وزراء الصحة العرب عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/6/10، برئاسة مملكة البحرين رئيس الدورة العادية 53 لمجلس وزراء الصحة العرب، واجتماعاً للمكتب التنفيذي تحضيرياً لأعمال المجلس بتاريخ 2020/6/9 برئاسة جمهورية مصر العربية وعضوية كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. بالإضافة إلى مشاركة المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، والمدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية بالقاهرة، وأمين عام المجلس العربي للاختصاصات الصحية، وذلك في إطار التباحث حول ما تضمنه بيان المجلس

الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري بتاريخ 2020/5/6 بشأن كيفية التعامل مع تبعات جائحة كوفيد - 19.

■ صدر عن هذا الاجتماع قرار وبيان في هذا الشأن، أشار إلى التزايد المضطرد لحالات الإصابة بهذا الفيروس في عدد من الدول العربية وتعرض العديد من الأطقم الطبية ومقدمي الخدمة الصحية إلى الإصابة والوفاة، والنقص في المستلزمات والأجهزة الطبية والأسرة في ظل تزايد أعداد المصابين في بعض الدول العربية، وأكد على تعزيز الجهود والتنسيق العربي في مواجهة التداعيات الصحية لأزمة فيروس كورونا المستجد والحدّ من انتشاره.

■ كما تم عرض مبادرة حول "موازنة صديقة للصحة في ظل أزمة كورونا المستجد كوفيد - 19" التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

■ وقد سبق هذين الاجتماعين انعقاد أعمال اللجنة الفنية الاستشارية لمجلس وزراء الصحة العرب على مستوى الخبراء بتاريخ 2020/6/7 عبر تقنية "فيديو كونفرانس" تحضيراً لهما.

- نظّمت الأمانة العامة جلسة حوارية حول مكافحة فيروس كوفيد -19، بتاريخ 2020/4/9، عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وترأس وفد الأمانة العامة السفيرة الدكتورة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، وعن الجانب الصيني ممثل اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة.

■ شارك في الجلسة عن الجانب العربي خبراء صحة عرب متخصصين من الدول الأعضاء وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية،

الجمهورية اليمنية. وعن الجانب الصيني، شارك خبراء صينيون متخصصون يُمثّلون أكاديمية العلوم الصينية والمركز الصيني للوقاية والسيطرة على الأمراض ومستشفى بكين الجامعي، بالإضافة إلى سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية في القاهرة.

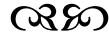
■ كما شارك في الجلسة مبعوث منظمة الصحة العالمية لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وذلك للتداول بشأن آخر مستجدات فيروس كوفيد-19. وقد شهدت الجلسة مناقشات مستفيضة تناولت تداعيات هذا الفيروس الوبائي وتأثيراته الصحية والاقتصادية والاجتماعية على دول العالم وبروتوكولات العلاج المتبعة، فضلاً عن مسألة تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية وأهميته باتجاه دعم الدول العربية المتضررة من آثار هذا الوباء، وتقديم المشورة والاستشارات الفنية وطرق علاجه والوقاية منه للحد من تفشي هذا الوباء، حيث أن المرحلة تقتضي تعاوناً مكثفاً وتنسيقاً دولياً لمواجهة تداعيات هذه الجائحة.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال الصحة:

- بدعوة من منظمة الصحة العالمية/ المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، شاركت الأمانة العامة في أعمال الاجتماع التشاوري الخاص بمعالجة الأنشطة المتطورة لصناعة التبغ في المنطقة الذي انعقد بتنظيم مشترك بين المكتب الإقليمي والجامعة الأمريكية ببيروت ومركز المعرفة لتدخين التبغ، وذلك يومي 12-13/2/2020، بمقر منظمة الصحة العالمية بالقاهرة.

■ شارك في الاجتماع ممثلون عن الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى عدد من الخبراء الدوليين في هذا الشأن، ومستشاري منظمة الصحة العالمية، والأمانة العامة لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وممثلون عن المجتمع المدني.

- هدف الاجتماع إلى مراجعة التحديات الحالية في ضوء التجارب السابقة، والأخذ بعين الاعتبار تجارب وخبرات الدول حول تدخل دوائر صناعة التبغ في سياسات مكافحة التبغ، وتقديم أفضل الممارسات في هذا الشأن، والاتفاق على المضي قُدماً لمواجهة طرق التدخل التقليدية والجديدة للحدّ من صناعة التبغ.



3- في مجال الشباب والرياضة:

الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال الشباب والرياضة:

- نظمت الأمانة العامة صالون الشباب العربي عن بُعد تحت عنوان "رؤية الشباب العربي ما بعد كورونا"، بتاريخ 2020/6/3 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ جاءت فكرة تنفيذ هذا الصالون إيماناً من الأمانة العامة بخطورة التحديات التي طرأت علي المنطقة العربية والعالم من جرّاء انتشار فيروس كورونا وما ترتب عليه من قيود وتجميد للفعاليات والأنشطة الشبابية.

■ تناول الصالون الشبابي العربي ثلاثة محاور رئيسية وهي: تأثير جائحة كورونا على الشباب العربي، مستقبل الشباب ما بعد كورونا ومبادراتهم الشبابية، دور الحكومات العربية تجاه الشباب في ظل هذه الجائحة.

■ شارك في الصالون عدد من خبراء الشباب في المنطقة العربية.

■ صدر عن الصالون عدد من التوصيات الهامة التي تضمّنت: إعادة النظر في العمل الشبابي العربي عن بُعد، إطلاع الشباب العربي على المهن الجديدة بعد انتهاء فيروس كورونا المستجد، البحث العلمي ودور الحكومات العربية في تشجيعه وتطويره، الحماية الاجتماعية للشباب، رقمنة الإدارة والخدمات عن بُعد، تطوير التشريعات الشبابية، توفير الإمكانيات اللازمة للشباب العربي للتغلب على تبعات جائحة كورونا.

- نظمت الأمانة العامة اجتماع اللجنة الفنية الشبابية المعاونة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، بتاريخ 2020/6/22 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، برئاسة السيد وزير الشباب بالمملكة الأردنية الهاشمية - نائب رئيس المكتب التنفيذي - رئيس اللجنة، وعضوية السادة أعضاء اللجنة.

■ ناقشت اللجنة عدداً من التوصيات الهامة التي تضمنت: اللقاء السابع عشر لشباب العواصم العربية، مؤتمر نصره القدس الشريف، مؤتمر التمكين الاقتصادي

للشباب، برنامج تمكين الشباب العربي، مؤتمر الشباب ما بعد جائحة كورونا، جلسة حوارية عن بُعد حول الشباب العربي والعمل التطوعي، صالون الشباب العربي (أين السلام؟)، بغداد عاصمة الشباب العربي لعام 2020، جائزة التميز للشباب العربي، حملة تمكين الشباب العربي، المشاورات الشبابية العربية "تشبيك رؤى الشباب من أجل المستقبل"، المؤتمر الدولي لمستقبل قيادة الأعمال للشباب العربي ما بعد جائحة كورونا المستجد، دراسة مقترحة لبعض التوصيات التي أشارت إليها بعض المؤتمرات والندوات لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الدورة العربية الأولى للألعاب الإلكترونية.

- نظّمت الأمانة العامة اجتماع اللجنة الفنية الرياضية المعاونة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، بتاريخ 2020/6/24 برئاسة الشيخ وزير الشؤون الرياضية بسلطنة عمان- نائب رئيس المكتب التنفيذي - رئيس اللجنة، وعضوية السادة الخبراء أعضاء اللجنة.

■ ناقشت اللجنة عدداً من الموضوعات الهامة التي تضمّنت: البرنامج العربي المتقدم في الاستثمار في المنشآت والهيئات الرياضية، دورة التشريعات والأنظمة الرياضية، دورة تدريبية في مجال التسويق والإعلام الرياضي، دورة متخصصة في المسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي في القطاع الرياضي غير الربحي، الدورة الرياضية العربية الرابعة عشر، البطولة العربية الأولى للألعاب الإلكترونية عبر الإنترنت، المنتدى العربي الأول للعاملين بالشباب والرياضة العرب، دراسة مقترحة لبعض التوصيات التي أشارت إليها بعض المؤتمرات والندوات لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، التوصيات الصادرة عن الجلسة الحوارية "الشباب العربي ما بعد كورونا"، المؤتمر الدولي الثالث لتعديل المسار من أجل رياضة آمنة في العالم، المهرجان العربي للرياضة النسوية- الجزائر.

- نظّمت الأمانة العامة اجتماع الدورة (40) لمجلس إدارة الصندوق العربي للأنشطة

الشبابية والرياضية، بتاريخ 2020/7/2 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، برئاسة السيد وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية- رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب - رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للأنشطة الشبابية والرياضية، وعضوية معالي السادة الوزراء أعضاء مجلس إدارة الصندوق، وبحضور السفيرة الدكتورة/ الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية.

■ ناقش الاجتماع البنود المدرجة على جدول الأعمال، ومنها: تقرير إدارة الصندوق عن حسابات عام 2019، وتقرير اللجنة المالية المعاونة للمجلس.

- نظمت الأمانة العامة أعمال الدورة (65) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، بتاريخ 2020/7/5 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، برئاسة السيد وزير الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية رئيس المكتب التنفيذي، وعضوية السادة وزراء الشباب والرياضة الأعضاء في المكتب التنفيذي، وبحضور السفيرة الدكتورة/ الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية.

■ ناقش الاجتماع جدول الأعمال المتضمن البنود التالية: تقرير نشاط الأمانة الفنية بين دورتي المجلس، توصيات اللجنة الفنية الشبابية المعاونة للمجلس وتوصيات اللجنة الفنية الرياضية المعاونة للمجلس، بالإضافة إلى المشاريع والأنشطة المُقدّمة من الدول العربية.

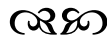
- انعقدت الدورة (43) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، بتاريخ 2020/7/5 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، بمشاركة السادة وزراء الشباب والرياضة العرب ومن في حكمهم بالدول العربية، والسفيرة الدكتورة/ الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية.

■ صدر عن المجلس عدد من القرارات الهامة منها اعتماد توصيات اللجان الفنية المعاونة للمجلس.

- نظمت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة بجمهورية مصر

العربية مبادرة المشاورات الشبابية العربية 2020، تحت شعار "تشبيك رؤى الشباب من أجل المستقبل"، وذلك خلال الفترة 2020/7/22-20 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

- هدفت المبادرة إلى تبادل الأفكار والخبرات وتشبيك رؤى الشباب حول مستقبل البرامج الشبابية عربياً في ظل جائحة كورونا وما بعدها، وتعزيز التعاون بين الشباب العربي والمؤسسات الحكومية وجامعة الدول العربية، ووضع خطة مقترحة للبرامج والأنشطة الشبابية في شتى المجالات، وتشجيع الشباب على المشاركة الفاعلة والإيجابية، وتعزيز مفهوم إشراك الشباب في صياغة وتصميم البرامج التي تستهدفهم، والاستثمار في أفكار الشباب ومعرفة متطلباتهم.



4- في مجال المرأة والأسرة والطفولة:

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال المرأة:

- أطلقت الأمانة العامة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مبادرة "قصتي خلال فترة الكورونا"، وذلك بتاريخ 2020/4/29.

■ هدفت المبادرة إلى توثيق صوت المرأة العربية في صنع القرار عند التأهب والاستجابة لتبعات فيروس كورونا المستجد، وإلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه النساء والفتيات وكيفية تحول حياتهن في مواجهة هذا الوباء.

■ تم التوافق على تعيين مسؤول صياغة لدمج وتجميع القصص الواردة ووضعها في كتيب يُجمع في نهاية شهر يوليو/تموز 2020، والعمل على تعديل خطة العمل الرسمية الخاصة بمشروع "المرأة والسلام" بإدارة المرأة بالأمانة العامة لتتضمن المبادرة ولتوفير الميزانية المطلوبة، وذلك مواءمة للظروف الحالية، بالإضافة إلى تنفيذ وإخراج "فيديو" تجمعي للتوعية بالمبادرة وحث النساء في المنطقة العربية على المشاركة، وذلك عن طريق كلمة قصيرة ألقتها السفيرة د. هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، ورؤساء ومديري المنظمات المعنية الشريكة بالأمم المتحدة، ونشر هذا "الفيديو" الترويجي بصفة دورية على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالجامعة، فضلاً عن تلقي القصص بمشاركة النساء في المنطقة العربية عبر الرابط المخصص للاستبيان استعداداً لوضع الكتيب المشار إليه في شكله النهائي.

- في إطار التنسيق مع الدول العربية للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية لأزمة فيروس كورونا في المجتمعات العربية، نظمت الأمانة العامة الاجتماع الوزاري الاستثنائي لبحث "آثار فيروس كوفيد-19 على النساء والفتيات"، برئاسة المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للجنة المرأة العربية، وذلك بتاريخ 2020/6/17 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

- شارك في الاجتماع ممثلون عن 19 دولة عربية، من بينهم 8 وزيرات و4 رؤساء آليات وطنية في حضور غير مسبوق؛ مما يعكس الأهمية التي توليها الدول العربية في إطار رصد آثار كورونا والتنسيق فيما بينها حول كيفية التعامل والتصدي لهذه الجائحة والتعامل معها.
- قدّمت الأمانة العامة استعراضاً شاملاً خلال الاجتماع لتقرير قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة حول "الآثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا: الوضع الحالي، والتصور لما بعد الكورونا".
- صدر عن الاجتماع بيان وتوصيات حول التخفيف من آثار هذه الجائحة على النساء والفتيات، وتضمّنت التوصيات عدداً من النقاط منها: حث الدول الأعضاء على تعزيز التدابير اللازمة لحماية النساء والفتيات من العنف المنزلي خلال فترات الحجر الصحي، توفير خطوط طوارئ مجانية للمُعَنِّفات، حث الدول الأعضاء على توفير برامج للحماية الاجتماعية وفق الأنظمة المعمول بها في كل دولة لتقديم الدعم للنساء خاصة العاملات في قطاع العمل غير النظامي بشكل عاجل، وخاصة خلال فترة انتشار جائحة كوفيد-19، حث الدول الأعضاء على تقديم كافة أشكال الدعم الاجتماعي والنفسي والمساندة والحماية للنساء العاملات وأسرهن في خدمات الرعاية الطبية والصحية والتمريض في المستشفيات، بالإضافة إلى الكوادر العاملة في الصفوف الأمامية كالمؤسسات الاجتماعية وأجهزة العدل والشرطة المتواجدة في الصفوف الأمامية لمكافحة جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى الأخذ علماً بمضمون مشروع القرار المعنون "الاستجابة السريعة لاحتياجات المرأة والفتاة في ظل إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد" الذي تقدمت به كُلاً من: جمهورية مصر العربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي لا يزال قيد التفاوض.

- نظمت الأمانة العامة جلسة "عصف فكري" مع خبراء في مجال الوساطة وإدماج النساء فيها، بتاريخ 2020/7/16 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ ناقش الاجتماع مسودة استراتيجية الشبكة العربية لوسيطات السلام، قبل تحضير النسخة الأخيرة منها وتعميمها على الدول بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

- نظمت الأمانة العامة اجتماعات تنسيقية مستمرة عبر تقنية "فيديو كونفرانس" مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، للاتفاق حول كيفية عقد ورش عمل لبناء قدرات مرشحات الدول للشبكة العربية لوسيطات السلام وتقييم الاحتياجات الخاصة بالتدريب.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال المرأة:

- شاركت الأمانة العامة في اجتماع المجموعة الاستشارية للجمعيات النسوية بالمنطقة العربية في مواجهة فيروس كوفيد-19، كمبادرة من ناشطات بالمجتمع المدني العربي ومن مشجعي وداعمي الجمعيات النسوية العربية، بهدف تبادل المعلومات والخبرات عن تأثير الأوبئة وغيرها على النساء، وأيضاً توفير المعلومات لديهنّ عما يجري على الساحة الدولية من أجل بناء حركة نسوية أكثر قوة وتأثيراً.

- شاركت الأمانة العامة في اجتماع "تواصل المسارات: ما بعد طاولة المفاوضات، المساهمات الشاملة للنساء في مسارات السلام" عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/7/13، والذي نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للشركاء المتوسطيين تحت رئاسة مملكة السويد.

■ استعرضت الأمانة العامة جهودها في إطار دعم دور المرأة في مجال الأمن والسلام في المنطقة العربية من خلال إنشاء "لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة بالمنطقة العربية" و"الشبكة العربية لوسيطات السلام"، والإعداد للاستراتيجيات ذات الصلة.

ثالثاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال الطفولة:

- نظّمت الأمانة العامة بالتعاون مع البرلمان العربي للطفل أعمال الدورة الثالثة لاجتماعات البرلمان تحت عنوان "حق الطفل العربي في التعليم"، بتاريخ 2020/2/16 بإمارة الشارقة مقر البرلمان العربي للطفل.

■ شارك في الاجتماع 12 دولة عربية، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الحكومية بإمارة الشارقة.

■ شهد الاجتماع تقديم مقترحات من قبل الأطفال البرلمانيين حول تعزيز حق الطفل العربي بالتعليم، وطالبوا برفع توصياتهم للمجالس الوزارية المتخصصة بجامعة الدول العربية، والتي تضمنت التأكيد على إلزامية ومجانية التعليم لأطفال المدرسة الابتدائية، وإنشاء مؤسسات متخصصة في توفير التعليم للأطفال المحرومين، والعمل على إدخال التقنية الحديثة والحاسوبية في تطوير المناهج والكتاب المدرسي، والاهتمام بالأطفال اللاجئين والنازحين في الدول التي تشهد صراعات والعمل على سرعة توفير تعليم مناسب لهم، وتوفير مدارس بديلة في الدول المستضيفة لأطفال تواجه بلدانهم نكبات.

- أطلقت الأمانة العامة حملة توعية لمواجهة فيروس كورونا من خلال "هاشتاج # احكي قصتك مع كوفيد-19"، بالتعاون مع البرلمان العربي للطفل، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

■ هدفت المبادرة إلى تسليط الضوء على وضع الأطفال في المنطقة العربية وآثر وباء كورونا على تغيير نمط الحياة لديهم في النواحي النفسية والاجتماعية والتعليمية، ورصد التجارب الناجحة للأطفال في التغلب على الآثار السلبية التي أوجدها الوباء، ليتسنى لأقرانهم الاستفادة منها، فضلاً عن توعيتهم بمخاطر هذا الوباء، من خلال الاعتماد على مرجعيات علمية (كمنظمة الصحة العالمية). وقد ركزت هذه المبادرة على الالتزام بالاحتياطات الواجب اتباعها في هذا الشأن من خلال تقديم ارشادات وقائية بلغة مبسّطة للأطفال (يقدمها الأطفال البرلمانيون).

- أطلقت الأمانة العامة بالتعاون مع البرلمان العربي للطفل، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتاريخ 2020/7/1، "فيديو" ترويجي للأطفال بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية المعتمدة من منظمة الصحة العالمية والجهات الحكومية في الدول الأعضاء، وتقديم نصائح مختلفة بكيفية التعامل مع هذه الأزمة.

- عقدت الأمانة العامة بالتعاون مع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال "البرنامج التدريبي حول العدالة الصديقة للأطفال"، يومي 20-21/7/2020، عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ تم إعداد البرنامج التدريبي كخطوة تنفيذية لتطبيق الدليل العربي للعدالة الصديقة للطفل، وذلك تنفيذاً للتوصية الصادرة عن لجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال، وسبق أن تم اعتماد هذا الدليل كدليل إرشادي خلال أعمال الدورة 39 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (المملكة الأردنية الهاشمية: 15-17/12/2019).

■ تضمن البرنامج التدريبي عرض معايير ومبادئ العدالة الصديقة للأطفال، وذلك بشكل تفاعلي عن طريق عروض تقديمية "PowerPoint presentations" لكل جلسة تدريبية، بالإضافة إلى تمرين عملي تفاعلي لتوضيح وتثبيت الهدف من كل جلسة تدريبية.

■ شارك في أعمال البرنامج التدريبي 45 مشاركاً من الدول الأعضاء؛ من القضاة والشرطيين ووكلاء النيابة والقانونيين، وممثلي الوزارات والمجالس العليا المكلفة بمتابعة ملفات الطفولة في 15 دولة عربية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية

السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، بالإضافة إلى مدراء فروع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في كُليّ من: المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، دولة فلسطين، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية. (بلغ إجمالي عدد المشاركين 59 مشاركاً).

- نظّمت الأمانة العامة بالتعاون مع البرلمان العربي للطفل، اجتماع "الدورة الرابعة للبرلمان العربي للطفل" تحت عنوان (حق الطفل في الصحة)، بتاريخ 2020/7/23 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات الهامة، والتي تضمنت: التأكيد علي حق الطفل العربي في الحصول على أساسيات الحياة الصحية، معالجة التأثيرات النفسية السلبية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 على الأطفال، ضمان مجانية العلاج لجميع فئات الأطفال في الدول العربية، وإيجاد برامج توعية هادفة لزيادة الاهتمام بصحة الطفل العربي.

5- في مجال حقوق الإنسان:

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال حقوق الإنسان:

- نظمت الأمانة العامة ندوة تحت عنوان "ندوة منظمات المجتمع المدني المتمتعة بصفة مراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان - دور منظمات المجتمع المدني في أوقات الأزمات"، بتاريخ 2020/6/22 عبر تقنية "فيديو كونفرانس". وشارك في الندوة عدد (7) منظمات مجتمع مدني حاصلة على صفة مراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.
- نظمت الأمانة العامة ندوة تحت عنوان "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوقات الأزمات"، بتاريخ 2020/7/6 عبر تقنية "فيديو كونفرانس". وشارك في الندوة عدد (7) مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية.
- نظمت الأمانة العامة، بالتعاون مع "مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية" دورة تدريبية بعنوان "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، خلال الفترة 2020/6/30-29 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، لفائدة (12) من موظفي الأمانة العامة.
- نظمت الأمانة العامة دورة استثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، بتاريخ 2020/8/12، وكان عنوان البند الرئيسي للدورة "جائحة كوفيد-19: جهود الدول العربية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في زمن الأزمة وما بعدها".

ثانياً: اللقاءات التي عقدتها الأمانة العامة في مجال حقوق الإنسان:

- استضافت الأمانة العامة بتاريخ 2020/2/18 لقاءً جمع بين السفيرة الدكتورة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، والسيد المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإبادة الجماعية، وقد تم تعميم تقرير الاجتماع على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 5/1142/20 بتاريخ 2020/2/23.

ثالثاً: إصدارات الأمانة العامة في مجال حقوق الإنسان:

- أصدرت الأمانة العامة نسخة مُحدّثة من المصفوفة المعنونة "جهود جامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان في ضوء أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان: الآليات - الإنجازات"، وتم تعميمها على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 3/0551/20 بتاريخ 2020/3/9.
- أصدرت الأمانة العامة نسخة مُحدّثة من كتيب "لمحات من تاريخ اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان: 50 عاماً من الإنجازات - آفاق مستقبلية واعدة".

رابعاً: التقارير التي أعدتها الأمانة العامة في مجال حقوق الإنسان:

- أعدت الأمانة العامة تقريراً تحت عنوان "منظومة حقوق الإنسان على المحكّ في زمن جائحة كورونا - كوفيد 19" وتم تعميمه على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 5/1823/20 بتاريخ 2020/4/16.
- أعدت الأمانة العامة تقريراً تحت عنوان "جائحة كورونا - كوفيد 19: سماتها - تدابير مواجهتها/ ورقة مبادئ"، وتم تعميمه على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 5/1887 بتاريخ 2020/4/27.
- أعدت الأمانة العامة ورقة تتضمن عرضاً لأبرز مضامين "تقرير الأمم المتحدة المعنون 'كوفيد - 19، إننا جميعاً في هذه المحنة معاً'، وتم تعميمها على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم 5/2198/20 بتاريخ 2020/6/2.
- قامت الأمانة العامة بإعداد عرض لتقرير أصدره المعهد الدولي لدراسات الشرق الأوسط والبلقان تحت عنوان "استعادة الثقة في الحوكمة العالمية في زمن جائحة كوفيد - 19"، وتم تعميمه على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء بالمذكرة رقم 5/2279 بتاريخ 2020/6/10.
- أعدت الأمانة العامة تقريراً تحت عنوان "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المحكّ في زمن جائحة كوفيد - 19".

6- في مجال منظمات المجتمع المدني:

الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال منظمات المجتمع المدني:

- نظمت الأمانة العامة للاجتماع السابع لفريق العمل الرابع المعني بتطوير البُعد الشعبي لجامعة الدول العربية في منظومة العمل العربي المشترك برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 2020/2/18 بمقر الأمانة العامة، وذلك للنظر في موضوعي التعديلات المقترحة من قبل الدول الأعضاء للنظام الذي يحدد القواعد الأساسية الخاصة بتنظيم علاقة التعاون بين أجهزة الجامعة والجمعيات غير الحكومية العربية، والمعتمد من قبل مجلس الجامعة على مستوى القمة المنعقدة بدولة الكويت بتاريخ 2014/3/26، وكذلك موضوع تطوير العمل الثقافي العربي، وقد خرج الاجتماع بعدة توصيات.

- انطلاقاً من إيمان جامعة الدول العربية بالجهد الكبير الذي تبذله منظمات المجتمع المدني في تنمية مجتمعاتنا العربية وإحداث التغيير في كثير من المجالات التي تهم المجتمع خاصة موضوع تمكين المرأة، استضافت الأمانة العامة تحت رعايتها المؤتمر السنوي السادس لجمعية سيدات أعمال مصر 21 تحت عنوان "رقمنة النظم الاقتصادية"، بتاريخ 2020/2/22 بمقر الأمانة العامة، والجدير بالذكر أن المؤتمر قد استكمل فعالياته في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة 23-25/2/2020، وجاء انعقاد هذا المؤتمر في ظل استمرار جهود جمعية سيدات أعمال مصر 21 في استكمال دورها الفعال في دعم مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إيماناً بأهمية رقمنة بيئة الاقتصاد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7- في مجال السياسات السكانية:

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال السياسات السكانية:

- تنفيذاً لقرار المجلس العربي للسكان والتنمية رقم (5) د.ع (1) بتاريخ 2019/10/29، نظّمت الأمانة العامة الاجتماع الأول للجنة الاستشارية للمجلس العربي، بتاريخ 2020/2/10، بمقر الأمانة العامة.

■ شارك في الاجتماع خبراء ومسؤولون من المجالس واللجان الوطنية للسكان من 9 دول عربية، وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

■ ناقش الاجتماع الموضوعات التالية: الاستراتيجية العربية للسكان، برنامج عمل لتبادل التجارب الناجحة والخبرات والممارسات الجيدة في تطبيق السياسات السكانية، المشاركة في الدورة 53 للجنة السكان والتنمية في الامم المتحدة، عقد اجتماع على مستوى الخبراء حول التغير الديمغرافي الناشئ عن التحركات السكانية والهجرة في الدول العربية.

- نظّمت الأمانة العامة اجتماعاً طارئاً للمجلس العربي للسكان والتنمية حول "تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد على السكان في الدول العربية"، بتاريخ 2020/5/20 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية.

■ شارك في الاجتماع وفود من 13 دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

■ ناقش الاجتماع الانعكاسات المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد على مستقبل السكان في العالم العربي، والتحديات التي تواجه الدول في احتواء تداعيات الجائحة

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وبَحَثَ الاجتماع الإجراءات والسياسات السكانية التي يمكن للدول العربية اتخاذها لمواجهة عواقب الجائحة وخاصة على الفئات المتضررة والفئات الأكثر ضعفاً. كما بحث الاجتماع عدداً من السيناريوهات المتعلقة بالإصابات والوفيات المتوقعة، والتي من شأنها أن تساعد على تقديم تصور حول ما قد يحدث في المستقبل لتفشي الفيروس، واستخدام هذه السيناريوهات كأداة لتخطيط السياسات والاستراتيجيات المستقبلية للمساهمة في التخفيف من آثار الجائحة. كما بحث الاجتماع دور المجالس واللجان الوطنية للسكان في تعزيز الاستجابات الوطنية للحد من انتشار الجائحة وآثارها على السكان وأهم التحديات في هذا الشأن، كما تم بحث سُبل الاستفادة من التجارب العربية والممارسات الفضلى في مواجهة الفيروس والحد من انتشاره.

■ صدر عن الاجتماع بيان تضمّن دعوة المجالس لتعزيز التنسيق مع الوزارات المعنية لإصدار وإتاحة مختلف البيانات ذات العلاقة بالجائحة، بالإضافة إلى إعداد الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني والأخذ بالاعتبار الفرص المتاحة والفجوات والتحديات التي جابهت الدول خلال الأزمة الحالية، وإعداد خطة عربية عاجلة ونموذجية خاصة بتسيير الأزمات.

- تنفيذاً للبند (18) من هذا البيان، نظّم المجلس العربي للسكان والتنمية احتفالية بمناسبة اليوم العالمي للسكان برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك بتاريخ 2020/7/15 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ شارك في الاجتماع وفود من 14 دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

■ هدف الاجتماع إلى دراسة الآثار المباشرة لجائحة فيروس كورونا (اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وصحياً) على مختلف الفئات السكانية وبخاصة الفئات المتضررة والفئات الأكثر تضرراً (الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة، اللاجئين، العاملين في القطاع غير المنظم، العمالة الوافدة، الأسر المعوزة وخاصة تلك التي ترأسها النساء، الشباب)، فضلاً عن التركيز على أهم القضايا والأولويات السكانية في الوقت الحالي، وبحث سبل الاستفادة من قدرات الشباب في دعم جهود الحكومات للتصدي للجائحة، وكذلك التأكيد على ضرورة عدم إغفال أيٍّ من قضايا السكان وقت الأزمات؛ وبخاصة قضايا الصحة الإنجابية والجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال السياسات السكانية:

– شاركت الأمانة العامة في اجتماع للشركاء الناشطين في مجال الشباب، الذي نظمه مركز شمال-جنوب التابع لمجلس أوروبا، بتاريخ 2020/6/3 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ شارك في الاجتماع ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية كصندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الأفريقي ومؤسسة آنا ليندا والمفوضية الأوروبية ومنتدى الشباب الأوروبي... الخ.

■ ناقش الاجتماع تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على الأجندة والمنهجية والمبادرات الخاصة بالشباب، كما ناقش الاجتماع البعد الإلكتروني وسبل الوصول للفاعلين في مجال الشباب، بالإضافة إلى حالة التعاون الإقليمي في سياق انتشار جائحة فيروس كورونا.



8- في مجال شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة:

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال شؤون اللاجئين

والمغتربين والهجرة:

- نظمت الأمانة العامة اجتماعين مع وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية Issue Based Coalition on Migration in the Arab Region (IBC/M)، والذي تترأسه الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية. وذلك بتاريخ 2020/4/16 و 2020/5/4 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

- شارك في الاجتماعين وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الائتلاف.
- تم خلال الاجتماعين مناقشة الورقة المفاهيمية للائتلاف وخطة عمله، كما تم مناقشة التحضيرات للمراجعة الإقليمية الأولى للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

- في إطار عملية المتابعة والاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، نظمت الأمانة العامة، بالشراكة مع لجنة الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية، ورشتي عمل تدريبية حول "المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية"، حيث عقدت الورشة الأولى بتاريخ 2020/6/25 والثانية بتاريخ 2020/8/13 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

- شارك في الورشة الأولى حوالي 140 مشاركاً من بينهم ممثلي 12 دولة عربية، بينما شارك في الورشة الثانية حوالي 111 مشاركاً من بينهم ممثلي 15 دولة عربية. كما شارك في الورشتين ممثلون عن منظمات الأمم المتحدة المتخصصة

ومكاتبها الوطنية، بالإضافة إلى عدد من الشبكات الوطنية العاملة في مجال الهجرة في الدول العربية.

■ هدفت الورشة الأولى إلى دعم قدرات الدول الأعضاء حول إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالمراجعة الإقليمية الأولى للاتفاق العالمي للهجرة وتبادل التجارب الواعدة في هذا المجال، وتم مناقشة مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة وعملية الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية. كما تم التركيز على المكونات المختلفة للنموذج المقترح لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وقد أتاحت هذه الورشة الفرصة لفتح باب النقاش بين السادة ممثلي منظمات الأمم المتحدة المتخصصة وممثلي الدول العربية حول هذا الموضوع.

■ هدفت الورشة الثانية إلى مناقشة إعداد التقارير الطوعية الوطنية لمراجعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في إعداد التقارير الوطنية المشار إليها.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال شؤون اللاجئين

والمغتربين والهجرة:

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الثالث الذي نظّمه المكتب الإقليمي لمنظمة الهجرة الدولية لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بتاريخ 2020/5/21 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، حول "خطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية التي أطلقتها المنظمة الدولية للهجرة لمنع انتشار كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

■ شارك في الاجتماع فريق عمل المكتب الإقليمي لمنظمة الهجرة الدولية، والسادة رؤساء بعثة المنظمة الدولية للهجرة في كل من: الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية السودان، بالإضافة إلى ممثلين عن جهات دولية ذات صلة.

■ قدم رؤساء بعثات المنظمة الدولية للهجرة استعراضاً لمختلف أنواع المساعدات التي يتم تقديمها للمهاجرين لتلبية احتياجاتهم ومنع انتشار فيروس كورونا، مُزوِّدة بالأرقام، مع التطرق إلى التعاون الذي يتم مع مختلف منظمات الأمم المتحدة وحكومات الدول لضمان وصول هذه الخدمات إلى المهاجرين في البلدان الثلاث. كما تم الإشارة إلى تداعيات الأزمة على المهاجرين وارتفاع نسب البطالة، وأنه قد أصبح كثير من المهاجرين عالقين بسبب قيود السفر. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض أولويات المنظمة الدولية للهجرة خلال المرحلة المقبلة لتعزيز الاستجابة وقدرة الوكالات للحدّ من انتشار فيروس كوفيد-19. وقدمت السيدة مسؤولة الاتصال الإقليمي والسياسات بالمنظمة الدولية للهجرة خلال الجلسة الثانية استعراضاً للمراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة في المنطقة العربية والتحضير الجاري لبناء قدرات المسؤولين بالدول العربية، وتقديم التقارير التي تعكس تنفيذ الاتفاق على المستوى الوطني، مع الإشارة إلى المؤتمر الإقليمي الذي سيعقد يومي 1-2/12/2020 حول المراجعة الإقليمية للاتفاق.

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الأول لفريق العمل الإقليمي المعني بجائحة كوفيد-19 والهجرة والتنقل والمنبثق من الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية بتاريخ 2020/5/21 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وبرئاسة مشتركة بين لجنة الإسكوا، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، وعضوية وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية.

■ شارك في الاجتماع ممثلون عن 7 وكالات من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمعنية بالهجرة وجائحة كوفيد 19 في المنطقة العربية، بالإضافة إلى رئاسة فريق العمل.

▪ ناقش الاجتماع سبل مراقبة جائحة كوفيد-19 على النطاق الإقليمي، ودور فريق العمل على المستوى الإقليمي في مساعدة الدول الأعضاء لمكافحة الجائحة، كما ناقش الاجتماع مسودة الشروط المرجعية لفريق العمل، وخطة عمله خلال الفترة من 2020 إلى 2023.

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الثاني لفريق العمل الإقليمي المعني بجائحة كوفيد-19 والهجرة والتنقل والمنبثق من الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية بتاريخ 2020/6/9 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، والذي ترأسه لجنة الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، وعضوية وكالات الأمم المتحدة الأعضاء في الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية.

▪ شارك في الاجتماع ممثلون عن 7 وكالات من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمعنية بالهجرة وجائحة كوفيد 19 في المنطقة العربية.

▪ ناقش الاجتماع أنشطة رئاسة فريق العمل فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، وتم مراجعة مشروع خطة عمل فريق العمل للفترة 2020-2023 والأنشطة المقترحة تنفيذها، كما تم مناقشة إمكانية اندماج منظمات المجتمع المدني في الأنشطة المختلفة.

- شاركت الأمانة العامة في Webinar الذي نظمه مركز سياسات الهجرة تحت عنوان "العنف القائم على النوع الاجتماعي والهجرة في أوقات كوفيد-19: وجهات نظر من مختلف أنحاء العالم" بتاريخ 2020/7/1.

▪ هدف Webinar الى لقاء الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يتعرض له العمّال من النساء أثناء أزمة كوفيد-19 وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الأزمة من زيادة بطالة ومزيد من الاتجار بالبشر ورحلات الهجرة غير الآمنة الخطرة.

■ شارك في النقاش كمتحدثين رئيسيين كُلٌّ من: السيدة/ جان دكونها- المستشار الدولي لشؤون الهجرة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة/ جيني فيليبور - أستاذ علم الاجتماع والجريمة بجامعة برمنغهام بإنجلترا، والسيدة/ ماري سيغريف- مركز منع العنف الأسري بجامعة موناخ بأستراليا، والسيدة/ جين فريدمان- أستاذة بجامعة باريس. بالإضافة إلى عدد من ممثلي المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

■ تناول النقاش العواقب الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد-19 على النساء وخاصة العمال المهاجرين من النساء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وعاملات المنازل، وتوابع الأزمة من ارتفاع في معدلات الفقر وعنف ضد النساء وزيادة في هشاشة أوضاعهم، مع الإشارة إلى عدم شمول هذه الفئة وأفراد أسرهم بالحماية القانونية. كما تم الإشارة إلى ازدياد الخوف من الأجانب وأثره على فقدان العديد من النساء العاملات بالمنازل مصادر دخلهم وتعرضهم للاستغلال الجنسي بسبب عدم وجود شبكات دعم اجتماعي كافية وصعوبة الوصول إلى خدمات الدعم العامة في الدول المستقبلية.

- شاركت الأمانة العامة في جلسة عمل حول "تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على أوضاع التشغيل وأسواق العمل العربية" والتي تم تنظيمها من قبل منظمة العمل العربية بتاريخ 2020/7/8 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ تناولت جلسة العمل تأثير وتداعيات جائحة كورونا على الموارد البشرية وأسواق العمل العربية خلال المراحل المختلفة منذ بداية الأزمة وخلال الأزمة، وكيفية التعامل معها من خلال: الاحتفاظ بتأمين الوظائف وحماية الموظفين، توفير الدعم المالي لأصحاب المشاريع، وإعادة دمج العمال اللذين تم إصابتهم بالفيروس. كما قام المتحدثون بعرض تداعيات الجائحة من ناحية: المساهمة في الانخفاض الحاد في التوظيف، المساهمة في

تزايد عدد عمليات الإغلاق الجزئي أو الكلي للأنشطة الاقتصادية، وارتفاع أعداد الفقراء في المنطقة العربية. كما تم الإشارة إلى أن حوالي 52 مليون نسمة سوف يعانون من نقص التغذية. وخلصت الجلسة إلى أهمية التركيز على الاستجابة اللازمة لمواجهة هذه التداعيات، وذلك من خلال: تحفيز الاقتصاد والعمالة، دعم الشركات والوظائف والدخل، حماية العمال في مكان العمل، بالإضافة إلى الاعتماد على الحوار الاجتماعي. كما تم التأكيد من ناحية أخرى على: أهمية الاستثمار في الموارد البشرية، استمرار التعليم والتدريب المهني عن بُعد لرفع الأداء المهني وكسب المهارات ومواكبة احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وأيضاً إلى أهمية بناء القدرات المتعلقة بإجراءات الصحة والسلامة المهنية وسلامة الصحة.

- شاركت الأمانة العامة في "الاجتماع الرابع لفريق العمل الإقليمي المعني بجائحة كوفيد-19 والهجرة والتنقل" والمنبثق عن الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية، بتاريخ 2020/7/20 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ شارك في الاجتماع ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمعنية بالهجرة وجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية.

■ ناقش الاجتماع أوضاع المهاجرين الإثيوبيين في المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها كل من الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة في إطار الاستجابة اللازمة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية، والتقدم المحرز في إعداد خطة عمل فريق العمل للفترة 2020-2023.

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الخامس عشر للجنة تنسيق الشراكة العربية الإفريقية على مستوى كبار المسؤولين الذي عقد بتاريخ 2020/8/23 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

- شارك في الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة للجامعة ومفوضية الإتحاد الإفريقي برئاسة مشتركة من قبل الجمهورية التونسية وجمهورية جنوب افريقيا.
- قامت الأمانة العامة بتقديم عرض حول الأنشطة المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي في مجال الهجرة التي تم تنفيذها منذ انعقاد الاجتماع السابق للجنة تنسيق الشراكة العربية الافريقية، وتضمن العرض التطورات في عملية إنشاء المركز العربي الافريقي لتبادل المعلومات حول الهجرة، والتحضيرات للدورة القادمة للقمة العربية الأفريقية المقرر عقدها في المملكة العربية السعودية، وكذلك نتائج اجتماعات اللجنة العربية الافريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة (TCCM) التي تترأسها الامانة العامة للجامعة ومفوضية الاتحاد الافريقي.

ثالثاً: اللقاءات والاجتماعات التنسيقية التي عقدتها الأمانة العامة في مجال

شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة:

- في إطار عمل الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية والذي تترأسه الأمانة العامة ولجنة الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، بعضوية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، عقدت الأمانة العامة عدة اجتماعات بتقنية "فيديو كونفرانس" مع كل من الرؤساء المشاركين للائتلاف بتاريخ 2020/3/30 و 2020/4/8 و 2020/4/13 و 2020/4/14 و 2020/4/21 و 2020/4/22 و 2020/4/29 و 2020/5/4 و 2020/5/18 و 2020/6/1 و 2020/6/9 و 2020/6/11 و 2020/7/6 و 2020/7/7 و 2020/7/22 و 2020/8/10 و 2020/8/11.
- تم خلال هذه الاجتماعات مناقشة الورقة المفاهيمية للائتلاف، وخطة عمله، وكيفية الانضمام والعضوية، بالإضافة إلى كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني في الائتلاف. كما تم خلال الاجتماعات مناقشة التحضيرات للمراجعة الإقليمية الأولى للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

■ كما تم مناقشة التحضيرات الخاصة بكلٍ من: الدورة الأولى لورشة العمل التدريبية التي عُقدت بتاريخ 2020/6/25 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، والدورة الثانية لورشة العمل التدريبية التي عُقدت بتاريخ 2020/8/13، حول "المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية" لدعم قدرات الدول الأعضاء حول إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالمراجعة الإقليمية الأولى للاتفاق وتبادل التجارب الواعدة في هذا المجال؛ حيث قامت كل جهة بعرض ملاحظاتها ومقترحاتها حول مشروع جدول الأعمال، بالإضافة إلى قائمة المشاركين والسادة المتحدثين فيهما.

- وفي نفس الإطار قامت الأمانة العامة بعقد اجتماع تنسيقي بتاريخ 2020/7/22 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، مع كل من: السيدة/ كارميلا جودو- مدير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة الدولية للهجرة، والسيد/ عثمان بلبيسي- مستشار المدير العام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة الدولية للهجرة.

■ بحث الاجتماع أوجه التعاون المستقبلية بين المنظمتين، وكيفية عمل الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية في ضوء إطلاق شبكة الأمم المتحدة للهجرة بهدف تعبئة منظومة الأمم المتحدة ككل، والعمل مع جميع الشركاء على جميع المستويات من أجل دعم الدول الأعضاء في التعامل مع الهجرة، والدور الذي سوف تقوم به الأمانة العامة في هذا الشأن.

- في إطار التحضير لعقد المؤتمر الدولي حول "النزوح الداخلي في المنطقة العربية" بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على المستويين الوزاري والقمة في هذا الشأن، والذي كان مقرراً عقده يومي 6-2020/4/7 وتم تأجيله نظراً للتطورات الدولية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا

المستجد، عقدت الأمانة العامة اجتماعاً تنسيقياً بتاريخ 2020/7/21 عبر تقنية "فيديو كونفرانس" مع كُـلِّ من: السيد مسؤول أول التنسيق لدى جامعة الدول العربية بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيدة مسؤول العلاقات الخارجية بالمفوضية، والسيدة مسؤول العلاقات والسياسة العامة بالمكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة.

■ قام الشركاء بالتشاور فيما يخص إمكانية عقد المؤتمر خلال الربع الأخير من عام 2020 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، كما تم مناقشة كيفية تعديل جدول أعمال المؤتمر ليتضمن مناقشة تداعيات وتأثير جائحة كورونا على النازحين داخلياً.

رابعاً: إصدارات الأمانة العامة في مجال شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة:

بمناسبة اليوم العالمي للاجئين الموافق 2020/6/20، أصدرت الأمانة العامة بياناً دعت خلاله إلى أهمية تكثيف التعاون بين كافة الاطراف المعنية على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لضمان توفير سبل الرعاية اللازمة للاجئين والنازحين وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم في ظل الظروف الاستثنائية بسبب تفشى وباء كوفيد-19، وأكدت الأمانة العامة في بيانها على أهمية ألا يؤثر إعادة توجيه الموارد المالية من أجل مكافحة وباء كورونا على الاستجابة الإنسانية لأزمات النزوح واحتياجات اللاجئين. كما أكدّت في البيان على أهمية أن تكون حقوق اللاجئين محورياً أساسياً ضمن الجهود المبذولة لمواجهة الفيروس وعلى ضرورة الامتناع عن اتخاذ أية تدابير قد يكون لها آثار سلبية عليهم.

■ وفي هذا الإطار شاركت الأمانة العامة في "فيديو" تسجيلي أعدته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهذه المناسبة، وتم خلاله توجيه رسالة من قبل السفيرة الدكتورة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، لتقديم الدعم اللازم للاجئين والنازحين.

9- في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي:

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال التربية والتعليم والبحث

العلمي:

- نظمت الأمانة العامة اجتماعاً تنسيقياً مع فريق عمل الخبراء (اليونسكو - الألكسو - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري) المُكلّف بوضع إطار الخطة، بتاريخ 2020/6/16 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وذلك لمراجعة إطار الخطة السابقة وتحديثها وإدخال التعديلات اللازمة على إطار الخطة ليتماشى مع مستجدات وضع التعليم الفني والمعني خلال جائحة كورونا وما بعده، وذلك في إطار متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت: 2019)، وخاصةً القرار الخاص بوضع خطة تطوير شاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية.
- نظمت الأمانة العامة اجتماعاً تنسيقياً مشتركاً مع المنظمة الكشفية العربية، بتاريخ 2020/6/29 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وذلك في إطار متابعة تنفيذ البرنامج التدريبي تحت عنوان "تنمية كفاءات مدربي تعليم وتعلم الكبار للنازحين واللاجئين في الأماكن المستقرة في الدول العربية" والذي انعقد خلال الفترة 2019/8/23-19 في محافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية، وذلك في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها الأمانة العامة بتاريخ 2019/5/19 مع كل من: المنظمة الكشفية العربية، مركز اليونسكو الإقليمي لتعليم الكبار (أسفك)، الهيئة العامة لتعليم الكبار بجمهورية مصر العربية، والتي تهدف إلى القيام بأنشطة مشتركة من أجل محو الأمية للاجئين والنازحين العرب لتمكينهم من الحصول على الحد الأدنى الضروري من التعليم ليكونوا أفراداً متحررين من الأمية قادرين على العيش والمشاركة البناءة في مجتمعات المعرفة، مع مراعاة وضعهم القانوني، ودعم وضعهم النفسي والاجتماعي.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال التربية والتعليم

والبحث العلمي:

- شاركت الأمانة العامة في المؤتمر رفيع المستوى حول "تعزيز التعلم في دول الشرق الأوسط وقارة أفريقيا: خلق فرص للتعاون الإقليمي"، الذي نظّمته وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية، بالتعاون مع البنك الدولي، يومي 13-2020/2/14 بالقاهرة.

■ افتتح أعمال المؤتمر الدكتور/ طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني بجمهورية مصر العربية، والدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية، والسيد/ Jaime Saavera مدير قسم التعليم في البنك الدولي.

■ شارك في المؤتمر عدد من المنظمات المعنية بالتعليم، وعدد من السادة وزراء التربية والتعليم على المستويين العربي والدولي، وخبراء ومعنيون بمجال التعليم.

■ قدم المشاركون عروضاً حول النشاط التعليمي في دولهم، من بينهم: جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية كينيا.

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الثالث للجنة الدائمة للبحث العلمي والابتكار في الدول العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والذي عُقد عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/5/18.

■ هدف الاجتماع إلى وضع هيكلية للخطة التنفيذية لوثيقتي "الإطار العام للبحث العلمي العربي في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية" و"التصنيف العربي للجامعات"، وتناول الاجتماع عروضاً ومناقشات بعنوان "البحث العلمي العربي في ظل جائحة كورونا".

■ شارك في الاجتماع ثلاثون عضواً وخبيراً من (17) دولة عربية.

■ صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت: تفعيل الانفتاح

والتشكيك بين مراكز البحث العلمي العربية، إيجاد آلية لربط الابتكار بقطاع الصناعة وحوكمة البحث العلمي، إطلاق جائزة التميز العربي للبحث العلمي على غرار جائزة نوبل، تحديد وإعادة ترتيب أولويات البحث العلمي العربي، دعم وتشجيع الأبحاث العلمية المتعلقة بالأمراض الوبائية المستجدة والمنبعثة وكيفية مواجهتها، العمل على إطلاق أسبوع البحث العلمي العربي.

- في إطار متابعة تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 والخاص بـ"التعليم"، وفي ظل تداعيات فيروس كورونا المستجد، شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الإقليمي حول تأثير جائحة كورونا على قياس ورصد التعلم في الدول العربية بتاريخ 2020/6/1 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وذلك بناءً على الدعوة التي تلقتها الأمانة العامة من معهد اليونسكو للإحصاء للمشاركة في الاجتماع.

■ شارك في الاجتماع المنسقون الوطنيون لأهداف التنمية المستدامة، ومكاتب الإحصاء الوطنية، ووزارات التربية والتعليم في بعض الدول العربية، واللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، والوفود الدائمة لدى منظمة اليونسكو، وكذلك مكاتب اليونسكو الإقليمية والوطنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

■ تضمن الاجتماع عروضاً من كل من: مكتب اليونسكو الإقليمي، معهد اليونسكو للإحصاء، مكتب التربية العربي لدول الخليج. كما تضمن استعراضاً للتجارب الوطنية والتحديات التي تواجهها الدول في إنتاج بيانات التعليم الرئيسية التي تسببها هذه الأزمة، وذلك لكل من: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية ودولة فلسطين ودولة قطر.

- شاركت الأمانة العامة في اجتماع بتاريخ 2020/6/22 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، لفريق العمل المُصغر المعني بوضع خطة تنفيذية للتصنيف العربي للجامعات، والذي تم اعتماد صيغته النهائية خلال مؤتمر وزراء التعليم العالي العرب، والذي نظّمته منظمة الألكسو بتاريخ 2019/12/26 بجمهورية مصر العربية، وتمت مناقشة

مشروع الخطة التنفيذية المقترحة من الفريق، على أن يتم رفعها إلى اللجنة الثلاثية المعنية بمتابعة تنفيذ التصنيف والمشكلة من الأمانة العامة للجامعة ومنظمة الألكسو واتحاد الجامعات العربية، وذلك خلال شهر يوليو/تموز 2020.

ثالثاً: اللقاءات التي عقدتها الأمانة العامة في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي:

في إطار تعزيز التعاون العربي- الأوروبي ومتابعة تنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 والمعني بالتعليم، عقدت الأمانة العامة لقاءً مع ممثلي مكتب الاتحاد الأوروبي بالقاهرة عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/6/8، لبحث سبل التعاون في مجال التربية والتعليم في ظل جائحة كورونا وما بعدها. وتناول اللقاء الوضع التعليمي في المنطقة العربية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد، الذي أدى إلى إغلاق عدد كبير من المدارس والجامعات، مما دعا المؤسسات التعليمية للقيام بتحويل المواد التعليمية التي يعملون عليها لسنوات، لتكون مواد تُقدّم للطلاب عبر المنصات الرقمية، وبالطبع هذا التحول المفاجئ شكّل تحدياً كبيراً للكثيرين. وفي هذا الإطار، تم اقتراح تنظيم دورات تدريبية تهدف إلى بناء قدرات التربويين في الدول العربية (تدريب المُدرّبين TOT).



أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال الثقافة وحوار الحضارات:

- بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبإشراف السيد الأمين العام للجامعة، انعقد الاجتماع الاستثنائي للسادة الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي بتاريخ 2020/5/11 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وترأست الاجتماع الدكتورة/ إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة في جمهورية مصر العربية، رئيس الدورة (21) لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي.

- ناقش الاجتماع تأثيرات أزمة كورونا على القطاع الثقافي في البلدان العربية.
- شارك في الاجتماع السادة الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية من (20) دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.
- تم افتتاح أعمال الاجتماع بكلمة السيد الأمين العام، أكد خلالها أن الحَجْر الصحي الاحترازي الذي فرضته الدول للحد من تداعيات تفشي فيروس كورونا أثبت أن الثقافة، كمشترك إنساني جامع، كانت بكل مكوناتها وما تزال، وسيلة للصمود والتواصل مع الآخر، ويستدعي الوضع الجديد وما كشف من حقائق مخيفة مراجعة دقيقة لأوضاع القطاع الثقافي حتى يكون قادراً في دولنا العربية على مواكبة التحولات الحاصلة والمتغيرات التي تفرضها المرحلة القادمة.
- كما أكد الدكتور/ محمد ولد أمير المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن أزمة وباء فيروس كورونا المستجد أثبت أن العالم دخل مرحلة لم تكن

متوقعة تتطلب مجابتهها وضع آليات عمل وبرامج ومشاريع استثنائية تأخذ في الاعتبار هشاشة بعض القطاعات الحيوية واحتياجاتها الملحة، وفي مقدمتها قطاع الثقافة.

■ ركزت الدكتورة/ إيناس عبد الدايم وزيرة الثقافة بجمهورية مصر العربية في كلمتها على أهمية الدور الذي تلعبه الثقافة بكل مكوناتها والعاملين في حقولها من أجل التخفيف من وطأة الحجر الصحي على شرائح المواطنين واستمرار التواصل معهم، وعرضت الخطة الاستباقية التي اعتمدها جمهورية مصر العربية لمواجهة تفشي وباء كورونا المستجد والحدّ من انعكاساته السلبية.

■ وفي كلمته، أبرز السيد/ إرنستو راميريز المدير العام المساعد للثقافة في منظمة اليونسكو أن أزمة كوفيد- 19، عطلت الوصول إلى المادة الثقافية نتيجة الغلق الاضطراري للمؤسسات الثقافية والمعالم والمواقع الأثرية والتاريخية في العالم أمام الزوار، مشيراً إلى أن هذه الوضعية أضرت بالتنوع الثقافي وبالعاملين في مختلف قطاعات الصناعات الثقافية والإبداعية.

■ صَدَرَ عن الاجتماع عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة التأثيرات المباشرة لأزمة تفشي فيروس كوفيد-19 على القطاع الثقافي وخططها المستقبلية لمرحلة ما بعد كورونا، وآليات وضع استراتيجية عربية موحدة لمجابهة صعوبات مرحلة ما بعد الفيروس، لتكون الثقافة جزءاً رئيسياً من الحل، بالإضافة إلى العواصم العربية الثقافية.

- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع الجمعية العربية للحضارة والفنون الإسلامية، ندوة ومعرض حول "الإبداع الفني بين الماضي والحاضر (حلاوة زمان)"، بتاريخ 2020/7/12 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ شارك في الندوة عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من الفنانين والمبدعين بالوطن العربي.

■ تم افتتاح أعمال الندوة بكلمة السفيرة الدكتورة/ الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، أشارت من خلالها إلى التأثيرات السلبية التي لحقت بالقطاع الثقافي والعاملين فيه، وأكدت على أهمية الدور الكبير للمبدع وتفاعله مع الجهات المختصة بالدولة؛ فهو يستطيع تقديم مُنجز ثقافي يرفع من وعي الآخرين؛ حيث أن التوعية لا تقف عند مخاطر الوباء وإنما تمتد إلى مكافحة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الأزمات، فالمبدعون هم أحد الأدوات الفعالة في المجتمع لما لهم من تأثير قوي بين الناس.

■ ناقشت الندوة عدداً من المحاور الهامة التي تَضَمَّنت: الإبداع في زمن الكورونا، الذكاء الاصطناعي وإدارة أزمة فيروس كورونا المتحول، الخروج من الأزمة إلى عالم الفن، الإبداع الخزفي بين الماضي والحاضر، الماضي والحاضر في الطباعة والجرافيك، الإبداع المصري القديم والحديث في فن النحت. وانتهت أعمال الندوة بمعرض إلكتروني شارك فيه 75 فناناً عربياً، يُكرِّس لإبداع الفنانين التشكيليين خلال فترة الوباء، وإظهار إبداعاتهم الفكرية وأعمالهم الفنية، التي تنتمي إلى فنون التصوير والنحت والخزف والنسيج والطباعة والتصوير الفوتوغرافي.

- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع المجمع العربي للموسيقى ندوة حول سُبل حماية المهن الموسيقية، بتاريخ 2020/8/16، عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ ناقشت الندوة عدداً من المحاور الهامة التي تتضمن واقع الوضع الموسيقي العربي في ظل الأزمة التي خلفها تفشي وباء كورونا، ونماذج مبادرات قامت بها الجهات الداعمة للإبداع، وأبرز مبادرات تشجيع المواهب العربية، وبخاصة الشبابية منها، في مجالي العزف والغناء العربيين أثناء انتشار الجائحة، والدور الذي لعبته منصات التواصل الاجتماعي في خدمة تأمين الدخل المالي لأصحاب المهن الموسيقية أثناء تفشي الوباء، وتجارب ناجحة لمبادرات سلكها موسيقيون عبر المنصات الإلكترونية سمحت بإقامة العروض الموسيقية ووفرت المردود المادي لأصحابها، وطرق مقترحة لمعالجة الوضع الاقتصادي الصعب والنتائج عن أزمة

الباء للعاملين في مجال الموسيقى أفراداً ومؤسسات، ومقترحات مستقبلية للحفاظ على المهن الموسيقية في ظل مرور المنطقة العربية بجوائح مماثلة في المستقبل.

- تنظم الأمانة العامة بالتعاون مع المجلس الدولي للغة العربية، ندوة تحت عنوان "واقع اللغة العربية في التعليم العام العربي"، خلال شهر أغسطس/ آب 2020، عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، ويأتي عقد الندوة في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين جامعة الدول العربية والمجلس الدولي للغة العربية.

■ تناقش الندوة عدداً من المحاور الهامة التي تتضمن: كيفية تقييم وضع اللغة العربية في مراحل التعليم العام، كيفية تأليف مناهج اللغة العربية في التعليم العام، ما إذا كان إعداد وتدريب أساتذة اللغة العربية يتم بالوجه الكافي، مدى اهتمام أساتذة المواد الأخرى باللغة العربية في العملية التعليمية في المدارس، هل هناك علاقة بين مستوى تحصيل الطلاب وتفوقهم في التعليم ومعرفتهم باللغة العربية، أين تكمن مشكلة تعليم اللغة العربية في التعليم العام العربي، ما الواجب عمله لإصلاح وضع اللغة العربية في التعليم العام العربي.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال الثقافة وحوار الحضارات:

- شاركت الأمانة العامة في اجتماع اللجنة الدائمة للثقافة العربية، الذي نظّمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بتاريخ 2020/4/20 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وذلك لمتابعة تنفيذ قرارات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي الذي عُقد في القاهرة يومي 14-15/10/2018، والإعداد للدورة الثانية والعشرين للمؤتمر التي كان من المقرر عقدها بمدينة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 16-17/12/2020.

■ شارك في الاجتماع ممثلون عن (13) دولة عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين،

الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

■ تم افتتاح الجلسة بكلمة السيد المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي أكد خلالها على ضرورة الاستفادة من الأوضاع الجديدة التي فرضتها أزمة فيروس كورونا، بتطوير آليات العمل والتواصل عن بُعد للتعلّم وتعميم الفائدة واستشراف المستقبل واكتشاف سُبل إدارة الشأن الثقافي للأزمات والتحسُّب لها قبل حدوثها، ودعا إلى الشروع في تقييم مدى تأثير الأزمة الصحية الحالية على التنوع الثقافي والتداعيات التي ستترتب عن مختلف الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول للحد من تفشي العدوى، كما دعا إلى المشاركة في تأييد المنصة الإلكترونية التفاعلية التي ستطلقها المنظمة على موقعها على شبكة الانترنت بالبيانات والروابط الإلكترونية للفعاليات والتظاهرات والأنشطة.

■ ناقش الاجتماع الوضع الثقافي في البلدان العربية في ضوء إجراءات الحجر الصحي الاحترازي واستشراف الفترة اللاحقة لأولويات العمل الثقافي، ومشروع تحديث الخطة الشاملة للثقافة العربية، والعواصم العربية للثقافة، والاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الألكسو.

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الاستثنائي للسادة مدراء التراث في البلدان العربية، الذي نظّمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حول "تأثيرات جائحة فيروس كورونا-كوفيد 19- على العمل الأثري والمتحفي في البلدان العربية، بتاريخ 2020/5/7 عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ شارك في الاجتماع 19 دولة عربية، بالإضافة إلى مديرة المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي (البحرين)، ومدير المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم - الشارقة)، فضلاً عن مشاركة عدد من الخبراء والمتخصصين في مجال التراث.

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع المشترك السابع للجمعية العمومية والخامس لمجلس الإدارة للمجلس الدولي للغة العربية، بتاريخ 2020/7/21 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، بحضور أعضاء الجمعية العمومية للمجلس الدولي، وترأست اجتماع مجلس الإدارة السفيرة الدكتورة الأمين العام المساعد- رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، ورئيس مجلس إدارة المجلس.





ثانياً:

نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (105 – 106)

4 – نشاط إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

أولاً: الفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة في مجال التنمية المستدامة والتعاون الدولي:

- اجتماع أمانة اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع بتاريخ 2020/2/18، بمقر المكتب الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي بالقاهرة، لمناقشة وإعداد التصور المبدئي للإطار الاستراتيجي وخطة العمل لمبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية، تمهيداً لعرضها على الدول العربية، وذلك في إطار عمل اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع ومجموعات العمل المنبثقة عنها، وبالتنسيق مع الشركاء من المنظمات العربية والإقليمية والدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
- ورشة عمل حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية وتعزيز الشراكات. وقد عُقدت الورشة بالتعاون مع لجنة الاسكوا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (DESA) يومي 2020/2/27-26 بالقاهرة، وجاءت الورشة كمرحلة ثانية لورشة عمل أولى عقدت خلال شهر أكتوبر 2019 بمقر لجنة الاسكوا بمدينة بيروت، وهدفت الورشة إلى رفع كفاءة ممثلي حكومات الدول العربية في إعداد التقارير الطوعية الوطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وركزت على تعزيز مفهوم الشراكات وكيفية بناءها وتعزيزها لإشراك أصحاب المصلحة المختلفين في تنفيذ الهدف (17) من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لتوضيح أهمية إدماج الشركاء في إعداد التقارير الوطنية الطوعية.
- ورشة عمل تدريبية حول مهارات كتابة التقارير خلال الفترة 9-2020/3/11 بمقر الأمانة العامة، من خلال مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بجامعة الإسكندرية، وذلك في إطار التعاون الفني القائم بين الأمانة العامة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم

المتحدة، وشهدت مشاركة القطاعات والإدارات ذات الصلة بالأمانة العامة والمعنية بموضوعات التنمية المستدامة.

● اجتماعات المجموعة الرئيسية لكتابة تقرير حول "تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات" والتي تتكون من (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، منظمة الهجرة الدولية، لجنة الاسكوا، صندوق الأمم المتحدة الاستئمائي للأمن البشري)، وذلك بتاريخ 15 ابريل، 4 مايو، 15 يونيو 2020، وتم خلالها مناقشة العديد من الموضوعات، من بينها: تقييم الاستبيان الخاص بالدول الأعضاء، تقييم تأثير "كوفيد 19" على كتابة التقرير، مناقشة أسئلة المشاورات الالكترونية في المسائل المتعلقة بالفصول وتحديد موعد للانتهاء منها.

● الاجتماع الاول للسادة أعضاء الأمانة الفنية للشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة عبر تقنية "فيديو كونفرانس" بتاريخ 2020/4/22، وذلك لاستعراض النموذج المبدئي للبوابة ومناقشة سبل تفعيل الشبكة وتوصيف مهام أعضائها وبحث آليات التمويل بالتنسيق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

ثانياً: الفعاليات التي شاركت فيها الأمانة العامة في مجال التنمية المستدامة

والتعاون الدولي:

● الدورة التدريبية بشأن "تحليل النزاعات والوساطة في عمليات بناء السلام" التي يقدمها معهد الولايات المتحدة للسلام، خلال الفترة من شهر يناير حتى شهر يوليو 2020، وهدفت إلى التعرف على المفاهيم الاساسية في مجالي تحليل النزاعات والوساطة واكتساب المهارات من خلال ممارسة الوساطة وتطبيق تحليل النزاعات وتعزيز الفهم حول الفجوات بين النظري والتطبيقي والفرص المتاحة.

- اجتماع مع وكالة الفضاء المصرية بتاريخ 2020/3/23 بمقر الوكالة بالقاهرة، لبحث أوجه التعاون مع الأمانة العامة للجامعة بشأن تدشين "برنامج الشباب العربي لاستكشاف الفضاء لخدمة مجالات التنمية المستدامة" من خلال الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة، وكذلك عقد دورة تدريبية للدول العربية حول تكنولوجيا الأقمار الصناعية التعليمية.
- محاضرة بث مباشر بعنوان "دور جامعة الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030" بتاريخ 2020/4/10 لطلاب نموذج المحاكاة لجامعة الدول العربية بجامعة حلوان. وتضمنت المحاضرة عدة محاور، أهمها: خلفية عن أجندة الأهداف التنموية وأنشطة الأمانة العامة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وكذلك الرؤية المستقبلية للأمانة العامة في مجال التنمية المستدامة.
- الجلسة الحوارية بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة العالمي، بتاريخ 2020/6/5، والتي عُقدت تحت رعاية السيدة وزيرة البيئة بجمهورية مصر العربية عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وبحضور عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، حيث استعرضت الأمانة العامة خلالها الجهود العربية لتنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وأثر هذه الجهود على البيئة في المنطقة العربية.
- ورشة تدريبية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عُقدت يومي 2020/6/30-29 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، بتنظيم مشترك بين مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، والأمانة العامة.
- حلقة حوارية أولى ضمن سلسلة حوارات التنمية المستدامة في المنطقة

العربية المنبثقة من التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، نظمتها لجنة الإسكوا بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة لمناقشة القضايا ذات الأولوية للمنطقة بتاريخ 2020/7/6، عُقدت تحت عنوان "استجابة المنطقة العربية لـ"كوفيد-19" وسبل تحقيق الصحة والرفاه للجميع"، ورُكزت على التقدم الذي أحرزته المنطقة في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، والجهود المبذولة لضمان الصحة الجيدة والرفاه، وكذلك استجابة الأنظمة الصحية في المنطقة العربية لجائحة "كوفيد-19".

● اجتماعات المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي عُقد خلال الفترة 2020/7/17-7 عبر تقنية "فيديو كونفرانس" من مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وحمل هذا العام شعار "تسريع وتيرة العمل والمسارات التحولية: تحقيق عقد العمل والتنفيذ من أجل التنمية المستدامة".

● حلقة حوارية ثانية رفيعة المستوى بعنوان "تغيير المسار: التقدم المحقق للتنمية المستدامة المنطقة العربية وجائحة كورونا" على هامش المنتدى السياسي المعني بالتنمية المستدامة، وذلك بتنظيم من لجنة الإسكوا بتاريخ 2020/7/9 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، والذي تم خلاله استعراض التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية وآثار جائحة كورونا على هذا التقدم من خلال ما ذُكر في التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020.